مشكلات السكان
في الوطن العربي

دكتور
فتحي محمد أبو عيانة
أستاذ الجغرافيا البشرية
جامعة الإسكندرية وجامعة بيروت العربية

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير - إسكندرية
ت : ٤٨٣٠١٦٣

الإهداء...

إلى الإنسان العربي...

الذي يتطلع كل يوم إلى غد أفضل ومستقبل مشرق

مقدمة

يعيش وطننا العربي في الوقت الحاضر مرحلة تغير اجتماعي واقتصادي وثقافي في آنٍ معاً، وتناضل أقطاره في سبيل تحديث مجالات الحياة بها رغم العوائق العديدة والتبعات المختلفة. وليست هذه المرحلة وليدة السنوات الأخيرة بل جاءت مواكبة لمرحلة الاستقلال والتحرر منذ الخمسينيات واتجاه كثير من الأقطار العربية نحو تطوير أنماط الحياة وتحسين قيمتها.

وسكان الوطن العربي هم المحور الذي تدور من حوله كل متغيرات التحديث المعاصر، ومن ثم حظيت دراستهم باهتمام متزايد خاصة في الأقطار حديثة النشأة التي لم تتوفر لها من قبل بيانات تعين حتى على الوقوف على حجم السكان وتوزيعهم، وشمل هذا الاهتمام إنشاء مراكز بحوث سكانية ودوائر لجمع البيانات الديموغرافية وتحليلها للمشاركة في عمليات التخطيط والتنمية، وشاركت هيئات أجنبية في هذا المجال خاصة التابعة للأمم المتحدة، وترتب على ذلك تدفق كمٍّ وفير من البيانات عن بعض الدول العربية، وإن كانت هناك أقطار ما زالت تعاني نقصاً في هذه البيانات وعدم اكتمال المتوفر منها.

والوطن العربي جزء من العالم النامي، ويحمل في ثناياه معظم خصائصه الديموغرافية المرتبطة بالنمو والتركيب والتحضر، فسكانه يزيدون بمعدل مرتفع، ويمثل الحجم السكاني الكبير مشكلة مستعصية لبعض الأقطار والحجم الصغير مشكلة لبعضها الآخر، وتزداد به نسبة الأمية وتنمو مدنه بمعدلات عالية، وأحدث البترول وعوائده تغيرات ديموغرافية ضخمة خاصة في منطقة الخليج وليبيا، وامتدت هذه التغيرات نحو الأقطار المجاورة الأخرى.

وهذا الكتاب عن مشكلات السكان في الوطن العربي نقدمه للقارىء ناظرين

للوطن العربي وحدة واحدة رغم تجزئته السياسية للوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بين أجزاء هذه الوحدة، وهي خصائص ديموغرافية مختصرة نقدمها للقارىء بإيجاز للوقوف على ملامح الصورة العامة للوضع السكاني في الوطن العربي مع الأمل كله أن يعيننا الله على دراستها بالتفصيل في كتاب تالٍ بإذن الله.

ويدرس هذا الكتاب ـ بعد مقدمة شاملة ـ ستة جوانب ديموغرافية رئيسية عن سكان الوطن العربي وهي الحجم والتوزيع والنمو والهجرة والتركيب والتحضر. وقد حرصت على معالجة هذه الجوانب بإيجاز يفيد القارىء غير المتخصص ويعينه، دون تعقيد على فهم مشكلات السكان العرب وإيقاع النمو بينهم ومكونات التركيب والهجرة والتحضر. وللوصول إلى هذه الغاية لم نجد مناصاً من الاعتماد على بعض المصادر الإحصائية، وهي على الرغم من عموميتها، فإنها تفيد في الدراسة المقارنة خاصة أن دول الوطن العربي تتباين في مدى توفر البيانات السكانية إلى حد كبير وكذلك في مدى دقتها واكتمالها، ومن ثم فلا مناص من الاعتماد على مصادر تقديرية في بعض الأحوال حتى لا تكون هناك فجوات في المقارنة بين الدول بعضها وبعض.

وهذا الكتاب ـ على صغر حجمه ـ والذي قصدت أن يكون كذلك ـ لا أدعي كمالاً فيما كتبته به ـ بل هو محاولة أردت بها أن أفيد القارىء معتذراً عن كثرة الجداول والأرقام حيث حاولت قدر المستطاع اختصارها إلى حد كبير، ويكفي القارىء الإلمام بالمتوسطات والحدود الدنيا والعليا للظاهرة السكانية الواحدة أثناء مقارنة الأقطار العربية للوقوف على أوجه التشابه والاختلاف.

والله الموفق والمستعان

فتحي أبو عيانة

الفصل الأول

نظرة شاملة

يمتد الوطن العربي من المحيط الأطلسي غرباً إلى الخليج العربي شرقاً بمساحة تقرب من ١٤ مليون كيلومتراً مربعاً أي قدر مساحة الولايات المتحدة الأمريكية مرة ونصف مرة وقرابة ثلثي مساحة الاتحاد السوفيتي، ويسكنه نحو ١٨٥ مليون نسمة في سنة ١٩٨٣، ومن المتوقع أن يبلغ هذا العدد نحو ٣٠٠ مليون نسمة سنة ٢٠٠٠، ويكون العرب في الوقت الحاضر نحو ٤٪ من جملة سكان العالم ويأتون ـ مجتمعين ـ في المركز الخامس من حيث حجم السكان بعد الصين (١٠٦٠) والهند (٧٣٠) والاتحاد السوفيتي (٢٧٢) والولايات المتحدة الأمريكية (٢٣٤)؛ وذلك وفق تقديرات سنة ١٩٨٣.

وقد انعكست ظروف البيئة الصحراوية الجافة التي تمثل معظم مساحة الوطن العربي على توزيع السكان به حيث يتركزون في الأودية النهرية أو في السواحل التي تستقبل قدراً من الأمطار يسمح بالزراعة أو الرعي وفي الواحات المبعثرة، وكذا في المناطق ذات التربة الخصبة التي تقوم بها الزراعة اعتماداً على الأمطار، ويشتغل معظم السكان بالزراعة كحرفة رئيسية رغم أن الإنتاج الزراعي بأساليبه الحالية لم يعد يكفي احتياجات السكان للتزايد السريع في معدلات نموهم.

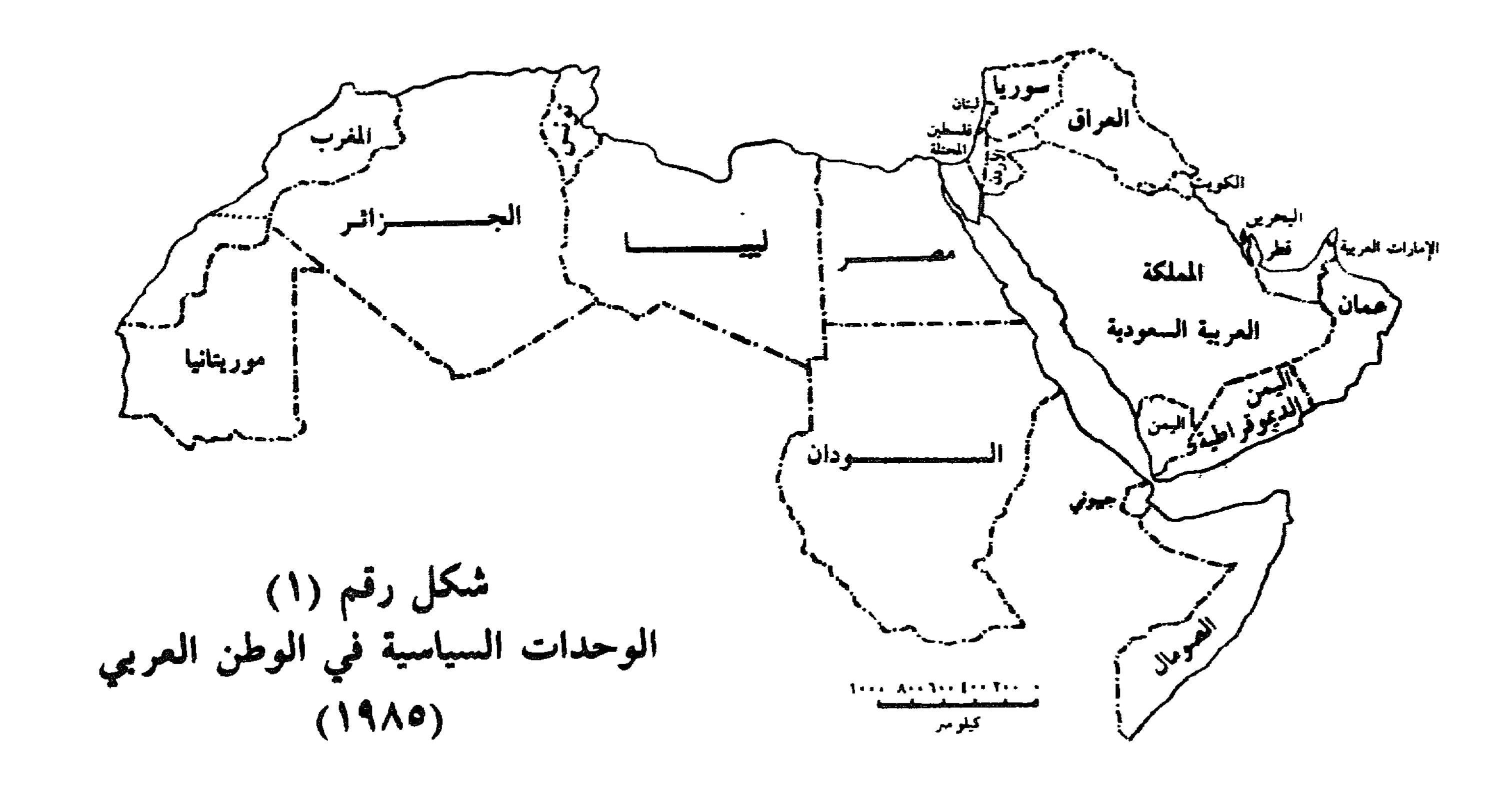
ورغم أن العرب يملكون في أرضهم أكبر احتياطيات بترولية في العالم إلا أنهم يواجهون كثيراً من مشكلات التنمية والتطور لعل أبرزها الزيادة

السكانية الكبيرة من ناحية وسوء التوزيع السكاني من ناحية أخرى سواء على المستوى القومي أو المستوى الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك عديداً من المشكلات المرتبطة برفع مستوى العيش والتعليم وتوفير الغذاء.

ويعيش نحو ٧٠٪ من العرب في إفريقيا و٣٠٪ في آسيا، رغم أن الصفة الغالبة على توزيعهم هي التبعثر في مناطق منفصلة تفصلها أراض صحراوية شاسعة. وينقسم الوطن العربي إلى أربعة أقاليم جغرافية كبرى يضم كل منها عدة دول (شكل رقم ١) تتباين من حيث المساحة والسكان مما يجعل هذه الأقاليم في النهاية مختلفة هي الأخرى في الحجم المساحي والسكاني على النحو التالي:

أ - شبه الجزيرة العربية؛ وتشمل المملكة العربية السعودية واليمن بشطريها وعمان والإمارات العربية وقطر والبحرين والكويت، وتصل مساحة هذا الإقليم ٣ مليون كيلومتراً مربعاً أي بنسبة ٢١٪ من مساحة الوطن العربي، ومع ذلك فلا يسكنه سوى ٢٣ مليون نسمة فقط (نصف سكان مصر) أي بنسبة ١٢٪ فقط من جملة سكانه، وفي هذا الإقليم يتوزع السكان في الأودية وعلى المرتفعات الجنوبية وعلى سواحل البحر الأحمر والمحيط الهندي والخليج العربي وفيه تخلو مناطق شاسعة من السكان خاصة الربع الخالي وفي شمال شبه الجزيرة.

ب - إقليم الهلال الخصيب؛ ويشمل العراق وسوريا ولبنان وفلسطين المحتلة والأردن، وتبلغ مساحته ٧٤٩٠٠٠ كيلومتراً مربعاً أي ما يعادل ٥٪ فقط من مساحة الوطن العربي ولكن يسكنه ٣٤ مليون نسمة بنسبة ١٨٪ من جملة سكانه. ويتركز السكان به في الأطراف الغربية المطلة على البحر المتوسط سواء في مناطق السهول أو المرتفعات الجبلية، أما في العراق فيتركزون أساساً حول نهري الدجلة والفرات، وهنا تؤثر الأمطار كذلك في توزيع السكان حيث يتزايد التركز السكاني في الشمال ويتبعثر السكان في المناطق الصحراوية في الجنوب والغرب.



شكل رقم (١)
الوحدات السياسية في الوطن العربي
(١٩٨٥)

جـ ـ وادي النيل والقرن الإفريقي ؛ ويشمل مصر والسودان وجيبوتي والصومال ويعيش به ٧٢ مليون نسمة أي نحو ٤٠٪ من جملة سكان الوطن العربي في مساحة قدرها ٤٫٢ مليون كيلومتر مربعاً أو ما يعادل ٣٠٪ من جملة مساحته. ونهر النيل هو محور التركز السكاني في مصر والسودان كما تلعب الأمطار دوراً كبيراً في تحديد مراكز العمران بعيداً عن النيل في غرب السودان، وتكاد الظاهرة تتكرر في الصومال حيث التركز السكاني حول نهر جوبا ـ شبلي ؛ كذلك في مناطق بعيدة عن واديه تعتمد على الأمطار.

د ـ ليبيا والمغرب العربي ؛ ويعيش في هذا الإقليم نحو ٥٥ مليون نسمة أي ٣٠٪ من سكان الوطن العربي في مساحة تصل إلى ٦ مليون كيلومتر مربع أي بنسبة تصل إلى ٤٣٪ مساحته الكلية. وتتركز الغالبية العظمى من السكان في المغرب العربي الكبير في نطاق السهول الساحلية على امتداد المحيط الأطلسي والبحر المتوسط وتبقى مساحة صحراوية شاسعة من هذا الإقليم يتبعثر فيها السكان تبعثراً شديداً في الواحات المتناثرة به.

أوجه التشابه والاختلاف:

بالرغم من أن سكان الوطن العربي لا يزيدون في مجموعهم على خمس سكان الصين أو ربع سكان الهند أو أقل من سكان الاتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة الأمريكية، ويشكلون أمة واحدة ذات صفات مشتركة أبرزها اللغة والتاريخ والثقافة، إلا أنهم ينقسمون إلى ٢٢ وحدة سياسية مستقلة تتشابه في معظم الخصائص الديموغرافية والاجتماعية، وتتباين في بعض الخصائص الأخرى. فالدول العربية كلها تتميز بمعدل نمو سكاني مرتفع وبتركيب سكاني عمري شاب وارتفاع نسبة الزواج مع انخفاض متوسط السن عن الزواج والحجم الكبير للأسر، وغلبة الحياة الريفية والبدوية،

وتسود في كل الدول العربية ظاهرة النمو الحضري السريع حيث تتوسع المدن بمعدل عال، كذلك فإنها لا تتباين كثيراً في المستويات الصحية حيث ترتفع معدلات وفيات الأطفال الرضع، كما أن أمد الحياة متوسط في معظم هذه الأقطار.

ورغم أن الوطن العربي في معظمه يتميز بالمناخ الجاف الذي أدى إلى تأثير كبير على نمط الحياة وأدى إلى انخفاض حاد في الكثافة السكانية المطلقة، فإن هناك مساحات محددة تتوفر بها موارد المياه كما في سواحل البحر المتوسط في المغرب والشام وفي وادي النيل وأودية الدجلة والفرات، حيث يتركز السكان بكثافة عالية تفوق مثيلتها في الدول الصناعية.

والوطن العربي رغم أنه يقع ضمن العالم الإسلامي ويمثل منطقة القلب فيه، فإن به مجتمعات غير إسلامية ممثلة في الطوائف المسيحية في معظم الدول العربية وكذلك ممثلة في يهود إسرائيل، وتظهر كثير من الدراسات أن هناك فوارق جوهرية في بعض الخصائص الديموغرافية بين هذه الجماعات غير الإسلامية وبين باقي المجتمعات الإسلامية في الأقطار العربية.

إلا أن أبرز مظاهر التباين بين الأقطار العربية هو التوزيع غير المتساوي للسكان والثروة، ذلك لأن التجزئة السياسية للوطن العربي أدت إلى وجود فوارق مساحية وسكانية واقتصادية ضخمة بين الوحدات المكونة له كما هي الحال بين دول الخليج واليمن بشطريها، أو بين الأردن وفلسطين المحتلة، أو بين مصر وليبيا، فرغم أن كثيراً من الحدود السياسية قد أنشىء بعد الحرب العالمية الأولى والقليل منها بعد الحرب العالمية الثانية، فقد أدى هذا التقسيم المحلي إلى التأثير الكبير في حركة السكان الجغرافية وما يترتب عليها من نتائج ديموغرافية، حتى أن الانتقال السكاني الحر بين الدول العربية بعضها البعض أصبح مقيداً وقاصراً على قطاعات محددة من السكان تتمثل في القوى العاملة فقط، أما الهجرة الدولية بين دول الوطن العربي

فليست ميسرة لفرض القيود عليها وإن كانت بعض الأقطار تسمح بذلك وفق قواعد محددة وبأعداد ليست كبيرة.

كذلك فإن من مظاهر التباين الرئيسية على رقعة الوطن العربي الاختلاف الكبير في توزيع الثروة الاقتصادية خاصة في البترول، فقد شهدت بعض الأقطار العربية تدفق البترول بكميات ضخمة تدفقت على أثرها ثروات أسهمت في التغير البيئي والسكاني في هذه الأقطار، كما أدت بطريقة مباشر إلى قيام حركات انتقال سكاني كبير حيث تدفق الآلاف من العاملين على الدول البترولية للإسهام في قوة العمل بها، كذلك فقد أدت هذه الثروات النفطية إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج القومي ارتفاعاً يصل ببعض الدول العربية إلى رأس قائمة دول العالم في هذا المجال.

وبالإضافة إلى أوجه التباين في توزيع السكان والثروة هناك مظاهر أخرى للاختلاف أبرزها الفارق الكبير بين الدول العربية في المساحة حيث تتراوح المساحات بين ٦٠٠ كيلومتر مربعاً إلى ٢٫٤ مليون كيلومتر مربع وكذلك الحجم السكاني من ربع مليون نسمة إلى ٤٥ مليون نسمة ونصيب الفرد من الدخل القومي الذي يتراوح بين ١٧٦ دولار و٢١٤٦٠ دولاراً سنوياً (سنة ١٩٨٢)، يضاف إلى ذلك كله الاختلاف بين توزيع المساحات الزراعية ومناطق البداوة وبين الحضر والريف ثم بين مستويات التنمية الاقتصادية.

وتختلف أقطار الوطن العربي فيما بينها في قوى الجذب والطرد في مجال حركة السكان الجغرافية، فالملاحظ بصفة عامة أن الدول الأكثر سكاناً لا تتأثر بالهجرة الدولية تأثراً كبيراً في الوقت الذي يكون فيه لهذه الهجرة أثر كبير في سكان الدول الأقل سكاناً، فمعظم الدول ذات الحجم السكاني القليل تعد مراكز جذب قوى للمهاجرين الوافدين من الدول العربية الأخرى ومن خارج الوطن العربي. وقد كانت الهجرة النازحة المبكرة انعكاساً للضغط السكاني على الموارد في بعض الدول العربية مثل لبنان التي كانت ومازتزال مصدراً لتيار هجري كبير منذ سنة ١٨٦٠ حتى إن عدد السكان ذوي الأصل

اللبناني في الخارج يزيد على مليون ونصف مليون نسمة

كذلك فإن الهجرة النازحة تعد من الظاهرات الديموغرافية في اليمن بشطريها وعلى النقيض من ذلك فإن دول البترول في الخليج العربي تعد أقطاباً هامة لجذب المهاجرين إليها من كل بلاد المشرق العربي خاصة من الأردن ومصر وسوريا، ودول جنوب شبه الجزيرة العربية والسودان، بل ومن دول أخرى غير عربية مثل إيران وباكستان وبنجلاديش وقد أثرت الهجرة الوافدة في الكويت والبحرين وقطر والإمارات تأثيراً كبيراً في التركيب السكاني خاصة التركيب العمري والنوعي والاقتصادي

وعلى أية حال فليس البترول فقط هو العامل الرئيسي في الهجرة الوافدة في الدول العربية ـ بل يلعب الدين دوراً آخراً في الهجرة الوافدة على فلسطين والتي يمكن اعتبارها جيباً سكانياً قام على أساس الهجرة الدينية والتهجير الإجباري للسكان الفلسطينيين الأصليين وقد ترتب على ذلك تدفق أعداد ضخمة من اللاجئين إلى الدول العربية المجاورة في لبنان وسوريا والأردن ومصر وغيرها من الدول العربية (وقد قدر عدد اللاجئين بعد حرب يونيه ١٩٦٧ بنحو ١ر٦ مليون نسمة ولذلك فإن حل مشكلة هؤلاء اللاجئين تكمن في إعادتهم إلى وطنهم وديارهم الأصلية التي طردوا منها بأساليب الصهيونية العنصرية لكي تقيم وطناً دخيلاً في فلسطين على حساب الأرض والشعب

وتعد الدول العربية الصغيرة الحجم السكاني ـ وخاصة .ولية منها ـ قادرة على خفض معدلات الوفيات بها خفضاً كبيراً وذلك لإمكانياتها القادرة على الاستفادة من التقدم الطبي وتحقيق مستوى صحي مرتفع لسكانها ورفع مستوى معيشتهم وفي مثل تلك الظروف يسود بهذه المجتمعات ارتفاع كبير في نسبة الصغار (أقل من ١٥ سنة) حيث أمكن تخفيض معدلات الوفيات بدرجة كبيرة والتي وصلت إلى ٧ في الألف في بعض الدول مثل الكويت ـ وهي في ذلك تناهز أكثر الدول تقدماً في العالم ويمكن أن نتوقع أن الوفيات

في بعض الدول الأخرى مثل السعودية ودول الخليج ـ وليبيا قد انخفضت انخفاضاً ضخماً في السنوات الأخيرة وذلك بفضل توفر الإمكانيات التي تساعد على تحقيق المستوى الصحي المرتفع للسكان بهما.

ويختلف الأمر بالنسبة للخصوبة (المواليد) ـ ذلك لأنه لا توجد علاقة بين الحجم السكاني للدولة ومستوى الخصوبة بها بالرغم أن بعض الدول صغيرة الحجم في الوطن العربي مثل فلسطين المحتلة تعد منخفضة الخصوبة. وبصفة عامة يتراوح معدل المواليد في الدول العربية من ٤٠ ـ ٥٠ في الألف. وليست هناك شواهد تدل على انخفاض الخصوبة إلا انخفاضاً قليلاً في بعض الدول في السنوات القليلة الأخيرة ـ مثل مصر التي أخذت بسياسة تنظيم الأسرة منذ سنة ١٩٦٥ وأظهرت معدلات المواليد بها هبوطاً طفيفاً من ٤٢ في الألف سنة ١٩٦٠ إلى ٣٤ في الألف سنة ١٩٧٣ وإن كانت قد تزايدت بعد ذلك لتصل إلى ٣٨ في الألف في أوائل الثمانينات.

ويبدو من العلاقة بين معدل المواليد والوفيات ـ أن الزيادة الطبيعية الناتجة عن الفرق بينهما قد ازدادت بدرجة كبيرة نتيجة الهبوط الذي طرأ على معدل الوفيات ولما كانت الدول الصغيرة الحجم والبترولية منها على وجه الخصوص قد استطاعت أن تخفض معدل الوفيات بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة ـ فقد أدى ذلك إلى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية بها بدرجة أكبر من غيرها ولعل في الكويت مثل واضح على ذلك.

وقد انعكس مستوى الخصوبة المرتفع في الدول العربية على زيادة نسبة الصغار بها (أقل من ١٥ سنة) وهي الفئة العريضة من السكان التي تكون قاعدة الهرم السكاني وتكون أكثر الفئات تأثراً بهبوط معدل الوفيات. حتى أن أكثر من ٤٠٪ من سكان الدول العربية يقل عمرهم عن ١٥ سنة بل تصل هذه النسبة إلى ٤٧٪ في بعض الدول مثل الجزائر والسودان.

وبالرغم من أن التوزيع السكاني غير متساو على الإطلاق على رقعة

الوطن العربي إلا أن الاتجاه الحالي في نمو السكان يتجه نحو زيادة هذه الظاهرة وتأكيدها وبمعنى آخر فإن نويات التركز السكاني الكثيفة السكان ممثلة في المدن والمناطق الزراعية تشهد نمواً سريعاً لسكانها أكثر من المناطق المبعثرة السكان وقد حاولت بعض الحكومات العربية العمل على خلق مناطق جديدة لجذب السكان. وتسير سياسة هذه الحكومات على تنمية بعض الأقاليم الأخرى ومحاولة إعادة التوزيع السكاني على رقعتها. ولكن ينبغي القول بأن ذلك يتم بخطى بطيئة ولم يحقق بعد أهدافه الرئيسية من خلق مناطق جذب سكاني تنافس المناطق التقليدية ولعل ذلك راجع إلى قوة الجذب المتمثلة في النويات السكانية وتوفر الخدمات المتعددة بها وهذه ظاهرة ليست مقتصرة على الدول العربية بل تشاركها فيها الدول النامية.

وتتميز الدول العربية بوجود جزر سكانية على رقعتها قد تمتد أحياناً على هيئة شريط مواز للساحل أو متعامد عليه ولا تكون هذه الجزر أو المساحات الصغيرة الآهلة بالسكان سوى مساحة قليلة من المساحة الكلية للدولة ولعل في مصر ـ مثل واضح على ذلك حيث يتركز ٩٩٪ من سكانها في ٣ر٥٪ فقط من مساحتها الكلية وكذلك العراق حيث إن أكثر من نصف السكان يعيشون في ١٥٪ من مساحة البلاد وفلسطين المحتلة حيث يعيش ثلاثة أخماس السكان في عشر مساحة الدولة.

ويوجد بكل دولة عربية تقريباً منطقة كبيرة المساحة يتبعثر بها السكان أو غير مسكونة على الإطلاق، ولا يوجد بها مراكز عمرانية إلا في الواحات المبعثرة أو في مناطق التعدين ويصعب الاتصال بين أجزائها وذلك لظروفها الطبيعية الطاردة. ولقد أصبحت كثير من المناطق الصحراوية في الدول العربية مناطق إنتاج بترولي ضخم ـ ومع ذلك فإنه من الخطأ أن نتصور أن هذه المناطق الصحراوية ستصبح أكثر سكاناً بسبب ثروتها البترولية ـ ذلك لأن صناعة البترول قد ساهمت في تضخم كثير من المراكز العمرانية خارج مناطق حقول البترول أكثر من داخلها وإنه من مظاهر التناقض أن الدول كبيرة

الحجم السكاني مثل مصر والمغرب لا تنتج إلا كميات قليلة من البترول بالرغم من أن بعض الدول الصحراوية الصغيرة السكان بلغت شأواً كبيراً في ذلك.

وبالرغم من تزايد نسبة سكان المدن في الدول العربية إلا أن نسبة سكان الريف ما زالت مرتفعة تدل على أن مناطق التركز السكاني ما زالت ممثلة في القرى وقد تأثرت مواقع هذه القرى بمدى الحصول على المياه وخصوبة التربة، وترتبط هذه القرى بشبكة الطرق الأولية تربطها بالمدن العاصمة. وهناك اتجاه قوي في بعض الدول العربية ومنها مصر ـ نحو التنمية الريفية وتحسين أحوال القرى. وبالرغم من الإصلاح الزراعي في بعض الدول إلا أن التفاوت في مساحة الأراضي المملوكة ما زال من العناصر الهامة المؤثرة في حياة هذه المجتمعات والتي يبدو منها الفارق الكبير بين ثراء الملاك وفاقة العمال الزراعيين وقد خطت بعض الدول خطوات هامة في سبيل تقليل هذه الفوارق مثل مصر التي حددت الملكية منذ سنة ١٩٥٢.

ويعيش الوطن العربي في الوقت الحاضر في ثورة تعليمية حقيقية تتمثل في ذلك الاهتمام الكبير بالتعليم وخاصة في مراحله الأولى والعمل على الارتفاع بسن الإلزام ليشمل قطاعات أكبر من السكان. وكذلك تهتم الدول العربية بالتعليم الثانوي والعالي وانعكس ذلك على أحداث تغيير في أساليب الحياة سواء في الزراعة أو الصناعة أو الحياة الحضرية وكذلك ارتفاع مكانة المرأة عما كانت عليه من قبل وغير ذلك من مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وباختصار فإن سكان الوطن العربي يمرون بمرحلة انتقال ديموغرافي وحضاري في هذه السنوات سيكون لها تأثير كبير على خريطة السكان في المستقبل وتركيبهم وملامح نموهم وإن كان ذلك يجعل من التنبؤات السكانية أمراً صعباً ذلك لسرعة التغير الحضاري والاقتصادي فمن ذا الذي كان يتنبأ

مثلاً في منتصف هذا القرن بتلك الثروة البترولية الضخمة في دول البترول العربية أو بخروج الأوربيين من المغرب العربي أو بتطور الاشتراكية في مصر والجزائر وغيرها أو بالتغيرات السياسية الكبيرة التي شهدها الوطن العربي في العشرين عاماً الماضية.

أبرز المشكلات السكانية في الوطن العربي

ليست المشكلة السكانية في التزايد السريع للسكان في ضوء بطء النمو الاقتصادي فقط بل تتعداها إلى جوانب أخرى ترتبط بالنمو والحجم والتوزيع والتركيب السكاني وخصائصه والهجرة أو بمعنى آخر محددات دينامية السكان والنتائج التي تترتب عليها على المستويين المحلي والإقليمي.

ويعد النمو السكاني المرتفع في الأقطار العربية ذات الموارد الاقتصادية المحدودة أو غير المستغلة استغلالاً مناسباً ـ أهم المشكلات التي تعوق حركة التنمية بها وإلى جانب ذلك هناك مشكلات مرتبطة بذلك أبرزها انخفاض المستوى الاقتصادي والصحي وسوء توزيع الخدمات والتزايد السريع في المدن الإقليمية وفي العواصم وكذلك في تزايد إعداد السكان في سن العمل بسبب التركب العمري الشاب وتدني إسهام الإناث في القوة العاملة، وتزايد الضغط على الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية، وعلى العكس من ذلك فإن حجم السكان القليل في الدول البترولية العربية ـ رغم تزايده بمعدل مرتفع ـ يعد مشكلة لهذه الدول، ولا تبذل هذه الدول أي جهدٍ لخفض معدلات النمو السكاني بها بل تعمل على تشجيع الإنجاب بوسائل مختلفة وتجلب أيدٍ عاملة من الخارج لسد النقص في العمالة الوطنية لديها.

١ ـ مشكلة الحجم السكاني:

تعد مشكلة الحجم السكاني ذات وجهين، أحدهما يتمثل في الحجم الزائد والآخر في الحجم الناقص، فتعاني كثير من الدول العربية من مشكلة

التضخم السكاني في ضوء الموارد الاقتصادية المحدودة بها، وأبرز هذه الدول مصر والأردن وسوريا ولبنان واليمن بشطريها وتونس والمغرب وموريتانيا والصومال. وفي هذه الدول يزيد معدل النمو السكاني عن ٢٫٥٪ سنوياً مما يعني أن إجمالي عدد السكان بها الذي يصل إلى ١٠٦ مليون نسمة سنة ١٩٨٣ سيتضاعف بعد قرابة ربع قرن فقط.

وقد سبق القول أن هذه المعدلات المرتفعة قد نجمت عن خصوبة مرتفعة ومعدلات وفيات آخذة في التناقص، وليست ثمة ما يشير إلى انخفاض كبير في معدلات المواليد في هذه الدول وإن كانت هناك دول عربية تبنت سياسة رسمية لتنظيم الأسرة Family Planning بهدف تقليل معدلات المواليد ومن هذه الدول مصر وتونس ولبنان.

أما بقية الدول العربية فلا تعاني من مشكلة التضخم السكاني بل على العكس فهي تعيش مرحلة السكان الأقل من الموارد under population، ويبدو ذلك بوضوح في الدول البترولية في شبه الجزيرة العربية وفي العراق والسودان وليبيا والجزائر، ويعيش في هذه الدول مجتمعة نحو ٧٩ مليون نسمة أي ٤٢٪ من جملة سكان الوطن العربي.

وإذا نظرنا إلى الوطن العربي كوحدة مساحية واحدة فإن حجم السكان به يتزايد بمعدل متوسط يصل إلى نحو ٣٪ سنوياً، ويعد ذلك من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم حيث يصل المتوسط العالمي إلى ١٫٨٪ بل وأعلى من متوسط معدل النمو السكاني في الدول النامية والذي يصل إلى ٢٫١٪ سنوياً (متوسط ١٩٨٢ - ١٩٨٣)، ويرتبط ذلك كما سبق القول بارتفاع معدلات المواليد العربية التي يصل متوسطها إلى ٤٥ في الألف مقابل ٢٨ في الألف في العالم و٣٤ في الألف في الدول النامية سنة ١٩٨٣.

والواقع أن معدل النمو السكاني المرتفع في الدول العربية ذات الحجم السكاني القليل والموارد الوفيرة ينتج عن خصوبة عالية غير مخططة وليس

جـدول رقـم (١)
حجم السكان ومعدلات النمو والمواليد
في الوطن العربي والعالم

	جملة عدد السكان بالمليون			معدل النمو السنوي (٪)	معدل المواليد في الألف	عدد السنوات اللازمة لتضاعف حجم السكان
	١٩٥٠	١٩٧٥	١٩٨٣	١٩٨٣	١٩٨٣	
جملة العالم	٢٥٠١	٣٩٦٧	٤٧١٦	١ر٩	٢٩	٣٧
الدول المتقدمة	٨٥٧	١١٣٢	١١٥٨	٠ر٦	١٦	١١٢
الدول النامية	١٦٤٤	٢٨٣٥	٣٥٥٨	٢ر٣	٣٤	٣٠
الوطن العربي	٧٧	١٥٠	١٨٥	٣ر٠	٤٥	٢٤
العرب٪ من العالم	٣ر١	٣ر٨	٣ر٩	-	-	-

ناجماً عن انخفاض معدل الوفيات فقط، وينجم عن هذه الخصوبة العالية غير المخططة مشكلات صحية أبرزها تزايد احتمالات تعرض الأمهات والأطفال الرضع للأمراض خاصة أمراض الأمومة والطفولة المبكرة، فعلى سبيل المثال تبين البحوث الطبية أن أكثر احتمالات الأمراض والوفاة وسوء التغذية بين الأمهات والأطفال وكذلك تأخر النمو الجسماني والعقلي تحدث بسبب تزايد عدد الأطفال الذين يتم إنجابهم وعندما تقصر الفترات الفاصلة بين الولادات للمرأة، ويصدق هذا القول عندما تكون الأم في سن صغيرة (أقل من ١٨ سنة) أو عندما تكون متقدمة في السن (أكثر من ٣٥ سنة)، وتجمع الآراء الطبية في الوقت الحاضر أن تنظيم الخصوبة حتى في الأقطار التي ترغب في تزايد حجم السكان بها يعد ضرورة صحية(١).

---

(١) Omran, A.R., Population of the Arab World, Problems and Prospect, UNFPA and Croom Helm Ltd, New York, 1980, P.8.

٢ ـ التركيب السكاني:

يؤدي التركيب العمري والتركيب العرقي للسكان في كثير من الأقطار العربية إلى مشكلات اقتصادية واجتماعية خطيرة للدول الغنية والدول الفقيرة على السواء، فقد أدت الخصوبة المرتفعة والتقدم الصحي الذي أسهم في تقليل معدلات الوفيات خاصة في الأعمار المبكرة، إلى زيادة نسبة الصغار في المجتمعات العربية، وأصبحت نسبة الأطفال وصغار السن (أقل من ١٥ سنة) تزيد على ٤٥٪ من جملة السكان بل تكاد تقرب من النصف في بعض الدول العربية وذلك مقابل نحو ٢٥٪ فقط في الدول المتقدمة، وتلقي هذه النسب العالية بأعباء كبيرة على خطط التنمية الحالية والمستقبلة في الوطن العربي. كذلك تشهد الأقطار العربية المستوردة للأيدي العاملة الأجنبية ظاهرة تزايد نسبة هؤلاء الأجانب إلى السكان الأصليين كما هي الحال في دولة الإمارات العربية والكويت وما قد يترتب على ذلك من مشكلات سياسية واجتماعية كامنة في هذه الأقطار.

ويرتبط بمشكلة التركيب السكاني في كثير من الأقطار العربية خاصة في شبه الجزيرة العربية، نقص القوى العاملة الوطنية وما يترتب على ذلك من زيادة نسبة الإعالة ـ أي عدد السكان المعولين، إلى جملة القوى العاملة ـ وذلك بالإضافة إلى انخفاض مستوى التعليم والتدريب المهني، ومن الظاهرات الأخرى انخفاض نسبة إسهام الإناث في النشاط الاقتصادي حيث لا تزيد نسبة إسهام الإناث العربيات عن ٨٪ من القوى العاملة العربية.

٣ ـ سوء توزيع السكان:

سبق القول بأن الوطن العربي من الأقاليم التي يتبعثر بها السكان وتتدني الكثافة العامة به إلى ١٣ نسمة فقط في الكيلومتر المربع حيث تشغل الصحارى مساحة كبرى من رقعته الأرضية، ورغم أن توزيع السكان على خريطة الوطن العربي هو دالة لعدد متشابك من العوامل الجغرافية فإنه يتصف بعدم التساوي سواء بين الدول بعضها وبعض أو في داخل الدولة الواحدة.

وقد نجم سوء التوزيع السكاني عن عدد من العوامل المرتبطة بالسطح والظروف المناخية والأمطار وكذلك توفر الموارد واستغلالها وفرص العمل المتاحة والنقل. ولعل أبرز مظاهر سوء التوزيع السكاني تتجلى في توزيع السكان بين الحضر والريف والنمو الكبير غير المخطط لمعظم لمدن العربية.

وتتبعثر كثير من النويات السكانية التي يتراوح حجمها من بضعة مئات من السكان إلى بضعة آلاف في مناطق منفصلة يصعب الوصول إليها وتحتاج إلى استثمارات ضخمة لإنشاء طرق حديثة لتصلها بمناطق الإنتاج والخدمات الرئيسية في الدولة. ويؤدي صعوبة الاتصال بهذه المجتمعات البعيدة عن مناطق التركز السكاني الرئيسية إلى نقص الخدمات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والأمنية.

ويؤدي سوء التوزيع السكاني والخدمات في الأقطار العربية إلى خلق تيارات هجرة داخلية كبيرة من الريف إلى الحضر، وما يترتب على ذلك من إفقار المناطق الريفية من قطاع كبير من القوى العاملة الشابه بها، وكذلك من تزايد أحجام المدن بشكل حاد، وتعد هذه الظاهرة من المشكلات الهامة في توزيع السكان في الوطن العربي خاصة في الدول التي تزداد فيها الفجوة بين المدينة والقرية، كذلك أدت فرص العمل المتاحة في الأقطار البترولية إلى اتجاه قطاعات كبيرة من العاملين في الحرف الأولية بالصحارى مثل الرعي والزراعة إلى إهمال هذا القطاع الإنتاجي والاتجاه إلى المدن، وقد انعكس ذلك على نقص الإنتاج الزراعي والرعوي في هذه الأقطار، وتناقص إنتاج الغذاء بها واضطرارها إلى استيراد نسبة كبيرة من استهلاكها الغذائي من الخارج.

٤ ـ النمو الحضري غير المخطط:

يتزايد سكان المدن في الوطن العربي بمعدلات تصل إلى ضعف

معدل النمو القومي بصفة عامة حيث تصل نسبة النمو/الحضري إلى ٦٪ سنوياً، وفي دول المدينة City-States مثل الكويت وقطر فإن المعدل يتزايد بشكل واضح ليصل إلى ١٠٪ و١٥٪ سنوياً، ومن المتوقع أن مدينتي الكويت والدوحة ستضاعف حجمهما السكاني في أقل من عشر سنوات. ومن الواضح أن نمو المدن العربية بمعدلات عالية لم يكن مخططاً - أي لم يكن نتيجة خطط عمرانية مدروسة أو نتيجة لعملية التحديث التي تصاحب عملية النمو الحضري في الدول العربية والتي تتشابه في ذلك مع غيرها من الدول النامية.

وقد نجم النمو الحضري الضخم الذي شهدته الأقطار العربية عن الزيادة الطبيعية للسكان والهجرة الواحدة، ونجمت الظاهرة الأخيرة بدورها عن عوامل الطرد في البيئات الأصلية للمهاجرين، فقد تناقص نصيب الفرد من الأرض الزراعية في بعض الدول خاصة في مصر مما دفع بعدد كبير من الريفيين نحو المدن بحثاً عن حياة أفضل وفرص عمل أوفر وكذلك للاستفادة من الخدمات المتاحة في المدن مثل الخدمات التعليمية والترفيهية والصحية وغيرها. ويضاف إلى هذين العاملين في النمو الحضري في الدول البترولية، تدفق أعداد كبيرة من الوافدين عبر الحدود الدولية بحثاً عن العمل بأجور أعلى، مما ألقى بأعباء ضخمة على المدن في هذه الدول وعلى الخدمات بها، وإن كانت الموارد المالية في هذه الدول تسمح باستيعاب النمو الحضري الذي يخضع في معظمه هنا لتخطيط أفضل من مثيله في الدول الأخرى.

٥ - مشكلة الشعب الفلسطيني:

تعد مشكلة الشعب الفلسطيني الذي أجبر على ترك وطنه منذ سنة ١٩٤٧ وعلى مراحل بعد ذلك - مشكلة سياسية وديموغرافية في آن معاً، كما أنها مشكلة تقتصر على الوطن العربي وتلعب دوراً كبيراً في خريطته السكانية والسياسية.

والمتتبع للنزاع العربي الإسرائيلي منذ سنة ١٩٤٧ وما تلاه من هجرة إجبارية للفلسطينيين من قراهم ومدنهم في فلسطين إلى الدول العربية المجاورة يدرك بجلاء كيف أدت هذه المشكلة إلى إعادة توزيع سكاني إجباري تجلى في معظمه في مخيمات اللاجئين وفي أعداد الفلسطينيين التي اتجهت إلى أقطار أخرى داخل الوطن العربي أو خارجه، ويتوزع نحو مليونين من الفلسطينيين في الوقت الحاضر في سوريا والأردن ولبنان مما أدى إلى نتائج ديموغرافية معقدة للفلسطينيين أو للدول المضيفة، ولسنا بصدد تناول تطور الصراع العربي الإسرائيلي في هذه الدراسة وكيف أقامت الصهيونية العالمية والاستعمار وطناً لليهود على حساب فلسطين الأرض والشعب، ولكن نذكر فقط أن الأوضاع الديموغرافية للشعب الفلسطيني سواء في الأرض الفلسطينية المحتلة قبل ١٩٦٧ أو بعدها. أو في الدول العربية وخارجها جاءت نتيجة مباشرة لعمليات الطرد والمطاردة التي تمارسها إسرائيل وكذلك لعمليات الاستيطان المنظم الذي يهدف إلى أحكام القبضة على الأراضي العربية المحتلة.

وقد قدر أن عدد الفلسطينيين بلغ نحو ٤ر٥ مليون نسمة سنة ١٩٨١ يعيش منهم ٨ر١ مليون نسمة داخل فلسطين بقسميها: الذي احتل قبل ١٩٦٧ أو بعد تلك السنة، ويعيش نحو ٧ر٢ مليون فلسطيني خارج أرضهم، وتبين الأرقام التالية توزيع الشعب الفلسطيني حسب مكان إقامته وذلك في سنة ١٩٨١[1]:

(١) نظمة التحرير الفلسطينية ـ المكتب المركزي للإحصاء ـ المجموعة الإحصائية الفلسطينية العدد (٤) دمشق ١٩٨٢ ـ ص ٣٢، والنسب من حساب المؤلف.
نقلاً عن:
حسن عبد القادر صالح ـ سكان فلسطين ديموغرافياً وجغرافياً ـ عمان ـ ١٩٨٥ ـ ص ٤٠.

توزيع الشعب الفلسطيني سنة ١٩٨١

	العدد	٪
داخل فلسطين المحتلة:		
فلسطين المحتلة قبل سنة ١٩٦٧	٥٥٠ر٨٠٠	١٢ر٠
للضفة الغربية	٨٣٣ر٨٠٠	١٨ر٢
قطاع غزة	٤٥١ر٦٠٠	٩ر٩
الجملة	١ر٨٣٥ر٤٠٠	٤٠ر١
خارج فلسطين المحتلة:		
بالدول العربية:		
الأردن	١ر١٤٨ر٢٠٠	٢٥ر١
لبنان	٤٩٢ر٢٠٠	١٠ر٨
الكويت	٢٩٤ر٩٠٠	٦ر٤
سوريا	٢٢٥ر٢٠٠	٤ر٩
السعودية	١٣٧ر٠٠٠	٣ر٠
الإمارات العربية	٣٧ر٠٠٠	٠ر٨
مصر	٣٤ر٣٠٠	٠ر٧
قطر	٢٤ر٠٠٠	٠ر٥
ليبيا	٢٣ر٧٠٠	٠ر٥
العراق	٢٠ر٦٠٠	٠ر٤
باقي الدول العربية	٥١ر٠٠٠	
الجملة	٢ر٤٨٨ر١٠٠	٥٤ر٥
بالدول الأجنبية:		
الولايات المتحدة الأمريكية	١٠٥ر٠٠٠	٢ر٣
باقي الدول الأجنبية	١٤٠ر٠٠٠	٣ر١
الجملة	٢٤٥ر٠٠٠	٥ر٤
جملة الشعب الفلسطيني	٤ر٥٦٨ر٥٠٠	١٠٠ر٠

الفصل الثاني

حجم وتوزيع السكان

ليست بيانات السكان في الوطن العربي كاملة أو متكاملة. كما أن المتوفر منها لا يعطي الصورة الدقيقة لأحوال السكان، وتتباين الدول العربية فيما بينها تبايناً كبيراً في مدى توفر البيانات السكانية ويصل هذا التباين أقصاه بين الدول العربية في شمال إفريقيا من ناحية، ودول جنوب شبه الجزيرة العربية من ناحية أخرى، ففي الوقت الذي ترجع فيه التعدادات السكانية الحديثة في مصر مثلاً إلى ما يزيد على مائة سنة توجد دول لم تجر تعداداً سكانياً إلا منذ نحو عشرين عاماً مثل المملكة السعودية العربية التي أجرت أول تعداد سكاني في العام ١٩٦٣/٦٢، (جدول رقم ٢)؛ كما أن هناك دولاً لم تجر تعداداً لسكانها على الإطلاق حتى الوقت الحاضر مثل سلطنة عمان وإن كان من المتوقع إجراء التعداد بها في القريب العاجل.

وعلى ذلك فليس من السهل في معظم الأقطار العربية أن نتبع منحني النمو السكاني على امتداد فترة طويلة للوقوف على مكوناته أو تقدير حجم السكان بدقة أو الوقوف على توزيع السكان في أقاليم الدولة الواحدة أو حتى تقدير أحجام الطوائف المختلفة في بعض الدول كما هي الحال في لبنان التي لم تأخذ إلا تعداداً واحداً في تاريخها الحديث (١٩٣٢) ولا ريب أن العيوب التي تشوب التعدادات السكانية في الأقطار العربية شأنها شأن معظم الدول النامية الأخرى- إنما ترجع إلى عدة عوامل لعل أبرزها عدم توفر الوعي الإحصائي أو تدني المستوى الثقافي وتزايد نسبة الأمية وانخفاض

مكانة المرأة ووجود نسبة عالية من السكان البدو في بعض الأقطار وصعوبة حصرهم بدقة أو الوقوف على بعض خصائصهم الديموغرافية وليست العيوب الإحصائية وقفا على التعدادات السكانية فقط، بل تتعداها إلى الإحصاءات الحيوية في الأقطار العربية، فرغم أن هناك دولاً تزداد فيها نسبة الوثوق في الإحصاءات الحيوية مثل تونس ومصر والكويت، فإن معظم الدول العربية تتصف إحصاءاتها الحيوية بالقصور وليس من السهل اعتماداً على المتوفر منها، الوقوف على معدلات المواليد أو الوفيات بدقة كاملة، ويبقى الأمر رهناً بتقويم هذه الإحصاءات والحصول منها على بعض المؤشرات الرقمية التي قد تفيد في حساب تقديرات مقبولة للمعدلات الحيوية

جـدول رقـم (٢)

مدى توفر تعدادات السكان في

الدول العربية منذ الحرب العالمية الثانية

الدولة	سنوات التعـدادات
١ ـ دول الهلال الخصيب:	
ـ العراق	١٩٤٧، ١٩٥٧، ١٩٦٥، ١٩٧٧
ـ سوريا	١٩٥٢، ١٩٦٠، ١٩٧٠، ١٩٧٦، ١٩٨١
ـ لبنان	مسح ١٩٧٠
ـ فلسطين	١٩٤٨، ١٩٦١، ١٩٧٢
ـ الأردن	١٩٥٢، ١٩٦١، ١٩٧٩ (الضفة الشرقية فقط)
٢ ـ دول شبه الجزيرة العربية:	
ـ المملكة السعودية	١٩٦٢/١٩٦٣، ١٩٧٤
ـ الكويت	١٩٥٧، ١٩٦١، ١٩٦٥، ١٩٧٠، ١٩٧٥، ١٩٨٠
ـ البحرين	١٩٥٠، ١٩٥٩، ١٩٦٥، ١٩٧١، ١٩٨١
ـ قطر	١٩٧٠
ـ الإمارات العربية	١٩٦٨، ١٩٧٥، ١٩٨٠
ـ سلطنة عمان	لا يوجد
ـ اليمن الشمالي	١٩٧٥
ـ اليمن الجنوبي	١٩٥٥ (لمستعمرة عدن فقط)، ١٩٧٣

تابع جدول رقم (٢)

الدولة	سنوات التعدادات
٣ ـ دول النيل والقرن الإفريقي:	
ـ مصر	١٩٤٧، ١٩٦٠، ١٩٦٦، ١٩٧٦.
ـ السودان	مسح ٥٥/١٩٥٦، ١٩٧٣.
ـ جيبوتي	١٩٦٠/١٩٦١، ١٩٦٧، ٧٠/١٩٧١، ١٩٧٩ (مسح).
ـ الصومال	١٩٧٥.
٤ ـ ليبيا والمغرب العربي:	
ـ ليبيا	١٩٥٤، ١٩٦٤، ١٩٧٣.
ـ تونس	١٩٤٦، ١٩٥٦، ١٩٦٦، ١٩٧٥.
ـ الجزائر	١٩٤٨، ١٩٥٤، ١٩٦٦، ١٩٧٧.
ـ المغرب	١٩٥٠، ١٩٦٠، ١٩٧١.
ـ موريتانيا	١٩٦٤/١٩٦٥ (مسح)، ١٩٧٧.

المصادر:

أ ـ Clarke. J. and Fisher, W.B., Population of the Middle East and North Africa, London, 1972, P.16.

ب ـ U.S. Department of Commerce, World Population 1983.

ولكن الملاحظ في السنوات الأخيرة أن الوعي الديموغرافي أصبح أفضل من ذي قبل في كثير من الأقطار العربية حيث شهدت إنشاء أجهزة متخصصة في جميع البيانات السكانية وارتبط بذلك تزايد نسب التعليم والاتجاه الجاد للتعرف على خصائص السكان خاصة في الدول البترولية التي شهدت تحولات ديموغرافية ضخمة في العقود الأخيرة. ورغم القصور الذي يشوب بيانات التعدادات السكانية أو الإحصاءات الحيوية في الدول العربية فإن الاعتماد على المتاح منها وعلى غيرها من البيانات التي تنشرها الهيئات الدولية المتخصصة، يساعد في الوقوف على صورة الوضع الديموغرافي العربي وملامحه المميزة من حيث نمو السكان ومستويات الخصوبة والوفيات والهجرة والتوزيع والتركيب السكاني والتحضر الآخذ في التزايد بشكل سريع والعلاقة بين السكان والموارد الغذائية المتاحة.

حجم السكان

يبين الجدول رقم (٣) حجم السكان في الأقطار العربية حسب الأقاليم الجغرافية وآخر تعداد أجرته الدول وكذلك تقدير السكان سنة ١٩٨٣، ومن الجدول يبدو أن إقليم وادي النيل والقرن يضم خمسي (٢/٥) سكان الوطن العربي، حيث يضم مصر كأكبر دولة عربية في حجم السكان والتي يبلغ سكانها ٤٦ مليون نسمة أو ربع سكان الوطن العربي بأكمله. ويلي ذلك إقليم المغرب حيث يسكنه ٣٠٪ ثم إقليم الهلال الخصيب بنسبة تقرب من الخمس، أما أقل أقاليم الوطن العربي سكاناً فتتمثل في شبه الجزيرة العربية التي يقطنها نحو ٢٣ مليون نسمة (موزعة على ثمان دول)، وبنسبة تصل إلى ثمن حجم السكان في الوطن العربي.

جدول رقم (٣)
سكان الوطن العربي وفق أحدث التعدادات المتاحة
وتقدير السكان سنة ١٩٨٣ (ألف نسمة)

الإقليم والقطر	عدد السكان حسب آخر تعداد		تقدير السكان
	تاريخ التعداد	عدد السكان	١٩٨٣
دول الهلال الخصيب:			
العراق	١٩٧٧/١٠/١٧	١٢ر٠٠٠	١٤٥٠٩
سوريا	١٩٨١/٩/٧	٩ر١٥٦	٩٧٣٩
ـ لبنان	مسح ١٩٧٠/١١/١٥	٢ر٤٠٥	٢٥٩٨
ـ فلسطين	١٩٧٢/٥/٢٠	٣ر١٥٨	٣٩٦٠
ـ الأردن	١٩٧٩/١١/١	٢ر٢٤٩	٣٤٢٠
			٣٤٢٢٦
دول شبه الجزيرة العربية:			
السعودية	١٩٧٤/٩/٩	٧ر٠١٢	١٠٤٤٣
الكويت	١٩٨٠/٤/٢١	١ر٣٥٥	١٦٥٢
البحرين	١٩٨١/٤/٦	٣٥٩	٣٩٣
قطر	أبريل/مايو ١٩٧٠	١١١	٢٦٧
الإمارات	١٩٨٠/١٢/١٥	١ر٠٤٠	١٣٧٤

عُمان	لا يوجد	-	٩٧٨
اليمن الشمالي	١٩٧٥/١/٣١	٤ر٧٠٥	٥٧٤٤
اليمن الجنوبي	١٩٧٣/٥/١٤	١ر٥٩٠	٢٠٨٦
			٢٢٩٣٧
دول وادي النيل والقرن الإفريقي:			
مصر	١٩٧٦/١١/٢٢	٣٨ر٠٣٦	٤٥٨٥١
السودان	١٩٧٣/٤/٣	١٤ر٩٩٣	٢٠٥٣٩
جيبوتي	مسح مايو/أغسطس ١٩٧٩	٢٥٩	٢٧٦
الصومال	١٩٧٥/٢/٧	٣ر٤٩٤	٦٢٤٨
			٧٢٩١٤
ليبيا ودول المغرب العربي:			
ليبيا	١٩٧٣/٧/٣١	٢ر٢٤٩	٣٤٩٨
تونس	١٩٧٥/٥/٨	٥ر٥٧٢	٧٠٢٠
الجزائر	١٩٧٧/٢/١٢	١٦ر٩٤٨	٢٠ر٦٩٥
المغرب	١٩٧١/٧/٢٠	١٦ر٣٣٥	٢٢ر٩٧٦
موريتانيا	١٩٧٧/١/١	١ر٤٠٧	١٥٩١
			٥٥٧٨٠
الجملة ١٩٨٣		-	١٨٥٨٥٧

ويبين الجدولان رقم (٤) و(٥)، توزيع الأقطار العربية حسب فئات النمو السكاني وكذلك ترتيب هذه الأقطار على المستويين القومي والعالمي، ومنه يبدو أن هناك دولة واحدة فقط في الفئة الأولى وهي مصر ونسبة سكانها نحو ربع إجمالي سكان الوطن العربي كما ذكرنا ويعيشون في ٧٪ فقط من مساحة هذا الوطن، وثلاث دول في الفئة الثانية وهي المغرب والجزائر والسودان ويعيش بها نحو ثلث سكان الوطن العربي في ٤٠٪ من مساحته، ثم الفئتان الثالثة والرابعة وتشمل ست دول هي العراق والسعودية وسوريا وتونس والصومال واليمن الشمالي ويسكنها ٢٩٪ من سكان الوطن العربي يعيشون في ٢٧٪

جـــدول رقـــم (٤)
توزيع الأقطار العربية
حسب فئات الحجم السكاني ١٩٨٣

رقم	الفئة	عدد الدول	جملة عدد السكان	٪ من السكان	٪ من المساحة
١	٤٠ مليون فأكثر	١	٤٥ ٨٥١ ٠٠٠	٢٤٫٧	٧٫٢
٢	٢٠ ـ ٢٥ مليون	٣	٦٤ ٢١٠ ٠٠٠	٣٤٫٥	٤٠٫٠
٣	١٠ ـ ١٥ مليون	٢	٢٤ ٩٥٢ ٠٠٠	١٣٫٤	١٨٫٥
٤	٥ ـ ١٠ مليون	٤	٢٨ ٧٥١ ٠٠٠	١٥٫٥	٨٫٥
٥	١ ـ ٥ مليون	٨	٢٠ ١٧٩ ٠٠٠	١٠٫٨	٢٣٫٤
٦	أقل من مليون نسمة	٤	١ ٩١٤ ٠٠٠	١٫٠	٢٫٥
	الجملة	٢٢	١٨٥ ٨٥٧ ٠٠٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠

من مساحته. أما بقية الدول العربية التي يصل عددها إلى ١٢ دولة فتضم الدول الصغيرة والقزمية في حجم السكان ولا يسكنها سوى ١٢٪ فقط من سكان الوطن العربي وتبلغ مساحتها مجتمعة نحو ربع مساحة هذا الوطن، ويبدو من هذه الأرقام أنه لا توجد علاقة بين الحجم السكاني والحجم المساحي للدول العربية مما يعكس ظاهرة التركز السكاني في مساحات صغيرة حيث يتوزع ٨٨٪ من سكان الوطن العربي على عشر دول فقط تشغل ثلاثة أرباع مساحة الوطن العربي بينما تتبعثر نسبة قليلة (١٢٪) على الربع الباقي، الذي يضم ١٢ دولة تقع في معظمها في شبه الجزيرة العربية، وبمتوسط عام لكل دولة يصل إلى ١٪ من سكان الوطن العربي و٢٪ من مساحته.

وعلى المستوى العالمي تبدو الدول العربية في معظمها ـ قليلة السكان ولا تبرز سوى مصر بترتيبها العشرين بين دول العالم في حجم السكان، وتأتي اثنتا عشرة دولة في ترتيب يتعدى المائة من بين الوحدات السياسية في العالم التي يصل عددها إلى نحو مائتي وحدة.

جـــدول رقـــم (٥)

سكان الأقطار العربية سنة ١٩٨٣

مرتبة حسب الحجم على المستوى العالمي والقومي

الرتبة العالمية	الرتبة القومية	الدولة	حجم السكان	٪ من الوطن العربي
٢١	١	مصر	٤٥ ٨٥١ ٠٠٠	٢٤٫٦٧
٣٢	٢	المغرب	٢٢ ٩٧٦ ٠٠٠	١٢٫٣٦
٣٥	٣	الجزائر	٢٠ ٦٩٥ ٠٠٠	١١٫١١
٣٦	٤	السودان	٢٠ ٥٣٩ ٠٠٠	١١٫٠٥
٤٩	٥	العراق	١٤ ٥٠٩ ٠٠٠	٧٫٨١
٥٧	٦	المملكة العربية السعودية	١٠ ٤٤٣ ٠٠٠	٥٫٦٢
٦٢	٧	سوريا	٩ ٧٣٩ ٠٠٠	٥٫٢٤
٧٤	٨	تونس	٧ ٠٢٠ ٠٠٠	٣٫٧٨
٨١	٩	الصومال	٦ ٢٤٨ ٠٠٠	٣٫٣٦
٨٥	١٠	اليمن الشمالي	٥ ٧٤٤ ٠٠٠	٣٫٠٩
٩٧	١١	فلسطين المحتلة	٣ ٩٦٠ ٠٠٠	٢٫١٣
١٠٣	١٢	ليبيا	٣ ٤٩٨ ٠٠٠	١٫٨٨
١٠٤	١٣	الأردن	٣ ٤٢٠ ٠٠٠	١٫٨٤
١١٣	١٤	لبنان	٢ ٥٩٨ ٠٠٠	١٫٤٠
١١٨	١٥	اليمن الجنوبي	٢ ٠٨٦ ٠٠٠	١٫١٢
١٢٢	١٦	الكويت	١ ٦٥٢ ٠٠٠	٠٫٨٩
١٢٣	١٧	موريتانيا	١ ٥٩١ ٠٠٠	٠٫٨٦
١٢٦	١٨	الإمارات العربية	١ ٣٧٤ ٠٠٠	٠٫٧٤
١٣١	١٩	عمان	٩٧٨٫٠٠٠	٠٫٥٣
١٤٢	٢٠	البحرين	٣٩٣ ٠٠٠	٠٫٢١
١٤٣	٢١	جيبوتي	٢٧٦ ٠٠٠	٠٫١٥
١٤٤	٢٢	قطر	٢٦٧ ٠٠٠	٠٫١٤
		الجملة	١٨٥ ٨٥٧ ٠٠٠	١٠٠٫٠

المصدر: U.S. Department of Commerce, Bureau of the Census, World Population, 1983, Washington, D.C., 1983, PP. 30-31.

ويلاحظ أن عدد الوحدات السياسية في العالم هي ٢٠٢ وحدة.

كثافة السكـــان

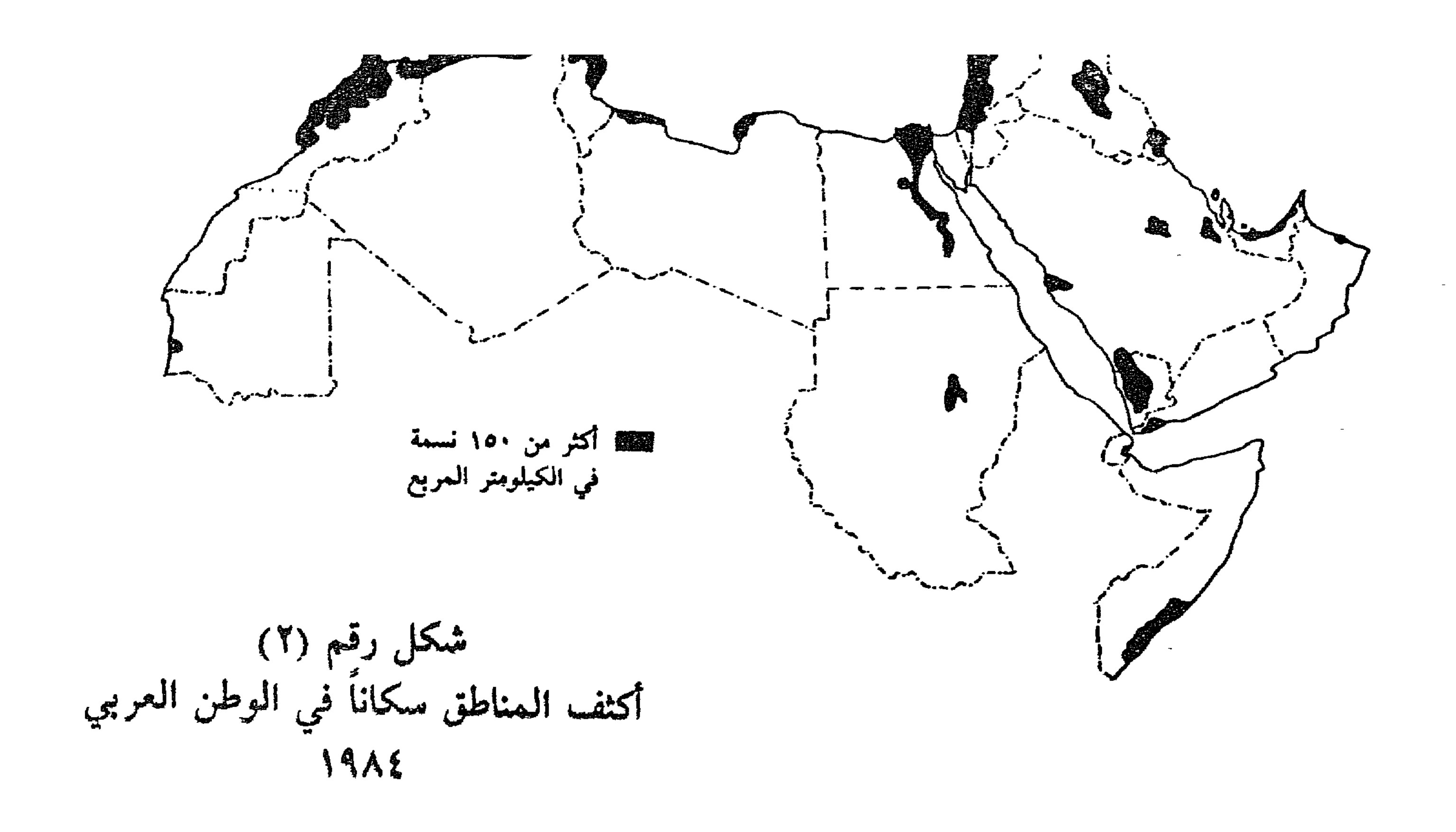
يتوزع سكان الوطن العربي البالغ عددهم ١٨٥ مليون نسمة سنة ١٩٨٣ على مساحة من الأرض تصل إلى ١٤ مليون كيلومتراً مربعاً، ويتباين هذا التوزيع تبايناً شديداً من قطر إلى آخر بل وفي داخل القطر الواحد حيث تتميز بعض المناطق بتركز سكاني شديد والبعض الآخر بندرة سكانية واضحة بل يكاد يخلو تماماً من السكان. وكقاعدة عامة فإن توزيع السكان في الوطن العربي على المستوى القومي أو الإقليمي يعد توزيعاً غير متساوٍ سواء في التوزيع العددي المطلق أو في الكثافة السكانية ودرجة التركز.

وتبلغ الكثافة الحسابية في الوطن العربي ١٣ نسمة في الكيلومتر مربع، إلا أن هذا الرقم مضلل إلى حد كبير ولا يعطي إلا فكرة أولية عن مدى العلاقة بين السكان والأرض، ذلك لأن الوطن العربي في جملته الكلية تشغل الصحراء نحو ٩٥٪ من جملة مساحته. ويتركز سكانه في النسبة الضئيلة الباقية وبكثافة يصل متوسطها إلى ٣٠٢ نسمة في الكيلومتر المربع.

ومن الجدول رقم (٦) يبدو مدى التباين في الكثافة الحسابية والفيزيولوجية[١] على مستوى الأقطار العربية، ومنه تبدو العلاقة العكسية بين الكثافة الحساسية ونسبة الأرض الزراعية في القطر حيث يميل التوزيع السكاني نحو التركز الشديد في الأقطار التي تقل فيها نسبة الأرض الزراعية، ويبدو ذلك بوضوح في دول شبه الجزيرة العربية ووادي النيل وليبيا والجزائر وموريتانيا، ففي هذه الدول تقل نسبة الأرض الزراعية عن ٥٪ من مساحة الدولة، وفي هذه النسبة تعيش الغالبية العظمى من السكان في نطاقات منفصلة تعكس سمات التوزيع السكاني على خريطة الوطن العربي ككل؛ والذي يتصف بالتركيز الشديد في نويات منفصلة عن بعضها البعض (شكل رقم ٢) حددت

---

(١) تحسب الكثافة الحسابية بقسمة عدد السكان على مساحة الدولة أما الكثافة الفيزيولوجية فيقسم عدد السكان على مساحة الأرض الزراعية فقط.



شكل رقم (٢)
أكثف المناطق سكاناً في الوطن العربي
١٩٨٤

جدول رقم (٦)
كثافة السكان في الأقطار العربية
ومساحة الأرض الزراعية بها
(١٩٨٤)

الإقليم والقطر	المساحة الكلية (كم²)	نسبة الأرض الزراعية	الكثافة (نسمة/كم²)	
		٪	الحسابية	الفيزيولوجية
دول الهلال الخصيب:				
- العراق	٤٣٤ر٩٢٤	١٢	٣٤	٢٨٧
- سوريا	١٨٥ر١٨٠	٢١	٥٤	١٧٢
- لبنان	١٠ر٤٠٠	٣٤	٢٥٤	٧٣٥
- فلسطين المحتلة	٢٠ر٧٧٠	٢٠	٢٠٢	١٠١١
- الأردن	٩٧ر٧٤٠	١٤	٣٤	٢٤٥
شبه الجزيرة العربية:				
- السعودية	٢ ١٤٩ ٦٩٠	٠ر٥	٥	١٠١٤
- الكويت	١٧ ٨١٨	٠ر١	٩٨	٩٧ ٢٢٢
- البحرين	٦٢٢	٣ر٠	٦٧٥	٢٢ ١٠٥
- قطر	١١ ٤٠٠	٠ر٣٣	٢٥	٧ ٦٣١
- الإمارات	٧٧ ٨٠٠	٠ر٢	١٦	٨ ٣٣٣
- عمان	٣٠٠ ٠٠٠	٠ر٢	٥	١ ٩٦٦
- اليمن الشمالي	١٩٥ ٠٠٠	١٤ر٠	٣٢	٢٣٣
- اليمن الجنوبي	٣٣٢٩٦٨	٠ر٦	٦	١ ١١١
وادي النيل والقرن الإفريقي:				
- مصر	١ ٠٠١ ٤٤٩	٣	٤٥	١٣٠٤
- السودان	٢ ٥٠٥ ٨١٣	٥	٨	١٦٧
- جيبوتي	٢٣ ٠٠٠	صفر	١٥	—
- الصومال	٦٣٧ ٦٥٧	٢	٨	٤٢٧
ليبيا والمغرب العربي:				
- ليبيا	١ ٧٥٩ ٥٤٠	١	٢	١٩٩
- تونس	١٦٣ ٦١٠	٣٢	٤٣	١٣٥

ـ الجزائر	٢٣٨١٧٤٠	٣	٩	٢٩٧
ـ المغرب	٧٢١٠٠٠	١٨	٣٢	١٧٨
ـ موريتانيا	١٠٣٠٠٠٠	١	٢	١٧٧
جملة الوطن العربي	**١٤٠٤٩١٢١**	**٤ر٤**	**١٣**	**٣٠٢**

هذا الانفصال المفرط عوامل جغرافية وتاريخية لعل أبرزها موارد المياه والتربة والظروف المناخية والتركز السكاني الذي نجم عن استغلال البترول في شبه الجزيرة العربية.

على أنه باستثناء دول المدينة في الخليج العربي والتي يتركز سكانها في العاصمة مثل الكويت والبحرين وقطر. وإلى حد كبير الإمارات العربية، فإنه يمكن تقسيم بقية الأقطار العربية إلى ثلاث فئات رئيسية:

١ ـ **فئة الكثافة العالية**: وتشمل الدول التي تزيد الكثافة الفيزيولوجية بها عن ١٠٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع، وتضم هذه الفئة خمس دول هي مصر (١٣٠٤)، واليمن الجنوبية (١١١١)، والسعودية (١٠١٤)، وفلسطين المحتلة (١٠١١).

٢ ـ **فئة الكثافة المتوسطة**: وتشمل الدول التي تتراوح الكثافة الفيزيولوجية بها بين ٥٠٠ ـ أقل من ١٠٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع. وتضم هذه الفئة قطراً واحداً هو لبنان (٧٣٥) وهو القطر العربي الوحيد الذي يتجانس فيه توزيع السكان إلى حد كبير حيث تبلغ الكثافة الفيزيولوجية به ثلاثة أمثال الكثافة الحسابية (في مصر تبلغ نحو ثلاثين مثلاً وفي السعودية نحو ٢٠٠ مثلاً).

٣ ـ **فئة الكثافة المنخفضة**: وتضم الدول العربية التي تقل الكثافة الفيزيولوجية بها عن ٥٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع، وتشمل إحدى عشرة دولة وهي دول المغرب العربي كله والذي تتجانس فيه الكثافة إلى حد كبير بين دوله، وكذلك تضم العراق وسوريا والأردن واليمن الشمالي والسودان والصومال.

الفصل الثالث

النمو السكاني

من المعروف في الدراسات السكانية أن نمو السكان في المجتمع ينتج عن الفرق بين المواليد والوفيات من ناحية وعن الهجرة الصافية (الفرق بين الهجرة الوافدة والهجرة المغادرة) من ناحية أخرى، ويسهم هذا المعدل في تحديد المدة الزمنية التي يستغرقها القطر في الوصول إلى حجم سكاني معلوم في المستقبل إذا استمر هذا المعدل بنفس مستواه، ذلك لأن السكان يزيدون وفقاً لمبدأ الفائدة المركبة وليس مبدأ الفائدة البسيطة، أي أن حجم السكان في سنة الأساس يزيد سنوياً بمقدار الزيادة خلال السنة السابقة، فإذا كان معدل النمو ١٪ سنوياً فإن عدد سكان الدولة سيتضاعف في ٧٠ سنة، وإذا كان ٢٪ فإنه سيتضاعف في ٣٥ سنة وإذا كان ٣٪ فإنه سيتضاعف في ٢٤ سنة وهكذا، أي أنه كلما زاد المعدل كلما قصرت المدة التي يتضاعف فيها حجم السكان.

ويبين الجدول رقم (٧) تطور أعداد السكان في الوطن العربي ومعدلات نموهم منذ سنة ١٩٥٠ حسب الأقاليم الجغرافية الرئيسية، ومن الواضح أن معدلات النمو ظلت تقريباً ثابتاً في عقد الخمسينات والستينات ويدور حول ٢ر٨٪ سنوياً ثم ما لبث أن تزايد في عقد الثمانينات ليصل إلى ٤ر٣٪، ويعكس ذلك في الواقع مدى التزايد الناجم عن الزيادة الطبيعية والتي ترتبت على التحول الاقتصادي والاجتماعي الذي شهده الوطن العربي في العقود الأخيرة والذي ارتبط بعوامل منها تزايد عوائد البترول وانعكاس

جـدول رقـم (٧)

متوسط معدل النمو السكاني في الوطن العربي

حسب الأقاليم الجغرافية

(٪ سنوياً)[١]

الإقليم	عدد السكان (مليون نسمة)				معدل النمو السنوي (٪)		
	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٥٠ - ١٩٦٠	١٩٦٠ - ١٩٧٠	١٩٧٠ - ١٩٨٠
دول الهلال الخصيب	١٢ر٦	١٦ر٩	٢٣ر٢	٣١ر٠	٣ر٤	٣ر٧	٣ر٤
شبه الجزيرة العربية	٨ر٧	١٠ر٨	١٤ر١	٢٠ر٥	٢ر٤	٣ر١	٤ر٥
وادي النيل والقرن الإفريقي	٣١ر٣	٣٩ر٧	٥٠ر٤	٦٦ر٥	٢ر٧	٢ر٨	٣ر٢
ليبيا والمغرب العربي	٢٣ر٦	٢٩ر٩	٣٨ر١	٥٠ر٨	٢ر٦	٢ر٨	٣ر٣
الجملة	٧٦ر٢	٩٧ر٣	١٢٥ر٨	١٦٨ر٨	٢ر٨	٢ر٩	٣ر٤

ذلك على الدول المنتجة وغير المنتجة في الواقع عن طريق هجرة الأيدي العاملة، وكذلك إتباع كثير من الأقطار العربية لخطط تنمية اقتصادية واجتماعية حقق البعض منها نتائج طيبة انعكست على انخفاض معدلات الوفيات مع استمرار معدلات المواليد ثابتة في معظم الأقطار.

ومن الواضح أن أكبر مناطق الوطن العربي في معدلات النمو هي شبه الجزيرة العربية حيث يصل متوسط معدل النمو بها على ٤ر٥٪ سنوياً، ومعظم دول هذا الإقليم صغيرة الحجم السكاني فتحت أبوابها لهجرة وافدة من الأقطار الأخرى للإسهام في عمليات التنمية بها اعتماداً على عوائد النفط التي تزايدت بشكل واضح عقب سنة ١٩٧٣.

وفي ضوء معدلات النمو السكاني في الوطن العربي يمكن القول بأن

(١) تم حساب هذه المعدلات على أساس تقديرات السكان الواردة في كتاب:

U.S. Department of Commerce, Bureau of the Census, World Population, 1983.

حجم السكان به سيتضاعف في حوالي ٢٠ سنة، وبمعنى آخر فإن من المتوقع أن يزيد حجم السكان من حوالي ١٦٨ مليون نسمة في منتصف ١٩٨٠ إلى نحو ٣٣٦ مليون نسمة في سنة ٢٠٠٠ بفرض استمرار معدل النمو ثابتاً.

وتتباين الأقطار العربية تبايناً واضحاً في معدلات نمو السكان بها، ويبين ذلك الجدول رقم (٨) بدرجة يمكن معها تقسيمها إلى الفئات التالية:

أ ـ أقطار يصل معدل النمو السكاني بها إلى ٥٪ أو أكثر: وتشمل ـ كما هو متوقع ـ الأقطار المنتجة للبترول في شبه الجزيرة العربية والتي تلعب الهجرة الوافدة دوراً كثيراً في نمو السكان بها إضافة إلى الزيادة الطبيعية بطبيعة الحال. وتتمثل هذه الدول في المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات التي تحظى بأعلى معدل للنمو السكاني ليس بين الدول العربية فقط بل بين دول العالم كله، وهذه المجموعة من الدول يمكن أن يتضاعف حجم السكان بها في فترة تتراوح بين ١٠ إلى ١٥ سنة، وتمثل في الواقع نطاق الحجم السكاني الأقل من الموارد Under Population، ولا تمارس أي جهد لتخفيض معدلات النمو السكاني الطبيعي وإن كانت تتحكم في الهجرة الوافدة إليها إلى حد كبير كماً ونوعاً.

ب ـ دول يتراوح معدل النمو بها بين ٢٪ ـ ٤٪ سنوياً: وتشمل معظم الدول العربية، وتمثل هذه الفئة متوسط معدل النمو في الوطن العربي في الواقع، حيث يصل هذا المعدل إلى ٣٪ سنوياً، وهي التي تحدد المدى الزمني الذي يمكن أن يتضاعف فيه حجم سكان الوطن العربي ككل ويصل هذا المدى إلى نحو ٢٤ سنة، ولا تتركز هذه الفئة في إقليم جغرافي معين بل تتوزع في كل الأقاليم الجغرافية في الوطن العربي، وإذا استثنينا فلسطين المحتلة من هذه المجموعة والتي تلعب الهجرة اليهودية الوافدة إليها دوراً هاماً في نمو السكان بها فإن العامل الأساس

جـدول رقـم (٨)
التطور العددي لسكان الأقطار العربية
فيما بين (١٩٥٠ ـ ١٩٨٠)
ومعدل النمو السكاني في الفترة من (٧٥ ـ ١٩٨٠)

الإقليم والقطر	عدد السكان (ألف نسمة)		معدل النمو السنوي ٪ (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠)	تقدير عدد السكان سنة ٢٠٠٠ (بالمليون)
	١٩٥٠	١٩٨٠		
دول الهلال الخصيب:				
ـ العراق	٥ ١٦٣	١٣ ١٣٠	٣ر٣	٦ر٢٥
ـ سوريا	٣ ٤٩٥	٨ ٧٩٥	٤ر٣	٦ر١٦
ـ لبنان	١ ٣٦٤	٢ ٦٤٩	ـ ٥ر٠	٣ر٩(*)
ـ فلسطين المحتلة	١ ٣٣٥	٣ ١١٥	٣ر٢	٥ر٥
ـ الأردن	١ ٢٦٧	٣ ٣٦٤	٢ر٣	٢ر٦
دول شبه الجزيرة العربية:				
ـ السعودية	٣ ٩٧٢	٩ ٤٢٠	١ر٥	٤ر٢٠
ـ الكويت	١٤٥	١ ٣٧٢	٢ر٦	٦ر٣
ـ البحرين	١١٥	٣٤٦	٩ر٥	٦ر٠
ـ قطر	٢٥	٢٣٧	٥ر٦	٢ر٠
ـ الإمارات	٧٠	٩٨٥	٨ر١٢	٣ر٤
ـ عمان	٤١٣	٨٩١	٠ر٣	٨ر١
ـ اليمن الشمالي	٢ ٩٩٢	٥ ٣٠٤	٣ر٢	٣ر١٤
ـ اليمن الجنوبي	٩٩٢	١ ٩١٦	٦ر٢	٤ر٣
وادي النيل والقرن الإفريقي:				
ـ مصر	٢٠ ٧٩٧	٤٢ ١٣٥	٧ر٢	٤ر٦٧
ـ السودان	٨ ٠٥١	١٨ ٧٤٥	٢ر٣	٨ر٤١
ـ جيبوتي	٦٠	٢٧٩	٩ر٢(*)	٦ر٠
ـ الصومال	٢ ٣٤٩	٥ ٣٧٣	١ر٢(**)	٨ر٦

(*) ١٩٨٣.

(**) متوسط الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥.

تابع جدول رقم (٨)

ليبيا ودول المغرب العربي:				
ـ ليبيا	٩٦١	٣٠١٨	٣ر٨	٠ر٥
ـ تونس	٣٥١٧	٦٤٨٩	٢ر٦	١١ر٥
ـ الجزائر	٨٨٩٣	١٨٨٢٨	٣ر١	٣٨٧٣
ـ المغرب	٩٣٤٣	٢٠٩٦٩	٢ر٩	٣٨ر٤
ـ موريتانيا	٩٠٩	١٥٠٢	١ر٨	٢ر٤
الجملة	٧٦ر٢٠٠	١٦٨ر٨٠٠	٢ر٩	٣١٠ر٠

للنمو في دول المجموعة هو التزايد الطبيعي الذي ينتج عن خصوبة عالية ووفيات منخفضة، وبمعنى آخر فإن دول هـذه المجموعـة ـ والمجموعة السابقة ـ تعيش في قلب مرحلة النمو السكاني المتزايد في الدورة الديموغرافية الرباعية.

جـ ـ دول يقل معدل النمو السكاني بها عن ٢٪: وتشمل هذه المجموعة دولتين فقط هما لبنان في بلاد الشام وموريتانيا في المغرب العربي، وتختلف أسباب انخفاض معدل النمو بكل منهما اختلافاً جذرياً، ذلك لأن هذا المعدل قد أظهر تناقصاً واضحاً في لبنان وأصبحت الدولة العربية الوحيدة التي يبدو معدل النمو السكاني سالباً بها، وبمعنى آخر يتعرض السكان بها للتناقص وليس للتزايد، وليس من الصعب إيجاد مبرر لذلك حيث إن الحرب الأهلية التي شهدتها لبنان منذ أوائل سنة ١٩٧٥ والتي ما زالت مستمرة حتى الآن، لعبت دوراً خطيراً في الكيان الديموغرافي للدولة وهاجر على أثرها عدد كبير نحو الخارج سواء من اللبنانيين أو الفلسطينيين أو الأجانب الذين كانوا يعملون بها.

أما انخفاض معدل النمو في موريتانيا فيرجع إلى ارتفاع معدل الوفيات ارتفاعاً كبيراً بدرجة يتناقص معها الفارق بين معدل المواليد والوفيات ومن ثم ينعكس على النمو الطبيعي المنخفض ـ وموريتانيا بذلك يمكن اعتبارها في مرحلة انتقالية من مرحلة النمو البدائي ومرحلة

التزايد السكاني المرتفع، وذلك في أطار دورة النمو السكاني الرباعية.

ومن الجدير بالذكر أن معدل النمو السكاني كان منخفضاً بشكل واضح منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى منتصف العقد الرابع من القرن العشرين ثم بدأ يتزايد بعد ذلك بصورة تدريجية وذلك لاتجاه معدلات الوفيات إلى الانخفاض مع ثبات معدلات الخصوبة دون هبوط يذكر، ويمكن اتخاذ ثلاث دول عربية كأمثلة على ذلك حيث تتوفر لديها بيانات منذ أوائل القرن الحالي للدلالة على ذلك كما يبين الجدول رقم (٩).

جدول رقم (٩)

معدل النمو السكاني السنوي في
الفترات التعدادية للعراق ومصر والجزائر (٪)

العراق		مصر		الجزائر	
الفترة	المعدل	الفترة	المعدل	الفترة	المعدل
١٨٦٧ - ١٨٩٠	١ر٣	١٨٩٧ - ١٩٠٧	١ر٤	١٩١١ - ١٩٢١	٠ر٤
١٨٩٠ - ١٩٠٥	١ر٨	١٩٠٧ - ١٧	١ر٣	١٩٢١ - ١٩٢٦	٠ر٢
١٩٠٥ - ١٩	١ر٧	١٩١٧ - ٢٧	١ر١	١٩٢٦ - ١٩٣١	١ر٦
١٩١٩ - ٣٥	١ر٥	١٩٢٧ - ٣٧	١ر١	١٩٣١ - ١٩٣٦	٢ر١
١٩٣٥ - ٤٧	٢ر٤	١٩٣٧ - ٤٧	١ر٨	١٩٣٦ - ١٩٤٨	١ر٧
١٩٤٧ - ٥٧	٣ر١	١٩٤٧ - ٦٠	٢ر٣	١٩٤٨ - ١٩٥٤	١ر٦
١٩٥٧ - ٦٥	٣ر٥	١٩٦٠ - ٦٦	٢ر٥	١٩٥٤ - ١٩٦٦	٢ر٢
١٩٦٥ - ٧٧	٣ر٤	١٩٦٦ - ١٩٧٦	٢ر٣	١٩٦٦ - ١٩٧٧	٣ر٥

المصدر:

أ - Clarke J. and Fisher, W., Population of the Middle East and North Africa, London. 1972, P.98.

ب - U.S. Department of Commerce, Bureau of the Census, World Population, 1983.

جـ - فتحي أبو عيانة - التضخم السكاني في مصر - ضمن كتاب: السكان والعمران الحضري - دار النهضة العربية - بيروت - ١٩٨٤ - ص ٢٤٧.

مكونات النمو الطبيعي للسكان

سبق القول بأن معدل النمو السكاني في الوطن العربي كان بطيئاً حتى منتصف الأربعينات، وكان هذا الانخفاض راجعاً بطبيعة الحال إلى ارتفاع مستوى الوفيات مما ينعكس بدوره على هبوط الزيادة الطبيعية هبوطاً واضحاً عكسته أعداد السكان في الأقطار العربية منذ أواخر القرن الماضي. وكان هذا الارتفاع في مستوى الوفيات مرتبطاً بدوره بمجموعة من العوامل البيئية التي كانت ضابطة للنمو ومتحكمة في حركته بدرجة كبيرة وأبرز هذه العوامل الأمراض الوبائية وغيرها وخاصة تلك التي تصيب الأطفال في أعمار مبكرة.

الخصوبة (المواليد):

خصوبة السكان لفظ يطلق للدلالة على ظاهرة الإنجاب في المجتمع والتي يعبر عنها بعدد المواليد الأحياء، وتقاس بعدة مقاييس حسابية أبسطها ما يعرف بمعدل المواليد الخام ويقصد به نسبة المواليد في السنة إلى جملة عدد السكان في منتصف السنة وغالباً ما تكون النسبة في الألف؛ أي يبين عدد المواليد لكل ألف نسمة من إجمالي السكان؛ ويبين الجدول رقم (١٠) معدلات المواليد في الأقطار العربية، ومنه يبدو أن معدلات المواليد في الوطن العربي تعد من أعلى المعدلات في العالم، وتشبه مثيلتها في الدول النامية في إفريقيا وفي آسيا وبعض أقطار أمريكا اللاتينية، ورغم أن معدلات المواليد في بعض الأقطار العربية قد اعتراها هبوط طفيف كما في تونس

ومصر اللتين هبط المعدل بهما بنسبة ١٥٪ و٧٪ على الترتيب فإن الحقيقة الهامة أن معدل المواليد في الوطن العربي تصل إلى نحو ٤٠ في الألف في المتوسط مقابل ٢٩ في الألف كمتوسط عالمي و١٦ في الألف في الولايات المتحدة الأمريكية و١٤٪ في قارة أوربا.

جدول رقم (١٠)
معدل المواليد في الوطن العربي حسب الأقطار
[المعدل في الألف]

الإقليم والقطر	١٩٦٥ - ١٩٧٠	١٩٨٣
دول الهلال الخصيب:		
- العراق	٤٨	٤٧
- سوريا	٤٨	٤٦
- لبنان	٤١	٣٦
- فلسطين المحتلة	٢٥ر٢	٢٤
- الأردن	٤٩	٤٧
دول شبه الجزيرة العربية:		
- السعودية	٥٠	٤٤
- الكويت	٥٢	٣٧
- البحرين	٥٠	٣٧
- قطر	٥٠	٣١
- الإمارات	٥٠	٣١
- عمان	٥٠	٤٧
- اليمن الشمالي	٥٠	٤٨
- اليمن الجنوبي	٥٠	٤٨
وادي النيل والقرن الإفريقي:		
- مصر	٤١	٣٨
- السودان	٤٩	٤٨
- جيبوتي	٤٨	٤٧
- الصومال	٤٨	٤٨

تابع جدول رقم (١٠)

ليبيا ودول المغرب العربي:		
ـ ليبيا	٤٧	٤٥
ـ تونس	٤١	٣٥
ـ الجزائر	٤٩	٤٤
ـ المغرب	٤٨	٤٤
ـ موريتانيا	٤٥	٤٥

المصدر: U.S. Dept. of Commerce. Bureau of the Census 1983, I.N.E.D., Population et Sociétés, 1983. Omtan, A.R. Population of the Arab World, P. 79.

أما انخفاض معدلات المواليد في بعض أقطار شبه الجزيـرة مثل الكويت والبحرين وقطر والإمارات فليس هناك من الدلائل ما يشير إلى إتباع سياسة خفض الخصوبة في هذه الأقطار بل الأرجح أن خصوبة السكان الأصليين في هذه الأقطار لا تختلف في نمطها ومستواها عن مثيلتها في باقي أقطار شبه الجزيرة العربية ومعظم الأقطار العربية الأخرى، ولكن وجود نسبة عالية من السكان الأجانب من العرب وغيرهم ـ وهم قطاع من المهاجرين العاملين في القطاعات المختلفة ـ يتصفون بانخفاض مستويات الخصوبة وذلك بسبب ظاهرة الانتقاء العمري النوعي التي تتصف به الهجرة، ومن ثم ينعكس ذلك على متوسط المعدل القومي في الدولة التي يكون سكانها الأصليون ـ أقل من السكان المهاجرين كما هي الحال في الكويت والبحرين وقطر والإمارات.

أما في تونس ومصر فقد بدأت الخصوبة في الانخفاض في أواخر الستينات فقد هبطت الخصوبة في تونس من ٤١ في الألف (متوسط ٦٥ ـ ١٩٧٠) إلى ٣٥ في الألف في سنة ١٩٨٣، ويعزى ذلك إلى تبني الدولة لسياسة رسمية لتنظيم الأسرة وذلك بهدف تخفيض معدل المواليد، وكذلك الحال في مصر التي تبنت نفس السياسة لهذا الغرض منذ سنة ١٩٦٥، وقد

هبط المعدل فيها من ٤٢ في الألف سنة ١٩٦٠ إلى ٣٨ في الألف سنة ١٩٨٣.

ويرجع ارتفاع مستوى الخصوبة في الوطن العربي إلى عدة عوامل متشابكة تدخل في معظمها في إطار ما يعرف بالعوامل الوسيطة Intermediate Variables والتي تتعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية السائدة. وعلى العموم فإن السلوك الإنجابي للمرأة في مختلف الأقطار العربية متشابه إلى حد كبير، ففي معظم الأقطار تكون الخصوبة عالية وذلك للسن المبكرة عند الزواج وما يترتب على ذلك من إطالة فترة الإنجاب التي تمتد فيزيولوجياً عند المرأة من سن ١٥ ـ ٤٥ سنة. والظاهرة السائدة هي انخفاض سن المرأة عند الزواج وكذلك تفضيل إنجاب الذكور وتزايد حجم الأسرة، ونظراً لأن معظم القوى العاملة في الوطن العربي تعمل في الزراعة فإنها تنظر إلى الأبناء نظرة اقتصادية واجتماعية وذلك للإسهام في دخل الأسرة وتحقيق الأمن للآباء عند تقدمهم في السن وبالإضافة إلى ذلك كله فإن ارتفاع نسبة الأمية خاصة لدى الإناث وكذلك ارتفاع نسبة وفيات الأطفال الرضع تؤديان إلى تزايد معدلات المواليد، ويبقى تنظيم الأسرة وتقليل الخصوبة أمراً قاصراً على نسبة ضئيلة للغاية من السكان، ومن المحتمل أن التغير الاجتماعي والاقتصادي الذي تشهده معظم الأقطار العربية ممثلاً في انتشار الخدمات التعليمية والثقافية والتغير في الأفكار والاتجاه نحو تأخير السن عند الزواج سيؤدي إلى خفض معدلات المواليد في المستقبل.

الوفيات

تعد الوفيات عنصراً هاماً من عناصر التغير السكاني حيث تفوق في أثرها عامل الهجرة وإن كانت الخصوبة تسبقها في ذلك، كما أنها تتناقض مع الخصوبة في أنها أكثر ثباتاً ويمكن التحكم في مستواها، ولا يبدو أثرها في تغير حجم السكان فقط، بل وفي تركيبهم كذلك خاصة التركيب العمري

حيث ترتبط الوفيات دائماً بمستوى المتوسط العمري للسكان وأمد الحياة، ولذلك يلقي التحكم في الوفيات قبولاً أكثر مما يلقاه التحكم في المواليد.

وقد شهدت معظم أقطار الوطن العربي انخفاضاً في مستوى الوفيات في السنوات الأخيرة وذلك لأسباب أبرزها الأخذ بأساليب التقدم الطبي والتوسع في الخدمات الطبية. ويعد الهبوط في معدل الوفيات من العوامل الرئيسية التي أدت إلى تزايد معدل النمو السكاني وتضخم السكان بدرجة فاقت الموارد المستغلة في كثير من دول الوطن العربي.

وقد تباينت الأقطار العربية في نسبة هبوط الوفيات بها كما يبين ذلك جدول رقم (١١)؛ ففي الكويت مثلاً هبط معدل الوفيات ـ وهو نسبة الوفيات لكل ألف من السكان ـ من ١١ في الألف سنة ٥٠ ـ ١٩٥٥ إلى ٥ر٣ في الألف فقط سنة ٧٠ ـ ١٩٧٥، وقد وصل إلى ٤ فقط في سنة ١٩٨٣؛ ويعد من أدنى معدلات الوفيات في العالم، وعلى الطرف النقيض لم تهبط الوفيات في دول مثل موريتانيا إلا بنسبة قليلة حيث انخفض معدل الوفيات بها من ٢٨ في الألف سنة ١٩٥٥/٥٠ إلى ٢٥ في الألف سنة ١٩٨٣، وتقع بقية الدول العربية بين هذين الحدين بمتوسط يصل إلى ١٣ في الألف.

ويعد معدل وفيات الأطفال من المقاييس الهامة في دراسة مستويات الوفيات وتطورها ذلك لأنه يعكس مدى ما تقدمه الدولة من خدمات صحية لمواطنيها ويكون هبوطه أول خطوة في هبوط مستوى الوفيات ككل في المجتمع، ويعني معدل وفيات الأطفال الرضع نسبة عدد حالات الوفاة للأطفال دون السنة إلى مجموع عدد المواليد الأحياء في ذات السنة مضروباً في ألف. وينبغي الإشارة إلى أن دقة هذا المعدل شأنه في ذلك شأن المعدلات الحيوية الأخرى يرتبط بدقة الإحصاءات الحيوية. وتدل الشواهد في الوطن العربي على أن تسجيل وفيات الرضع يكون أقل من الواقع وبذلك يكون ناقصاً ويتزايد هذا النقص حيثما كانت وفيات الرضع مرتفعة ونتيجة لذلك فإن بيانات وفيات الأطفال المبكرة تعدل أقل البيانات ثقة بصفة عامة.

جدول رقم (١١)

تطور معدل الوفيات في الأقطار العربية منذ سنة ١٩٥٠

[معدل الوفيات لكل ١٠٠٠ من السكان

ووفيات الأطفال لكل ١٠٠٠ من المواليد]

الإقليم والقطر	معدل الوفيات الخام ١٩٥٠ ـ ١٩٥٥	معدل الوفيات الخام ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥	تقدير سنة ١٩٨٣ معدل الوفيات	تقدير سنة ١٩٨٣ معدل وفيات الأطفال الرضع	أمد الحياة بالسنة
دول الهلال الخصيب:					
ـ العراق	٢٢ر٠	١٥ر٦	١٢	٧٧	٥٦
ـ سوريا	٢١ر٤	١٥ر٤	٨	٦١	٦٥
ـ لبنان	١٨ر٧	[illegible]ر٩	٩	٤١	٦٦
ـ فلسطين المحتلة	١١ر٠	٨ر٥	٧	١٥	٧٤
ـ الأردن	٢١ر٠	١٤ر٧	١١	٦٨	٦١
دول شبه الجزيرة العربية:					
ـ السعودية	٣١ر٩	٢٠ر٢	١٣	١١٢	٥٤
ـ الكويت	١١ر٢	٥ر٣	٤	٣١	٧٠
ـ البحرين			٩	٥٣	٦٦
ـ قطر			٩	٥٣	٥٨
ـ الإمارات	٢٨ر٥	٨ر٧	٧	٥٣	٦٣
عمان			١٧	١٢٧	٤٩
ـ اليمن الشمالي	٣١ر٩	٢٠ر٦	٢١	١٦٠	٤٣
ـ اليمن الجنوبي			١٩	١٤٤	٤٥
وادي النيل والقرن الإفريقي:					
ـ مصر	١٨ر٠	١٣ر٠	١٢	١٠٢	٥٦
ـ السودان	٢٦ر٣	١٧ر٠	١٧	١٢٣	٤٨
ـ جيبوتي	(*)	(*)	٢٣	(*)	(*)
ـ الصومال	٢٨ر٧	٢١ر٧	٢١	١٤٦	٤٣

(*) بيانات غير متوفرة.

تابع جدول رقم (١١)

ليبيا والمغرب العربي:					
ـ ليبيا	٢٢ر٥	١٤ر٧	١٣	٩٩	٥٦
ـ تونس	٢٢ر٧	١٣ر٨	١٠	٩٨	٥٩
ـ الجزائر	٢٣ر٩	١٥ر٤	١٤	١١٦	٥٦
ـ المغرب	٢٥ر٧	١٥ر٧	١٣	١٠٦	٥٧
ـ موريتانيا	٢٧ر٨	٢٤ر٩	٢٢	١٤٢	٤٣

المصدر:
a) Population et Sociétés, I.N.E.D., No, 171.
b) U.N. ECWA Publications.
c) Omran, A.R. Population of the Arab World, P. 110.

واعتماداً على تحليل البيانات المتاحة وتقديرات الهيئات المتخصصة في الدراسات السكانية يمكن القول إن معدلات وفيات الأطفال كانت مرتفعة بشكل واضح ثم مالت إلى الهبوط في السنوات الأخيرة. ويقدر على سبيل المثال أنه قبل سنة ١٩٥٠ كان اثنين أو ثلاثة من كل خمسة أطفال مولودين أحياء يموتون قبل وصولهم سن الخامسة[1]. ورغم ما اعترى هذه المعدلات من هبوط إلا أنها ما زالت في معظم الدول العربية مرتفعة بشكل واضح إذا قورنت بالدول المتقدمة أو حتى ببعض الدول النامية في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا.

ومن الجدول رقم (١١) يبدو أن هناك عشر دول عربية هي السعودية وعمان واليمن بشطريها ومصر والسودان والصومال والجزائر والمغرب وموريتانيا ـ يزيد معدل وفيات الأطفال الرضع بها عند ١٠٠ في الألف ومعنى ذلك أن أكثر من عشر عدد المواليد في هذه الدول يموت قبل مرور عام على ولادتهم. أما بقية الدول العربية فيقل فيها المعدل عن ذلك. وتعد فلسطين المحتلة والكويت أقل الدول في ذلك حيث يصل فيهما إلى ١٥ في الألف

(١) Omran, A.R.. op. cit., P. 111

و۳۹ في الألف على الترتيب؛ وذلك في سنة ۱۹۸۳ (يصل هذا المعدل إلى ۱۱ في الألف فقط في دول غرب أوربا والولايات المتحدة الأمريكية). ولا جدال في أن استمرار ارتفاع معدل الوفيات للأطفال في الأقطار العربية يرجع إلى عدة عوامل متشابكة ترتبط بظروف البيئة والمستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة ومدى ما توفره الدولة من خدمات للطفولة والأمومة في الأقطار المختلفة وفي مناطق الحضر والريف والصحراء.

أمـد الحيـاة

كان لاستمرار انخفاض معدل الوفيات وخاصة في الأعمار المبكرة أثره الواضح في ارتفاع متوسط طول عمر الفرد في الوطن العربي شأنه في ذلك شأن بقية أقاليم العالم، وقد أدى ذلك إلى تزايد عدد السكان الذين يصلون إلى أعمار متقدمة فوق الستين أو الخامسة والستين وتعتمد كثير من دراسة الوفيات حسب العمر والنوع على ما يعرف بجدول الحياة Life Table وهو جدول إحصائي ينشأ على أساس الظروف السائدة للوفاة حيث يبين مستواها عند أي فئة عمرية خلال فترة أساس معينة وتوقع الحياة عند هذه الفئة أو ما يعرف بأمد الحياة أو متوسط عدد السنوات التي يحتمل أن يعيشها الفرد في ظل الظروف الصحية والاقتصادية والاجتماعية السائدة.

ولا تتوفر بيانات عن كل الأقطار العربية للوقوف على مدى ارتفاع أمد الحياة، ولكن يمكن القول إن انخفاض معدلات الوفيات في الوطن العربي قد انعكست على تزايد أمد الحياة بأقطاره. ويعكس ذلك التطور الصحي والاجتماعي والاقتصادي وكذلك التقدم الذي أحرزته كثير من الأقطار العربية في مجال مقاومة الأمراض وخاصة المعدية منها واستخدام الأمصال والمضادات الحيوية، ويمكن اتخاذ مصر والكويت مثلين على ذلك (جدول رقم ۱۲).

جــدول رقــم (١٢)
تطور أمد الحياة في مصر والكويت

مصـــر		الكويـــت	
السنة	أمد الحياة بالسنة	السنة	أمد الحياة بالسنة
١٩٣٧	٤١٫٩	١٩٦٥	٦٢٫٠
١٩٦٠	٥٢٫٧	١٩٧٠	٦٧٫٢
١٩٧٦	٥٣٫٠	١٩٧٥	٧٠٫٠
١٩٨٣	٥٦٫٠	١٩٨٣	٧٠٫٠

واعتماداً على متوسط أمد الحياة في الأقطار العربية سنة ١٩٨٣؛ فإنه يمكن تقسيمها إلى فئات على النحو التالي:

أ ـ دول يتراوح أمد الحياة بها من ٦٠ ـ ٧٠ سنة: وتشمل الكويت وفلسطين المحتلة والبحرين ولبنان والإمارات والأردن.

ب ـ دول يتراوح أمد الحياة بها بين ٥٠ ـ ٦٠ سنة: وتشمل معظم الدول العربية وهي الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وتونس والسعودية والعراق وقطر وسوريا.

جـ ـ دول يتراوح أمد الحياة بها من ٤٠ ـ ٦٠ سنة: وتشمل السودان وموريتانيا والصومال وعمان واليمن الشمالية واليمن الجنوبية.

الفصل الرابع

الهجرة

الهجرة ظاهرة ديموغرافية هامة تميز بها العرب على مر العصور وخاصة من شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام عندما انتقلت أعداد كبيرة من المهاجرين العرب إلى خارج الوطن العربي تحمل المؤثرات الحضارية العربية خاصة الدين الإسلامي الحنيف إلى مناطق بعيدة في جنوب شرق آسيا وشرق إفريقيا وشمالها، كذلك فقد شهد العصر الحديث أنواعاً من الهجرة تمثلت في انتقال عدد كبير من المهاجرين من سكان بلاد الشام إلى العالم الجديد واستراليا وغرب إفريقيا.

والهجرة عامل مؤثر في نمو السكان كما تؤثر في خصائصهم الديموغرافية والاقتصادية حيث يعد التغير في التركيب العمري والنوعي مثلاً نتاجاً هاماً من نتائج الهجرة من الدولة أو إليها أو بين أجزاء الدولة الواحدة بعضها البعض، ولما كان صافي الهجرة (الفرق بين الوافدين والمغادرين) يعني انتقال السكان من مكان لآخر فإن ذلك يعيد توزيع السكان في أي منطقة وما يترتب على ذلك من نتائج إيجابية كتوفر الأيدي العاملة وزيادة فرص الحصول على المدرب منها أو نتائج سلبية مثل زيادة عبء الإعالة في المناطق المهاجر منها وخلق كثير من المشكلات السكانية والإسكانية في المناطق المهاجر إليها.

وللهجرة أنماط متعددة ويتميز كل منها بخصائص ديموغرافية خاصة وإن كان يقصد بها عموماً الانتقال الجغرافي من منطقة لأخرى؛ وفي الوطن

العربي يمكن تقسيم الهجرة من حيث المدى والاتجاه إلى ثلاثة أقسام رئيسية يبينها الشكل رقم (٣) وهي:

١ - الهجرات الدولية وتتمثل في الانتقال السكاني عبر حدود الدول أي من دولة لأخرى داخل الوطن العربي أو خارجه سواء بصفة دائمة أو مؤقتة.

٢ - الهجرة الداخلية أو المحلية وتتمثل في انتقال السكان فيما بين أجزاء الدولة الواحدة.

٣ - الهجرات الدورية أو الموسمية، وتتمثل في الانتقال الجغرافي من مكان لآخر لفترة محددة ثم ما يلبث المهاجرون أن يعودوا إلى مواطنهم الأصلية بعد ذلك وأبرز أمثلتها الانتقال الموسمي لبعض السكان Transhumance.

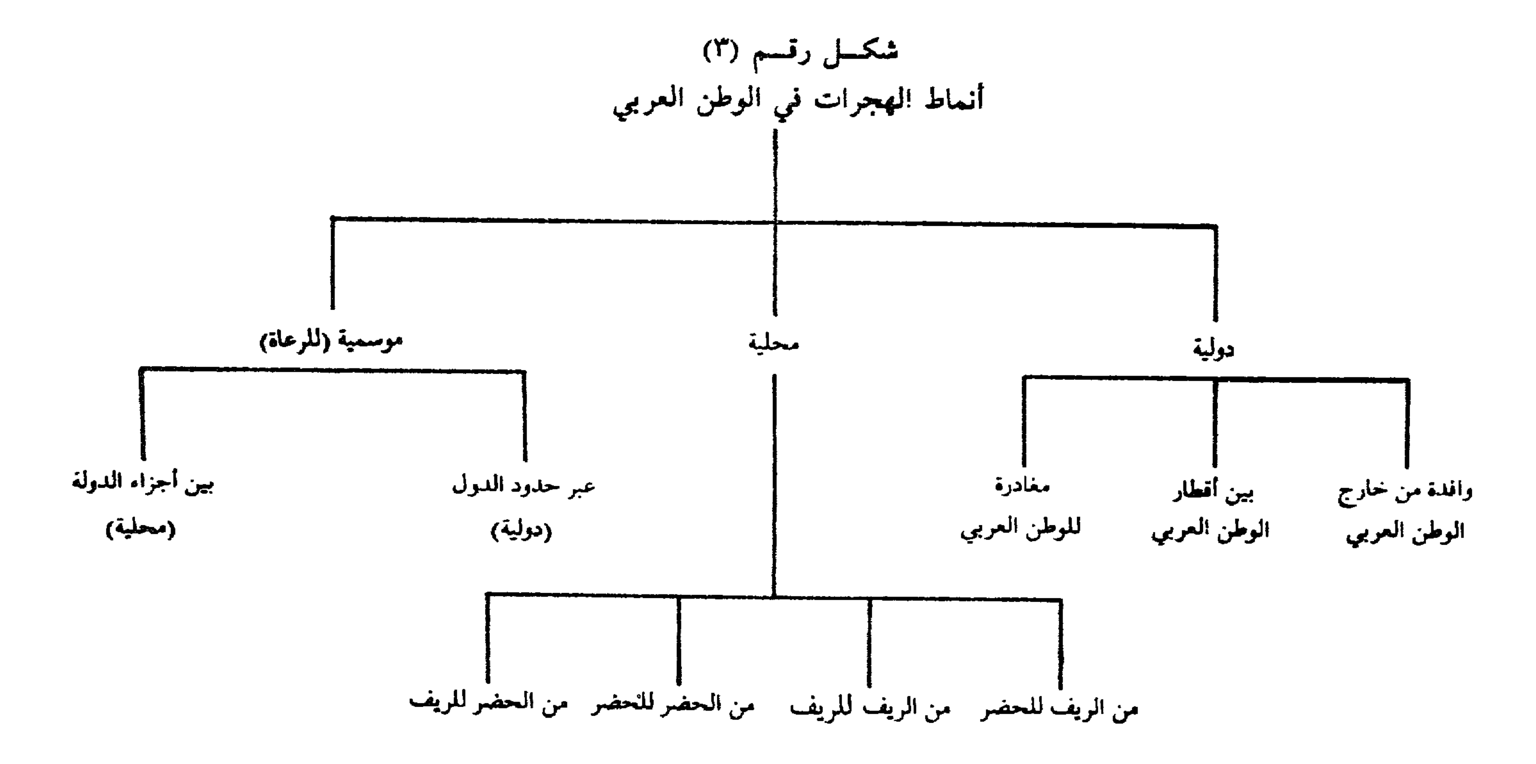
ويلاحظ أن هذا النوع قد يندرج جزئياً تحت واحد من النوعين السابقين فقد تضم الهجرة الدولية مثلاً هجرة للأيدي العاملة من دولة لأخرى لفترات محددة، وكذلك فقد تضم الهجرات الداخلية نفس الظاهرة أي انتقال الأيدي العاملة من مكان لآخر داخل الدولة الواحدة لفترات محددة كذلك فقد تضم هجرات لجماعات سكانية من الرعاة وفي مسالك محددة كانتقال البدو الرحل من مناطق الحشائش الفقيرة إلى المناطق الغنية بمراعيها أو من السهول إلى الجبال كما في شبه الجزيرة العربية والسودان والمغرب العربي.

الهجرة الدولية

يشمل هذا النوع من الهجرات الانتقال السكاني عبر حدود الدول، وعلى ذلك فإن دراسة الهجرة الدولية في الوطن العربي ربما تبدو يسيرة في ضوء هذا التعريف المبسط وذلك للدول اعتماداً على سجلات الهجرة عند المداخل البرية أو البحرية أو الجوية، ولكن رغم ذلك فإن البيانات المتاحة لا تحوي كل الحقائق عن المهاجرين سواء من ناحية العمر أو الوضع الاجتماعي أو العلمي وغير ذلك من الخصائص الديموغرافية.

شكل رقم (٣)

أنماط الهجرات في الوطن العربي



وتنقسم الهجرة الدولية في الوطن العربي بدورها إلى ثلاثة أنماط يتصف كل منها بسمات مميزة:

أ ـ الهجرة الدولية الوافدة من خارج الوطن العربي.
ب ـ الهجرة الدولية بين أقطار الوطن العربي.
جـ ـ الهجرة الدولية المغادرة للوطن العربي.

الهجرة الدولية الوافدة من خارج الوطن العربي

يـمثل هذا النوع من الهجرة الدولية الوافدة ما تعرض له الوطن العربي من وفود مهاجرين من خارجه ليسوا عرباً، وقد ساعد موقع الوطن العربي المتوسط على هجرة أعداد من سكان الشعوب غير العربية التي تجاوره سواء في نطاق السڤانا في إفريقيا جنوباً أو في النطاق الأسيوي شرقاً. ويبدو ذلك بوضوح في هجرة أعداد كبيرة من غرب إفريقيا إلى السودان والاستقرار فيه مثل جماعة «الفلاتا» الذين تعتمد الزراعة في أرض الجزيرة عليهم، وليس من السهل الوقوف على حجم هذه الأعداد بيد أن أبرز العوامل المؤثرة في هجرتهم هو وقوع السودان في طريق الحج من غرب إفريقيا إلى الأراضي المقدسة، كذلك يشهد غرب السودان في الوقت الحاضر انتقال أعداد كبيرة من تشاد للاستقرار في منطقة دارفور وكردفان.

وكذلك تعرضت دول عربية في المشرق مبكراً لهجرة عناصر فارسية وبلوخستانية وإفريقية خاصة في جنوب شبه الجزيرة العربية وشرقها، ويبدو ذلك بوضوح في إمارات الخليج وفي سلطنة عمان. وقد لعبت هذه الهجرات الوافدة سواء في الفترات السابقة أو في العصر الحديث ـ دوراً كبيراً في التركيب العرقي للسكان وانعكست على النسيج البشري المكون لهذه الدول في الوقت الحاضر.

وقد أسهم البترول بدور كبير في جذب أعداد ضخمة من المهاجرين الآسيويين خاصة من الهند ومن الباكستان ومن بنجلاديش للعمل في دول

الخليج والتي تنبت خطط تنمية اقتصادية واجتماعية ضخمة اعتماداً على استغلال عوائد البترول وخاصة منذ أوائل السبعينيات.

الهجرة اليهودية إلى فلسطين

إن أخطر الهجرات الوافدة على الوطن العربي تلك الهجرة اليهودية التي تدفقت على فلسطين منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى الوقت الحاضر، وتعد هذه الهجرة محور المخططات الصهيونية لتهويد فلسطين وتحويلها لدولة تمثل قاعدة للسيطرة الصهيونية على المشرق العربي بأكمله. وقد مرت الهجرة اليهودية إلى فلسطين بعدة مراحل بدأت منذ أواخر العصر العثماني عندما أنشئت أول مستعمرة يهودية في أرض فلسطين سنة ١٨٣٧ وقدر عدد اليهود آنذاك بنحو ١٥٠٠ يهودي ثم تزايد عددهم تدريجياً حتى وصل إلى نحو ٢٢ ألف يهودي سنة ١٨٨١.

وعلى الرغم من قيام الحكومة العثمانية سنة ١٨٨٢ بإصدار قانون للحد من الهجرة اليهودية فإنها تراجعت عن الشروع في تنفيذه العملي بفعل ضغوط بريطانيا وفرنسا بل وسمحت لليهود بالهجرة إلى فلسطين وإنشاء المستعمرات الزراعية والمؤسسات الدينية والخيرية والعالمية، وأدى ذلك إلى استمرار تدفق اليهود بمعدلات قليلة في البداية ثم ما لبثت أن تزايدت في العقدين الأولين من القرن العشرين حتى بلغ عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين ٨٤٣٠٠ مهاجراً في الفترة من ١٨٥٠ حتى ١٩١٤ وبمتوسط سنوي وصل إلى نحو ١٣٠٠ مهاجراً في السنة (جدول رقم ١٣) وإن كان نحو نصف مجموع المهاجرين قد وصلوا خلال الفترة من ١٩٠٤ ـ ١٩١٤ وهؤلاء يمثلون في معظمهم اليهود الذين قدموا من روسيا القيصرية ودول أوربا الشرقية، ومنذ سنة ١٩٠٨ وحتى بداية الحرب العالمية الأولى تمكن اليهود من إقامة ١١ مستعمرة جديدة في فلسطين بما فيها مدينة تل أبيب التي تأسست سنة ١٩٠٩[١].

(١) حسن عبد القادر صالح ـ سكان فلسطين: ديموغرافياً وجغرافياً ـ دار الشروق ـ عمان ـ ١٩٨٥ ـ ص ص ١٤١ ـ ١٤٤.

جـدول رقـم (١٣)
تطور عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين
منذ منتصف القرن التاسع عشر

الفترة الزمنية	مجموع اليهود المهاجرين إلى فلسطين	المتوسط السنوي للهجرة اليهودية الوافدة
١٨٥٠ - ١٩١٤	٨٤ ٣٠٠	١ ٣٠٠
١٩١٩ - ١٩٢٣	٣٥ ١٠٠	٧ ٠٠٠
١٩٢٤ - ١٩٣١	٨١ ٦٠٠	٢٤ ٦٠٠
١٩٣٢ - ١٩٣٩	٢٤٧ ٧٠٠	٥٧ ١٠٠
١٩٤٠ - ١٩٤٨	١١٨ ٣٠٠	٣٤ ٩٠٠
١٩٤٨ - ١٩٥١	٦٨٦ ٧٠٠	١٨٩ ١٠٠
١٩٥٢ - ١٩٥٤	٥٤ ٠٠٠	١٨ ٠٠٠
١٩٥٥ - ١٩٥٧	١٦٤ ٩٠٠	٥٤ ٩٠٠
١٩٥٨ - ١٩٦٠	٧٥ ٥٠٠	٢٥ ١٠٠
١٩٦١ - ١٩٦٤	٢٢٨ ٠٠٠	٥٧ ٠٠٠
١٩٦٥ - ١٩٦٨	٨١ ٣٠٠	٢٠ ٣٠٠
١٩٦٩ - ١٩٧٣	٢٢٧ ٢٠٠	٤٥ ٤٠٠
١٩٧٤ - ١٩٧٧	٩٣ ٢٠٠	٢٣ ٣٠٠
١٩٧٨ - ١٩٨٢	١٠٩ ٦٠٠	٢٢ ٠٠٠

المصدر:
a)Bachi, R. The Population of Israel, Jerusalem, 1976.
b) Statistical Abstract of Israel, 1982.

عن: حسن عبد القادر صالح - سكان فلسطين - عمان - ١٩٨٥ - ص ص ١٤٣ - ١٤٩.

أما في أثناء الانتداب البريطاني في الفترة من (١٩١٩ - ١٩٤٨) فقد تزايد عدد اليهود المهاجرين إلى فلسطين بشكل واضح حتى بلغ عددهم خلال هذه الفترة نحو ٤٨٢٫٨٥٧ مهاجراً بمتوسط سنوي بلغ ١٦٤٤٠ مهاجراً في السنة[٢].

(٢) المرجع السابق ص ١٤٥.

واستمرت الهجرة اليهودية بشكل مكثف بعد إعلان قيام إسرائيل في مايو ١٩٤٨ وارتبط بها طرد جماعي للسكان الفلسطينيين من ديارهم وتجريدهم من ممتلكاتهم بهدف إحلال المهاجرين اليهود المجلوبين من كافة أرجاء العالم محلهم في فلسطين، وارتكبت العصابات الصهيونية عدة مذابح جماعية لسكان بعض القرى العربية في سنة ١٩٤٨ لإجبار الفلسطينيين على الرحيل وتم لهم ما أرادوا عندما طرد أكثر من ٨٠٠ ألف فلسطيني من ديارهم في سنة ١٩٤٨، وشهدت الأعوام التالية أعداداً متزايدة من الفلسطينيين يطردون من بلادهم وتحولوا إلى لاجئين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي الأقطار العربية المجاورة: الأردن ولبنان وسوريا، ولم يكتف الصهيونيون بطرد أقل من مليون عربي من ديارهم سنة ١٩٤٨ واحتلال نحو ٧٩٪ من أراضي فلسطين بل احتلوا كامل الأرض الفلسطينية في حرب يونيه (حزيران) ١٩٦٧ بإخضاعهم الضفة الغربية وقطاع غزة للاحتلال واضطروا نحو ٣٠٠ ألف من السكان الأصليين واللاجئين إلى النزوح نحو الضفة الشرقية للأردن[١].

وتعد المرحلة التالية لقيام إسرائيل من أهم مراحل الهجرة اليهودية إلى فلسطين، فلم يكن في فلسطين حتى مايو ١٩٤٨ سوى ٦٪ فقط من يهود العالم أصبح فيها مع نهاية سنة ١٩٥٣ نحو ١٣٪ وفي نهاية ١٩٨٢ نحو ٢٦٪ من يهود العالم الذين يقدر عددهم بنحو ١٣ مليون نسمة[٢]، وقد بلغ عدد المهاجرين اليهود القادمين إلى فلسطين خلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٨٢ نحو ١٫٧١٢٫٠٠٠ مهاجراً بمتوسط سنوي مقداره ٥٠٦٠٠ مهاجراً من أوربا والاتحاد السوفيتي والأمريكيين فيما يعرف باليهود الغربيين (الأشكناز) ومن الدول الآسيوية والإفريقية وخاصة الشرق الأوسط وهم اليهود الشرقيين (السفارديم).

---

(١) المرجع السابق ص ١٤٠.

(٢) المرجع السابق ص ١٤٨.

وقد تميزت حركة الهجرة اليهودية منذ قيام إسرائيل بتزايد مستمر في نسبة اليهود الشرقيين بحيث إن نسبتهم أصبحت في سنة ١٩٨٢ تقدر بنحو ٧٠٪ من إجمالي اليهود في فلسطين المحتلة[١].

إلا أنه ينبغي القول إن هناك عوامل عديدة في المجتمع الإسرائيلي اقتصادية واجتماعية وغيرها تدفع بعدد كبير من اليهود الوافدين نحو العودة، وليس هذا التيار العكسي وليد السنوات الأخيرة بل ارتبط بالهجرة اليهودية منذ أوائل هذا القرن في الواقع، فقد قدر أن نسبة اليهود الذين هاجروا من فلسطين المحتلة خلال الفترة من ١٩٢٢ ـ ١٩٧٥ بنحو ١ر١٥٪ من مجموع المهاجرين القادمين إلى فلسطين خلال الفترة ذاتها. وقد أظهرت بيانات مكتب الإحصاءات المركزي الإسرائيلي أنه منذ قيام الكيان الصهيوني وحتى نهاية عام ١٩٨٢، بلغ عدد اليهود الذين هاجروا من فلسطين المحتلة ولم يعودوا إليها بلغ ٣٩١٠٠٠ يهودي أو ما نسبته ٤ر١٤٪ من إجمالي عدد المهاجرين اليهود القادمين إلى فلسطين المحتلة في خلال الفترة (١٩٤٨ ـ ١٩٨٢)، ومعظم النازحين إلى الخارج هم من اليهود الأوربيين والأمريكيين وبخاصة ذوي الأعمار المتوسطة، وقد اتجه نصف هؤلاء المهاجرين العائدين إلى الولايات المتحدة الأمريكية للإقامة فيها[٢].

وتبين الأرقام الواردة في جدول رقم (١٤) ميزان الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة في الأحد عشر عاماً الواقعة بين ١٩٧٢ ـ ١٩٨٢.

---

(١) المرجع السابق ص ١٥٦.

(٢) المرجع السابق ص ص ١٦٢ ـ ١٦٣.

جـــدول رقـم (١٤)
ميزان الهجرة اليهودية: عدد المهاجرين القادمين إلى الكيان الصهيوني والراحلين عنه وصافي الهجرة في الفترة ٧٢ - ١٩٨٢ (بالألف)

السنة	اليهود القادمون	اليهود الراحلون	صافي الهجرة
١٩٧٢	٥٥ر٤	٩ر٥	٤٥ر٩
١٩٧٣	٥٤ر٢	٦ر٢	٤٨ر٠
١٩٧٤	٣١ر٣	١٨ر٦	١٢ر٧
١٩٧٥	١٩ر٧	١٩ر١	٠ر٦
١٩٧٦	١٩ر٥	١٢ر٥	٧ر٠
١٩٧٧	٢١ر٣	١٤ر٣	٧ر٠
١٩٧٨	٢٦ر٨	١٠ر١	١٦ر٧
١٩٧٩	٣٧ر٢	٣٠ر٠	٧ر٢
١٩٨٠	٢٠ر٥	٣٣ر٠	- ١٢ر٥
١٩٨١	١٢ر٧	٢٢ر٩	-١٠ر٢
١٩٨٢	١٣ر٠	١٢	١ر٠

المصدر: Central Bureau of Stistics Statistical Abstract of Israel, 1982, P.32.

نقلاً عن:

حسن عبد القادر صالح - سكان فلسطين - عمان - ١٩٨٥ - ص ٢٧٧

وهكذا يبدو أن حركة الهجرة اليهودية إلى فلسطين تمثل أكبر حركة هجرة استيطانية شهدها الوطن العربي في تاريخه الحديث، وقد أدت إلى تغيير جذري في الوضع الديموغرافي لفلسطين، فبعد أن كانت نسبة السكان العرب في فلسطين ٦٥ر٢٪ من جملة سكان فلسطين في مايو ١٩٤٨ والذين قدروا بنحو ١ر٢ مليون نسمة انخفض عددهم بشدة وتدريجياً بعد ذلك ليصل إلى ٣٥ر٩٪ فقط سنة ١٩٨٢ من جملة السكان في فلسطين المحتلة وقدرهم ٣ر٥ مليون نسمة في تلك السنة، وبالمقابل تزايدت نسبة اليهود من ٣٣ر١٪ سنة ١٩٤٨ لتصل إلى ٦٤ر١٪ سنة ١٩٨٢، كما يبين الجدول رقم (١٥).

جدول رقم (١٥)
تطور عدد العرب واليهود
ونسبة كل منهما في فلسطين المحتلة

السنة	العرب		اليهود		الجملة
	العدد بالألف	٪	العدد بالألف	٪	العدد بالألف
١٩٤٨	١٣٨٠	٦٢ر٢	٧٠٠	٣٣ر١	٢ ١١٥ (*)
١٩٥٠	٨٤٨	٤١ر٣	١ ٢٠٣	٥٨ر٧	٢٠٥١
١٩٦٠	١٢٦٤	٣٩ر٨	١ ٩١١	٦٠ر٢	٣ ١٧٥
١٩٧٠	١٤٠٠	٣٥ر٢	٢ ٥٨٢	٦٤ر٨	٣ ٩٨٥
١٩٨٢	١ ٨٩٢	٣٥ر٩	٣ ٣٧٣	٦٤ر١	٥ ٢٦٥

المصدر: ١ ـ المملكة الأردنية الهاشمية، تعداد المساكن ١٩٥٢ وتعداد السكان ١٩٦١.
٢ ـ ملفات دائرة الشؤون الاقتصادية بإدارة الحاكم العام لقطاع غزة، (١٩٥٠ ـ ١٩٦٥).
٣ ـ المجموعة الإحصائية الفلسطينية ـ دمشق ١٩٨٢.
٤ ـ Statistical Abstract of Israel, 1983.
٥ ـ Area Handbook for Israel, Washington, 1970.

نقلاً عن:
حسن عبد القادر صالح ـ سكان فلسطين ـ عمان ١٩٨٥ ـ ص ٢٥١.

(*) يشمل سكان فلسطين من العرب واليهود وأقليات صغيرة، (المرجع السابق ص ٢١).

الهجرة الدولية بين الأقطار العربية

ليست هجرة العرب بين أقطار الوطن العربي وليدة العصر الحديث بل إنها ظاهرة سكانية متواصلة شهدها الوطن العربي على امتداد تاريخه الطويل خاصة بين أقطاره المتجاورة في المشرق والمغرب وترتب على هذه الهجرات المبكرة اختلاط سكاني وتبادل ثقافي واقتصادي على نطاق واسع. ويعد الحج إلى بيت الله الحرام أكبر حركة انتقال سكاني موسمي بين الدول العربية والإسلامية نحو مكة المكرمة والتي بلغ متوسط ما استقبلته سنوياً في السنوات الأخيرة نحو مليوناً من الحجاج.

الهجرة المؤقتة للدول البترولية:

لعل أبرز ظاهرات الانتقال السكاني الدولي بين الدول العربية هي الهجرةُ للعمل في الدول البترولية، وقد بدأت هذه الظاهرة في الواقع عقب الحرب العالمية الثانية بعد ظهور البترول في بعض الأقطار العربية وبدء استثمار عوائده في عمليات التنمية، إلاَّ أنها تعاظمت بشكل كبير منذ أوائل السبعينيات عندما تزايدت أسعار البترول وتضاعفت عوائده في الدول المنتجة خاصة في منطقة الخليج العربي وتوسعت هذه الدول في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتي تطلبت بدورها أيد عاملة بأعداد كبيرة لسد النقص في العمالة الوطنية بها.

وقد خضعت الهجرة الدولية للأيدي العاملة بين الأقطار العربية لعوامل

الطرد في الدول الأصلية وعوامل الجذب في الدول المستقبلة، إلاّ أنّ اتجاه تيارات الهجرة وحجمها وتوزيع أنماطها حدده التباين في توزيع الثروة البترولية في الأقطار العربية وفي مستويات التنمية التي أخذت بها، ذلك لأن استغلال الموارد البترولية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية في الدول الغنية بهذه الموارد أدى إلى تفاوت شديد في مستوى دخل الفرد بينها وبين بقية الأقطار العربية.

إلاّ أن المشكلة الرئيسية التي واجهت الدول البترولية أن حجم سكانها الأصليين قليل كما لا تتوفر لديها كل الخبرات اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتصنيع فاتجهت إلى استيراد الأيدي العاملة من الأقطار العربية الأخرى أو من خارج الوطن العربي لهذا الغرض، ووجدت في الأقطار العربية ذات الدخل المنخفض والحجم السكاني الكبير سوقاً مناسبة للحصول على الأيدي العاملة منها، وقد واكبت سياسات القوى العاملة في هذه الدول ـ إلى حد كبير ـ الطلب الخارجي على الأيدي العاملة بها فشجعته بوسائل مختلفة ولأغراض عديدة منها التخفيف من أعباء البطالة لدى هذه الدول ودعماً لاقتصادياتها عن طريق تحويلات العاملين من أبنائها في الدول العربية البترولية، وأصبح الخروج نحو هذه الدول للعمل بها سمة مميزة للعمالة العربية في العقدين الأخيرين كما انعكست تحويلاتهم المالية على أنماط العيش ومظاهر الحياة في أوطانهم الأصلية المصدرة للعمالة.

وتعد المملكة العربية السعودية والكويت وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة وليبيا ـ أكبر الأقطار البترولية التي تعتمد على الأيدي العاملة الوافدة سواء من الأقطار العربية الأخرى أو من خارج الوطن العربي، وقد أثرت الهجرة الوافدة في هذه الدول تأثيراً كثيراً على التركيب الاقتصادي للسكان بها، ويبين الجدول رقم (١٦') مدى اعتماد هذه الأقطار على العمالة الوافدة. ومن الواضح أن هناك تبايناً شديداً في نسبة العاملين الأجانب إلى جملة العاملين في هذه الأقطار، وتأتي الإمارات العربية وقطر في المقدمة

حيث يسهم الأجانب بأكثر من أربعة أخماس القوة العاملة بهما. وتليها الكويت بنسبة تربو قليلاً على الثلثين، أما في السعودية وليبيا والبحرين فتصل هذه النسبة إلى حوالي خمسي ($\frac{2}{5}$) حجم القوة العاملة بها.

جدول رقم (١٦)

تقديرات السكان حسب الجنسية في أقطار

مجلس التعاون الخليجي وليبيا للسنتين ١٩٧٥ و ١٩٨٥

(الأعداد بالألف)

الدولة	١٩٧٥			١٩٨٥[1]		
	الجملة	مواطنون	نسبة المواطنين ٪	الجملة	مواطنون	نسبة المواطنين ٪
الإمارات العربية	٥٥١	٢٠٠	٣٦	١٧٦٤	٢٩٥	١٧
البحرين	٢٦٧	٢٠٩	٧٨	٥٠٥	٢٩٣	٥٨
السعودية	٧٣٣٤	٥٩٣٦	٨١	١٣١١٢	٨٧٥٧	٦٧
عمان	٨٤٦	٧٠٩	٨٤	١٢٨٢	١٠١٠	٧٩
قطر	١٨٠	٥٣	٢٩	٤٦٥	٧٨	١٧
الكويت	١٠٢٧	٤٧٢	٤٦	١٧٤٤	٦٦٣	٣٨
ليبيا	٢٦٨٠	٢١٧٩	٨١	٥٠٠٧	٣٢١٨	٦٤
الجملة	١٢٨٨٥	٩٧٥٨	٧٦	٢٣٨٧٩	١٤٣١٦	٦٠

المصدر: نادر فرجاني - الهجرة إلى النفط - مركز دراسات الوحدة العربية - الطبعة الأولى - بيروت - ١٩٨٣ - ص ١٨٤ - اعتماداً على:

I. Serageldin et al. Manpower and International Migration in The Middle East and North Africa, (Washingtion, D. C., World Bank, Technical assistance and Special Studies Division 1981). P. 51.

ويبدو من الجدول رقم (١٧) أن المملكة العربية السعودية تستأثر بمفردها بنحو نصف العاملين الأجانب في هذه الأقطار الستة، وتليها في ذلك

(١) تقديرات ١٩٨٥ - اعتماداً على معدل نمو اقتصادي منخفض (انظر المصدر ذاته ص ١٨٣، ١٨٤.

الجماهيرية الليبية رغم انخفاض نسبة إسهام العمالة الأجنبية بها إذا ما قورنتا ببقية الدول في هذا الصدد.

المهاجرون حسب الجنسية في الأقطار البترولية:

يتباين تيار الهجرة الوافدة على الأقطار البترولية الغنية حسب الجنسية تبايناً واضحاً يبينه الجدولان رقم (١٧) و(١٨) ويبدو واضحاً أن المهاجرين العرب يكونون النسبة الأكبر بين الجنسيات الأخرى، كذلك تستأثر السعودية بأكبر نسبة للعمال العرب العاملين في هذه الأقطار مما يعكس مدى أهميتها في حركة انتقال العمالة العربية في الوطن العربي، حيث يعمل بها

جدول رقم (١٧)
تقديرات قوة العمل حسب الجنسية في أقطار
مجلس التعاون الخليجي وليبيا سنتي ١٩٧٥ و ١٩٨٥
(الأعداد بالألف)

القطر	١٩٧٥			١٩٨٥[1]		
	الجملة	مواطنون	نسبة المواطنين ٪	الجملة	مواطنون	نسبة المواطنين ٪
الإمارات العربية	٢٩٢	٤٥	١٥	٥٧٠	٦٢	١١
البحرين	٧٩	٥٠	٦٣	١٢٩	٦٩	٥٤
السعودية	١٩٦٨	١٣٠٠	٦٦	٣٠٥٥	١٥٦٥	٥١
عمان	١٩٢	٨٩	٤٦	٢٥٧	١٥١	٥٩
قطر	٧٤	١٣	١٧	١٣٤	١٩	١٤
الكويت	٢٩٨	٨٧	٢٩	٣٩٣	١٤٠	٣٦
ليبيا	٧٣٥	٤٥٤	٦٢	١٢٦٠	٦٧٦	٥٤
الجملة	٣٦٣٧	٢٠٣٧	٥٦	٥٧٩٧	٢٦٨٣	٤٦

المصدر: المصدر السابق ـ ص ١٨٣

---

(١) على أساس معدل نمو اقتصادي منخفض (راجع المصدر السابق ـ ص ١٨٣).

جدول رقم (١٨)
التوزيع النسبي لقوة العمل الوافدة حسب الجنسية
في أقطار مجلس التعاون الخليجي وليبيا سنة ١٩٧٥

القطر	التوزيع النسبي ٪			
	عرب	آسيويون (أ)	أوروبيون وأمريكيون	جنسيات أخرى
الإمارات العربية	٢٤٫٧	٦٥٫٠	٢٫٠	٨٫٣
البحرين	٢١٫٢	٥٦٫٧	١٥٫٢	٧٫٠
السعودية	٩٠٫٥	٤٫٩	١٫٩	٣٫٢
عمان	١٢٫٤	٨٣٫٠	٤٫٠	٠٫٦
قطر	٢٧٫٧	٦٣٫٣	١٫٦	٧٫٤
الكويت	٦٨٫٩	١٦٫٢	١٫٠	١٤٫١
ليبيا	٩٣٫٤	١٫٧	٢٫١	٢٫٩
الجملة	٧٢٫٥	٢٠٫٣	٢٫١	٥٫١

المصدر: المصدر السابق - ص ١٨٦، اعتماداً على:
J. S. Birks and C. A. Sinclair, International Migration and Developement in The Arab World, World Employment Programme (WEP) Study, (Ceneva, Internationel Labour Office, 1980.

أ - لا تشمل الإيرانيين.
ب - كلهم تقريباً إيرانيون ما عدا ما يختص السعودية وليبيا.

٥٦٪ من جملة العرب العاملين في هذه الأقطار الستة والذين بلغ عددهم ١٫٣ مليون نسمة سنة ١٩٧٥، وتليها في ذلك ليبيا ثم الكويت، بينما يتركز الآسيويون بنسبة عالية في الإمارات العربية والسعودية وقطر والكويت، ويشبههم في ذلك الإيرانيون والأتراك والأفريقيون والذين يتركزون في الكويت والإمارات والسعودية وإلى حد ما في ليبيا، ولا تختلف توزيع الأوروبيين عن ذلك كثيراً حيث تزداد نسبتهم في السعودية وليبيا والإمارات والبحرين، وغني عن القول أن العمالة غير العربية وخاصة الآسيوية والإيرانية لها جوانب سلبية على المجتمعات العربية المستوردة لها وخاصة في الحياة الثقافية

والاجتماعية، ومعظم هذه العمالة الأسيوية تفد من باكستان والهند وبنجلاديش. وسريلانكا، وقد تعاظمت إعدادها بدرجة واضحة في السنوات الأخيرة.

والواقع أن تيار الهجرة الوافدة للعمل في الأقطار العربية النفطية كان من أهم العوامل الفاعلة في التغيير الاجتماعي - الاقتصادي في الوطن العربي في العقد الأخير، كما يتوقع أن يستمر تأثيره وتتتالى تبعاته في المستقبل القريب على الأقل[1] وينعكس ذلك على إمكانيات التنمية وخططها والقدرة المحلية على التغيير، وإذا كانت بلدان الاستقبال تتسم بوفرة مالية هائلة فإن بلدان المنشأ تعاني من ضائقة تتفاوت من بلد لآخر بل ويصل الأمر في الواقع لأن تتجاور في شبه الجزيرة العربية ذاتها بعض من أغنى وأفقر بلدان العالم، وترسل بلاد الفئة الثانية الجزء الأكبر من قوة العمل المواطنة للعمل في القسم الغني من شبه الجزيرة، والهجرة هنا على أية حال من وإلى بلدان ذات هيكل اقتصادي متخلف وتابع لمركز الاقتصاد العالمي، وذلك على خلاف الهجرة من حوض البحر المتوسط إلى أوروبا الغربية مثلاً كما أن الهجرة تجري بين أقطار تربطها وحدة حضارية وإمكانية تنمية مشتركة.

ويضاف إلى ذلك أن الهجرة للعمل في الأقطار العربية النفطية هي في الأساس هجرة مؤقتة وغير اندماجية مع استثناء واضح للهجرة إلى العراق، ومن ثم فهي ليست هجرة استيطانية، كما لا يقوم تفاعل اجتماعي قوي بين المكونات الوافدة والمواطنين في قوة العمل والسكان[2]، وذلك رغم أن الوافدين يشكلون غالبية قوة العمل في كثير من الأقطار النفطية كما سبق القول وتختلف الأقطار العربية المصدرة للعمالة نحو الدول البترولية الغنية اختلافاً كبيراً تبينه أرقام الجدول رقم (١٩).

---

(١) نادر فرجاني - المرجع السابق - ص ٢٢.
(٢) المرجع السابق - ص ٢٣.

جـدول رقـم (١٩)

التوزيع النسبي للعمالة المهاجرة حسب

الجنسية سنة ١٩٧٥

الجنسية	العدد	٪
العرب:		
مصريون	٣٩٧٥٤٥	٢١ر٨
يمنيون	٣٦٠٧٥٨	١٩ر٨
أردنيون وفلسطينيون	٢٦٤٧١٧	١٤ر٥
سوريون	٧٠٤١٥	٣ر٩
لبنانيون	٤٩٦٤١	٢ر٧
سودانيون	٤٥٨٧٣	٢ر٥
جنسيات عربية أخرى	١٠٦٨٠١	٥ر٩
الجملة	١٢٩٥٧٥٠	٧١ر١
غير العرب:		
باكستانيون	١٩٠٧١٨	١٠ر٥
هنود	١٥٤٤١٨	٨ر٥
إيرانيون	١٠٦٣١٥	٥ر٨
أوربييون وأمريكيون	٣٧٨١٦	٢ر١
جنسيات أخرى	٣٤٩٨٣	١ر٩
الجملة	٥٢٤٢٥٠	٢٨ر٩
الإجمالي	١ر٨٢٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠

المصدر:

Birks J. S. and Sinclair C. A., International Migration in the Arab World, Arab Planning Institute - Kuwait: Population, Employment and Migration in the Arab Gulf States. 1978. P 520.

ومن الواضح أن معظم الهجرة العربية للعمل في الأقطار البترولية وغيرها تأتي من ثلاث دول هي مصر واليمن والأردن حيث تستأثر هذه الدول بأكثر من نصف الهجرة الدولية وأكثر من ثلاثة أرباع الهجرة العربية على

مستوى الوطن العربي في سنة ١٩٧٥، وتليها في ذلك سوريا ولبنان والسودان بنسب صغيرة.

والواقع أن مصر أصبحت منذ أوائل السبعينات تقدم العدد الأكبر من المهاجرين للعمل في الوطن العربي ولعل ذلك مرجعه إلى عوامل عدة أبرزها أنها تحوي ربع سكان الوطن العربي وذات دور حضاري متميز وإمكانيات اقتصادية وسياسية وعسكرية هي الأولى في المنطقة العربية، وقد شهد المجتمع المصري تغيرات اجتماعية واقتصادية في العقدين الأخيرين دفعت بعدد كبير من المصريين نحو الهجرة للعمل المؤقت في الخارج وساعد على ذلك زيادة عوامل الجذب في مناطق العمل في الأقطار البترولية في شبه الجزيرة العربية والعراق وليبيا.

وليس من السهل الحصول على تقدير دقيق لعدد المهاجرين المصريين في الخارج في السنوات الأخيرة ذلك لأن التقدير الرسمي ذكر في تعداد ١٩٧٦ أن المصريين بالخارج يبلغ عددهم ١٫٥ مليون نسمة ويشمل هذا الرقم جملة العاملين وأسرهم، ولا شك أن هذا العدد قد تزايد بعد ١٩٧٦ خاصة بعد اتجاه عدد كبير من المهاجرين إلى العراق بعد تطور الحرب العراقية الإيرانية وذلك للمشاركة في أعباء النشاط الإنتاجي والخدمي، ويقدر عدد المصريين في العراق بحوالي مليون وربع مليون مهاجر يمثلون نحو ٤٢٪ من عدد المصريين بالخارج الذين يقدرون بنحو ٣ مليون شخص حسب تقديرات الدولة[١].

---

(١) حسب تصريحات وزير الدولة لشؤون الهجرة والمصريين في الخارج ـ جريدة الأهرام ١٩٨٣/٣/١٩، ص ٨.

(انظر ـ نادر فرجاني ـ المرجع السابق ـ ص ٥٥).

الفصل الخامس

تركيب السكان

تعد دراسة التركيب السكاني للمجتمع العربي على قدر كبير من الأهمية ذلك لأنها توضح بجلاء مدى تأثير العمليات الديموغرافية الحيوية والهجرة على فئات السن ونسبة النوع (الذكور والإناث) في داخل المجتمع، ومدى قدرته على توفير القوة العاملة اللازمة لتنمية وإعالة باقي أفراده، كذلك فإن دراسة التركيب العمري تساعد على فهم عوامل النمو السكاني ودورها في حجم السكان وما يرتبط بذلك من دراسة الحالة المدنية والنشاط الاقتصادي والتعليم سواء للذكور أو الإناث ومدى ما اعترى هذه الظاهرة من تغير للحكم على مدى تطور المجتمع والتغير الذي تعرض له نسيجه البشري.

التركيب العمري:

يعد المجتمع العربي ـ بكل المقاييس الديموغرافية ـ مجتمعاً شاباً في تركيبه العمري ذلك لأن نحو ٤٥٪ من سكانه يقل عمرهم عن ١٥ سنة. ويبدو ارتفاع هذه النسبة إذا قورنت بمثيلتها على مستوى العالم والتي تبلغ حوالي ٣٤٪ أو في الدول الأكثر تقدماً حيث تصل إلى ٢٠٪ فقط. وعلى العكس من ذلك فإن نسبة كبار السن (الذين يبلغ سنهم ٦٥ سنة فأكثر) في الوطن العربي صغيرة نسبياً حيث تصل إلى ٣٪ فقط مقابل ٦٪ على مستوى العالم ككل ونحو ١٣٪ في الدول الأكثر تقدماً كما هي الحال في دول غرب أوروبا، وقد ترتب على ذلك بطبيعة الحال انخفاض العمر الوسيط في الوطن

العربي حيث يصل إلى ١٧ سنة فقط مقابل ٢٢٫٤ سنة للعالم ككل ونحو ٣٠٫٢ سنة في الدول الأكثر تقدماً (جدول رقم ٢٠).

جـدول رقـم (٢٠)

فئات السن الكبرى في الوطن العربي والعالم

(٪ من جملة السكان سنة ١٩٨٣)

الفئـة	أقل من ١٥ سنة	من ١٥ ـ ٦٤ سنة	٦٥ سنة فأكثر	العمر الوسيط بالسنة (أ)
الوطن العربي	٤٣	٥٤	٣	١٧
الدول الأكثر تقدماً	٢٢	٦٥	١٣	٣٠٫٢
العالم	٣٤	٦٠	٦	٢٢٫٤

المصدر:

L,institut National D,etudes Demographiques, Population et Sociètès, Juillet - Août 1983, Numèro, 171 Paris, 1983.

(أ) سنة ١٩٧٥ ـ اعتماداً على:

Omran A R., Op. Cit, P. 60.

وقد تزايدت نسبة صغار السن في معظم الأقطار العربية في العقود الثلاثة الأخيرة كما تدل على ذلك البيانات المتاحة، ومثال ذلك أن هذه النسبة تزايدت في الجزائر من ٤٠٪ سنة ١٩٥٠ إلى ٤٧٪ سنة ١٩٨٣، وفي الكويت من ٣٦٪ إلى ٤٧٪ في هذا العامين، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى تزايد الرعاية الصحية للأمومة والطفولة مع ارتفاع مستوى الخصوبة في المجتمع العربي بصفة عامة.

ويتأثر التركيب العمري في الأقطار العربية البترولية تأثيراً بوضوح في دول الخليج خاصة تلك الدول صغيرة الحجم السكاني مثل الكويت وقطر والإمارات العربية والبحرين ففي الكـويت مثلاً سنة ١٩٧٥ بلغت نسبة الكويتيين صغار السن نحو ٥٠٪ وكبار السن ٢٪ وعلى عكس ذلك السكان غير الكويتيين حيث كان ٤٠٪ منهم صغار السن وأقل من واحد بالمائة كبار السن، وقد أثر ذلك في متوسط هذه النسب في المجتمع الكويتي يقل حيث

وصل متوسط صغار السن به إلى ٤٤٪ والكبار إلى ٦ر١٪ (شكل رقم ٤).

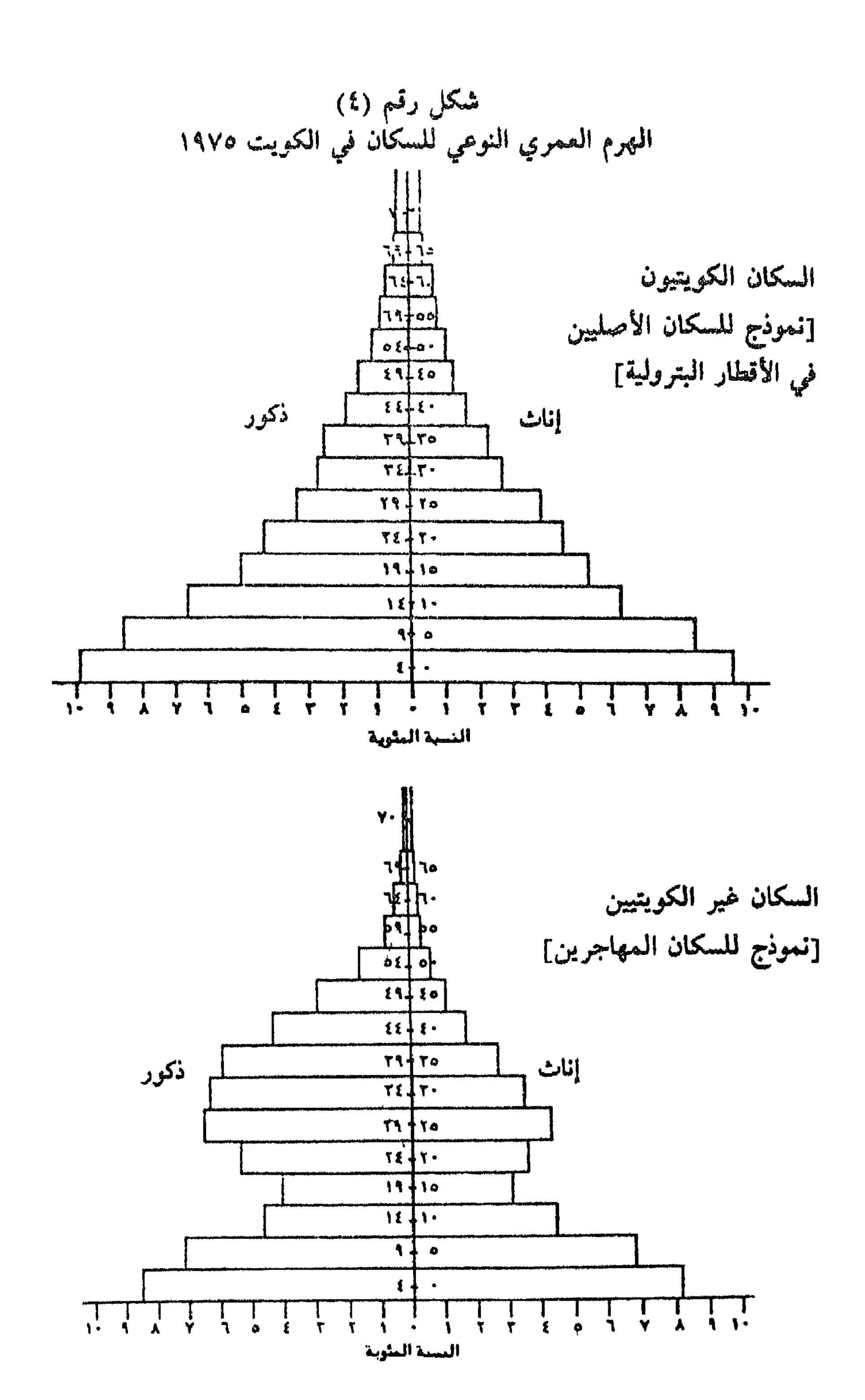
نسب الإعالة:

يمكن القول ببساطة في ضوء التركيب العمري لسكان الوطن العربي أن كل مائة من السكان في سن العمل (١٥ - ٦٤) والنشاط الاقتصادي يسهمون في إعالة ٨٦ من الصغار و٦ من الكبار، وتمثل هذه الأرقام ما يعرف بنسبة إعالة الصغار ونسبة إعالة الكبار. وتعد النسبة الأولى عالية إذا قورنت بمثيلتها في العالم والتي بلغت نحو ٦٥٪ ونحو ٧٢٪ في الدول الأقل تقدماً، و ٣٩٪ فقط في الدول الأقل تقدماً. أما نسب إعالة الكبار فتبلغ ١٠٪ و ٧٪ و ١٦٪ على الترتيب وذلك مقابل ٥٪ في الوطن العربي.

وعلى ذلك يمكن القول أن عبء الإعالة الكلية مرتفع في الوطن العربي ويزيد على مثيله في بقية أقاليم العالم وذلك في الواقع أمر ناتج عن ارتفاع مستوى الخصوبة في أقطار الوطن العربي مع انخفاض نسبي في مستوى الوفيات.

وجدير بالذكر أن نسب الإعالة هذه نظرية إلى حد كبير لأنها تعتبر كل السكان بين سن ١٥ - ٦٤ مشاركين في النشاط الاقتصادي وباقي السكان معولين، ولكن ذلك يتنافى مع التركيب الاقتصادي الفعلي للسكان ذلك لأن قوة العمل تشمل الأفراد الذين يسهمون مباشرة في تقديم السلع والخدمات في الفئات العمرية المختلفة من الذكور والإناث، أما السكان الخارجون على قوة العمل فهم الذين لا يسهمون في هذا الإنتاج وبالتالي يعتمدون على القطاع المنتج الداخل في هذه القوة، ومن ثم فإن نسبة الإعالة الحقيقية هي نسبة عدد الأشخاص الذين لا تضمهم القوة العاملة لكل مائة من أفراد هذه القوة، ورغم قصور البيانات المتاحة فإنه يمكن القول - دون مبالغة - أن نسبة الإعالة الحقيقية في المجتمع العربي تصل إلى ثلاثة أمثال نسبة الإعالة النظرية، وبمعنى آخر فإن كل مائة من العاملين فعلاً يعولون نحو ثلاثمائة من

شكل رقم (٤)
الهرم العمري النوعي للسكان في الكويت ١٩٧٥



السكان غير العاملين، وليس ٩٢ كما تدل على ذلك نسب الإعالة النظرية، وتختلف هذه النسب بطبيعة الحال بين الأقطار العربية التي تعتمد على الزراعة وتلك التي يكون البترول عصب اقتصادها مثل دول الخليج وليبيا (جدول رقم ٢١).

التركيب النوعي:

يقاس التركيب النوعي بما يعرف بنسبة النوع وهي عدد الذكور لكل مائة من الإناث، وتصل هذه النسبة إلى ١٠٥ عند المولد (أي ١٠٥ ذكور مقابل ١٠٠ من الإناث) وهذ ظاهرة بيولوجية في المجتمعات البشرية بصفة عامة. وما يلبث عدد الذكور في الانخفاض بسبب ارتفاع معدلات الوفيات بينهم ليتساوى تقريباً عدد الذكور والإناث في سن الطفولة والمراهقة والأعمار المتوسطة حتى سن الخامسة والأربعين حيث تبدأ نسبة النوع في الانخفاض إلى أقل من مائة حيث يزيد عدد الإناث على عدد الذكور بعد ذلك.

وتتأثر بيانات التركيب العمري في الدول العربية بمجموعة من العوامل لعل أبرزها عدم الدقة في ذكر أعمار الإناث في فئات سن معينة سواء بالنقص أو بالزيادة، وكذلك ارتفاع نسبة وفيات الإناث في خلال فترة الإنجاب (١٥ - ٤٥). ويضاف إلى ذلك الهجرة الكثيفة للسكان في سن الشباب إلى الدول البترولية، وكذلك المستوى الصحي السائد ونمط التغذية والأمراض ومكانة المرأة ومدى العناية التي يوفرها المجتمع لكل من الذكور والإناث.

وتتراوح نسبة النوع في المجتمع العربي لكل الأعمار من ١٠٣ - ١٠٥، ولا تختلف الدول العربية اختلافاً كبيراً في الهرم العمري النوعي لسكانها - باستثناء الدول البترولية كما ذكرنا - والتي تؤثر الهجرة الوافرة إليها تأثيراً شديداً في تركيبها السكاني كما هي الحال في الكويت والإمارات وقطر، وفي هذه الدول تشبه نسبة النوع بين السكان الأصليين مثيلتها في معظم دول العالم التي ليس للهجرة فيها تأثير كبير، ففي الكويت مثلاً بلغت

جـدول رقـم (٢١)
نسب الإعالة النظرية والحقيقية
في بعض الأقطار العربية - ١٩٧٥

الدولـــة	نسبة الإعالة الكلية	
	النظرية	الحقيقية
دول بترولية مستوردة للعمالة		
المملكة العربية السعودية	٨٩	٢٥٥
الكويـــت	٩٦	١٥٧
البحريـــن	٨٩	١٨٢
الإمارات العربية المتحدة	٨٩	١٧٥
قطـــر	٨٩	١٠٢
ليبيـا	٨٩	٢٨٤
دول زراعية مصدرة للعمالة:		
مصـــر	٧٩	٣٤٢
الأردن	٩٥	٤٩٧
الســـودان	٩٢	٤٣٢
سوريـــا	٨٥	٤٠٣
اليمن الشمالي	٨٩	٤٤١

المصدر: تم حساب هذه النسب اعتماداً على حجم السكان وحجم القوى العاملة في هذه الدول من:

(1) Birks J.S., and Sinclair, C.A. International Migration in the Arab world, Arab Planning Institute, Kuwait, and I.L.O., Seminar on: Population, Employment and Migration in the Arab Gulf States, Kuwait, 1978.
(2) Omran, A.R. op. cit., P. 62.
(3) U.N. Statistical Office, 1975.

ويلاحظ أن نسب الإعالة النظرية هي عدد السكان دون ١٥ سنة وعدد السكان ٦٥ سنة فأكثر مقسوماً على عدد السكان ١٥ - ٦٤ سنة مضروباً في ١٠٠ أما نسب الإعالة الحقيقية فهي جملة عدد السكان مقسوماً على حجم القوى العاملة مضروباً في ١٠٠.

نسبة النوع بين الكويتيين ١٠٠ (أي يتساوى عدد الذكور مع عدد الإناث) سنة ١٩٧٥، بينما وصلت هذه النسبة إلى ١٤٢ بين غير الكويتيين مما يعكس غلبة هجرة الذكور عن الإناث. وتكاد هذه الظاهرة تتكرر في كل الأقطار البترولية المستوردة للأيدي العاملة من الأقطار العربية الأخرى ومن خارج الوطن العربي (شكل رقم ٥).

الحالة التعليمية:

يعد تركيب السكان حسب الحالة التعليمية من المؤشرات الهامة للمستوى الاجتماعي والاقتصادي السائد، ويعكس مدى التباين بين الأقطار العربية في مدى ما تقدمه لأبنائها من خدمات تعليمية، وليس هذا التباين وليد السنوات الأخيرة بل يرجع إلى عهد الاستعمار الأوروبي الذي شهدته الدول العربية والذي لم يوفر التعليم إلا لنسبة ضئيلة من أبناء الوطن العربي وبقيت الأمية هي السمة المميزة للقطاع الأكبر من السكان وكانت عائقاً رئيسياً للتطور الاجتماعي والاقتصادي في الأقطار العربية.

وقد تغيرت هذه الصورة تغيراً كبيراً في خلال العقدين أو الثلاثة عقود الأخيرة، وبذلت الدول العربية جهوداً مكثفة لنشر التعليم وتوسيع قاعدة المستفيدين منه، ومع ذلك فما زالت نسبة الأمية عالية في الوطن العربي إذا قورنت بالدول الأكثر تقدماً وخاصة بين الإناث.

ويبين الجدول رقم (٢٢) مدى التباين بين الأقطار العربية في نسبة التعليم بين سكانها، وينبغي الإشارة إلى أن النسب الواردة في هذا الجدول هي ما أوردتها الدول المذكورة في تعداداتها السكانية في الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨٠، وتتباين الدول في الحد الأدنى للسن الذي تحدده لحساب نسبة الأمية فقد يصل في بعضها إلى عشر سنوات فأكثر أو خمس عشرة سنة فأكثر، ومن هنا فهذه النسب ينبغي أن ينظر إليها بحذر وهي تعطي صورة عامة عن التفاوت في نسب التعليم في الأقطار العربية، ويبدو منها أن أعلى نسب

شكل رقم (٥)

الهرم العمري النوعي للسكان في سوريا والإمارات العربية المتحدة

سكان الإمارات العربية المتحدة ١٩٧٥ [نموذج لسكان الدول العربية البترولية]

سكان سوريا - ١٩٧٥ [نموذج لسكان الدول العربية غير البترولية]

جدول رقم (٢٢)

نسبة التعليم في الأقطار العربية(*)

(مرتبة تنازلياً حسب نسبة القادرين على القراءة والكتابة)

المرتبة	الدولة والسنة	ذكور	إناث	المتوسط
١	الأردن (١٩٧٦)	٨٢	٥٩	٧١
٢	لبنان (١٩٧٠)	٧٨	٥٨	٦٨
٣	الإمارات العربية (١٩٨٠)	٧٠	٦٣	٦٨
٤	الكويت (١٩٧٥)	٧٢	٥٤	٦٤
٥	تونس (١٩٨٠)	٦٦	٣٩	٥٢
٦	ليبيا (١٩٧٣)	٦٧	٣٠	٥٠
٧	سوريا (١٩٧٠)	٦٦	٢٧	٤٧
٨	البحرين (١٩٧١)	٥٥	٣٧	٤٧
٩	العراق (١٩٧٧)	٦١	٢٧	٤٥
١٠	مصر (١٩٧٦)	٥٧	٢٧	٤٣
١١	الجزائر (١٩٧٧)	٥٥	٢٩	٤٢
١٢	السعودية (١٩٧٤)	٤٨	٢٠	٣٥
١٣	قطر (١٩٧٠)	**	**	٣٤
١٤	السودان (١٩٧٣)	٤٥	١٨	٣١
١٥	اليمن الجنوبي (١٩٧٣)	٤٩	٩	٣٠
١٦	المغرب (١٩٧١)	٣٧	١٣	٢٥
١٧	موريتانيا (١٩٧٧)	**	**	١٧
١٨	اليمن الشمالي (١٩٧٥)	٢٦	٢	١٣

المصدر: U.S. Department of Commerce, Bureau of the Census, World Population, 1983, Washington, D.C., 1983.

وبالنسبة للأردن:

U.N. ECWA, The Population Situation in the ECWA Region, **Jordan,** Beirut, 1979.

(*) باستثناء الصومال وعمان وجيبوتي حيث لا تتوفر عنها بيانات.

(**) بيانات غير متوفرة.

للتعليم توجد في الأردن ولبنان والإمارات والكويت حيث تقترب من ثلثي عدد السكان، وعلى الطرف النقيض تأتي اليمن الشمالية وموريتانيا والمغرب حيث تصل إلى الربع أو أقل وفيما بين هذين الحدين تقع باقي الدول العربية بنسب تتراوح بين ٣٠٪ ـ ٥٠٪ من السكان وتبين هذه الأرقام مدى التفاوت بين الذكور والإناث في مجال التعليم حيث تزيد نسبة المتعلمين الذكور عن الإناث في كل الدول العربية وبفارق كبير في معظمها كما في سوريا وليبيا والعراق واليمن والسودان.

التركيب الاقتصادي:

يعمل معظم السكان في الوطن العربي في النشاط الاقتصادي الأولى والذي يشمل الزرعة والرعي والصيد، وتوضح البيانات المتاحة أن نسبة العاملين في الزراعة وغيرها من الأنشطة الأخرى تتباين تبايناً كبيراً بين الأقطار العربية كما يبين الجدول رقم (٢٣)، ويبدو من هذا الجدول أن ما يزيد على نصف القوى البشرية العاملة في معظم الأقطار العربية تعمل بالزراعة بل إن هذه النسبة تصل إلى أكثر من ثلثي العاملين في السودان والصومال وموريتانيا واليمن، ومن ناحية أخرى تقل نسبة العاملين بالزراعة بشكل حاد في دول الخليج البترولية ـ باستثناء السعودية ـ وكذلك في لبنان وفي فلسطين المحتلة وليبيا. وفي هذه الدول تقل النسبة عن خمس القوة العملة بها، أما بقية الدول العربية فتقع بين هذين الحدين حيث تتراوح نسبة العاملين في الزراعة بها بين ٢٠٪ ـ ٦٠٪، وتقع في هذه المجموعة الدول الزراعية الرئيسية في شمال الوطن العربي مثل العراق وسوريا ومصر وتونس والمغرب.

أما العاملون في النشاط التعديني والصناعة فتقل نسبتهم عن العاملين في الأنشطة الأخرى. وتحظى أنشطة المجموعة الثانوية (التعدين والصناعة) بأهمية كبرى في اقتصاديات معظم الدول العربية، وقد شهدت نمواً كبيراً ارتبط باستخراج البترول والغاز الطبيعي والتصنيع خاصة في دول شبه الجزيرة العربية وليبيا والجزائر ومصر وقد وضعت كثير من الدول العربية خططاً

اقتصادية لتنويع اقتصادها وتنميته واتجهت نحو إنشاء صناعات جديدة وتطوير القائم منها.

أما المجموعة الثالثة وهي الخدمات فتشمل كل الأنشطة التي لا تسهم

جدول رقم (٢٣)
التوزيع النسبي للسكان العاملين في الوطن العربي
حسب الأنشطة الاقتصادية (٪ سنة ١٩٨٣)

الإقليم والقطر	الزراعة	التعدين	الصناعة	الخدمات
دول الهلال الخصيب:				
العراق	٤٠	٤	٢٢	٣٤
سوريا	٣٣	١٣	١٨	٣٦
لبنان	١١	صفر	٢٠	٦٩
فلسطين المحتلة	٧	١	٣٥	٥٧
الأردن	٢٠	٤	١٦	٦٦
شبه الجزيرة العربية:				
السعودية	٣٣	٢	٢٠	٤٥
الكويت	٢	٤	٣٠	٦٤
البحرين	٥	١	٣٤	٦٠
قطر	١٢	٥	١٥	٦٨
الإمارات	٥	٤	١١	٨٠
عمان	٥٨	٣	٧	٣٢
اليمن الشمالي	٧٠	صفر	١٢	١٨
اليمن الجنوبي	٤٣	صفر	٢٢	٣٥
وادي النيل والقرن الإفريقي:				
مصر	٥٠	٤	٢٦	٢٠
السودان	٧٢	١	٩	١٨
جيبوتي	٣٥	صفر	١٠	٥٥
الصومال	٨٢	صفر	٨	١٠

تابع جدول رقم (٢٣)

ليبيا والمغرب العربي:				
ليبيا	١٦	٣	٢٧	٥٤
تونس	٣٥	٥	٢٧	٣٣
الجزائر	٢٣	٥	٢٧	٤٥
المغرب	٤٠	٥	٢٤	٣١
موريتانيا	٦٧	٥	٥	٢٣

المصدر: Atlaseco, Atlas Economique Mondial, 1985, Paris, 1985.

مباشرة في إنتاج السلع المادية مثل النقل والتجارة وأعمال البنوك والتأمين والخدمات العامة كالتعليم والصحة والثقافة وغيرها من الخدمات، وتتفاوت الدول العربية فيما بينها تفاوتاً كبيراً في نسبة العاملين في أنشطة هذه المجموعة، ولكن من الواضح أنها تزيد عن نصف عدد العاملين في كثير من الدول خاصة الدول البترولية ذات الحجم السكاني الصغير والتي تعتمد على العمالة الوافدة اعتماداً كبيراً في مجال الخدمات المتنوعة بها، وعلى الطرف النقيض تقل هذه النسبة في بعض الدول بشكل حاد لا يتعدى خمس عدد العاملين كما هي الحال في السودان والصومال وموريتانيا وهي أقطار تزداد فيها نسبة العاملين بالزراعة والرعي على حساب نسبة العاملين في القطاعات الأخرى ومنها الخدمات. ومن الواضح أن أنشطة المجموعة الثالثة في الوطن العربي تميزت في العقود الأخيرة بالتطور في كثير من الأقطار التي أخذت بخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية وساعدتها مواردها على تنفيذ هذه الخطط كما هي الحال في الدول البترولية وبعض الدول الأخرى، وقد شمل ذلك التحسن في الخدمات الأساسية للنقل والتجارة وأعمال البنوك استجابة للتطور الاقتصادي والإنتاج والاستهلاك مع استمرار ارتفاع مستويات المعيشة.

نصيب الفرد من الناتج القومي:

لعل التباين الاقتصادي بين دول الوطن العربي يظهر بوضوح في دراسة الناتج القومي الإجمالي في ضوء حجم السكان بالدولة ونصيب الفرد منه، ومن المؤكد أن الطفرة في أسعار البترول وعوائده التي شهدها الوطن العربي منذ أوائل السبعينات أسهمت بدور كبير في ازدياد الفوارق بين الدول في مجال الناتج القو مي الإجمالي بدرجة جعلت الوطن العربي يجمع بين ظهرانينه بعضاً من أغنى دول العالم ومن أفقرها في ان معاً، وتمثل ذلك في تصاعد نصيب الأقطار العربية البترولية ولها أقل من ٣٠٪ من سكان الوطن العربي من حوالي ٤٥٪ من الناتج الإجمالي سنة ١٩٦٠ إلى قرابة ٧٥٪ قرب نهاية السبعينات وازدادت الفجوة اتساعاً بعد ذلك حتى أوائل الثمانينات عندما بدأت أسعار النفط وعوائده في الانخفاض مما انعكس على قوة الجذب الهجري لدى الدول البترولية التي بدأت في تقليل عدد الوافدين للعمل لديها.

واعتماداً على متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي سنوياً والذي يبينه الجدول رقم (٢٤) فإنه يمكن تقسيم الدول العربية إلى أربع فئات رئيسية هي:

١ - **الدول الغنية جداً:** وتضم الدول البترولية في شبه الجزيرة العربية وليبيا، ويزيد نصيب الفرد من الناتج القومي بها على ٥٠٠٠ دولار في السنة، ومن الواضح أن ضخامة عائدات البترول وقلة الحجم السكاني بها أدى إلى ارتفاع كبير في نصيب الفرد بدرجة تجعلها تأتي في مقدمة دول العالم في هذا المجال. وتستأثر دول هذه المجموعة بأكثر من نصف الناتج الإجمالي في الوطن العربي (٥٧٪) وذلك رغم أن حجم السكان بها لا يتعدى ١٢٪ فقط من سكانه. وتضم هذه المجموعة فلسطين المحتلة - وهي دولة غير بترولية ولكن تكون الصناعة والخدمات أكثر من أربعة أخماس الناتج القومي بها إضافة إلى ما تتلقاه من عون خارجي

جـدول رقـم (٢٤)
متوسط نصيب الفرد في الدول العربية من
الناتج الإجمالي القومي في سنة ١٩٨٢ بالدولار

الفئة	الدول	متوسط نصيب الفرد سنوياً
١ ـ دول غنية جداً	قطر	٢١٤٦٠
٥٠٠٠ دولار فأكثر	الإمارات العربية	٢٠٠٠٠
	الكويت	١٩٩٠٠
	البحرين	١٠٥٠٠
	السعودية	١٠٢٤٠
	ليبيا	٧١٩٠
	عمان	٦١٧٠
	فلسطين المحتلة	٥٩٠٠
٢ ـ دول غنية	الجزائر	٢٣٠٠
من ١٥٠٠ ـ ٢٥٠٠	الأردن	٢٠٥٠
	لبنان	١٨٠٠
	سوريا	١٧٤٥
	العراق	١٦٠٠
٣ ـ دول متوسطة الغنى	تونس	١١٧٥
من ٥٠٠ ـ ١٥٠٠	جيبوتي	٨٩٠
	مصر	٦٧٥
	اليمن الشمالي	٦٤٧
	المغرب	٦٠٠
٤ ـ دول فقيرة:	اليمن الجنوبي	٤٩٨
أقل من ٥٠٠	السودان	٤٤١
	موريتانيا	٣٥٧
	الصومال	١٧٦
متوسط الوطن العربي		٢١٤٧
متوسط العالم		٢٥٣٧

المصدر: Atlaseco, Atlas Economique Mondial, 1985, p. 21.

يلعب دوراً كبيراً في اقتصادها.

٢ ـ **الدول الغنية**: وتضم دول الهلال الخصيب باستثناء فلسطين المحتلة، ويتراوح نصيب الفرد فيها بين ١٥٠٠ ـ ٢٥٠٠ دولاراً في السنة، وباستثناء الجزائر والعراق واللتين يسهم البترول بنصيب كبير في اقتصادها تبدو بقية الدول متجانسة حيث تسهم الزراعة والخدمات بأكثر من نصف الناتج القومي بها. ويبلغ نصيب هذه المجموعة نحو ربع الناتج الإجمالي في الوطن العربي ويسكنها نحو ربع سكانه.

٣ ـ **الدول متوسطة الغنى**: وتقع بين الفئة الغنية والفئة الفقيرة، حيث يتراوح نصيب الفرد فيها بين ٥٠٠ ـ ١٥٠٠ دولاراً في السنة، وتضم دولاً ذات حجم سكاني كبير بالنسبة لمواردها مثل مصر والمغرب وتونس واليمن الشمالي. وتسهم هذه المجموعة بنحو ١٤٪ من الناتج القومي في الوطن العربي رغم أنه يعيش بها ٤٤٪ من سكانه.

٤ ـ **الدول الفقيرة**: وتضم أربع دول فقط يعتمد اقتصادها على الزراعة والرعي إلى حد كبير ويقل نصيب الفرد فيها عن ٥٠٠ دولاراً في السنة وهي اليمن الجنوبي والسودان وموريتانيا والصومال ولا تسهم دول هذه المجموعة سوى بنسبة ٣٪ فقط من الناتج القومي العربي رغم أن سكانها يصلون إلى ١٦٪ من جملة سكان الوطن العربي.

الفصل السادس

التحضُّر ومُشكلاته

نظرة تاريخية

من المعروف أن العمران الحضري في الدول العربية قديم للغاية حيث ترجع بعض المدن إلى عدة آلاف من السنين وذلك بالرغم من تفاوت عدد السكان بها من فترة زمنية لأخرى وانتقال الموضع المدني من المكان الأصلي. ومن الحقائق التاريخية الهامة أن أول ثورة حضرية قد حدثت في الوطن العربي حتى أن البعض يذكر أن دمشق وحلب في سوريا وأريحا في فلسطين تعد أقدم مدن العالم التي ما زالت عامرة بالسكان حتى اليوم. وكانت معظم المدن العربية القديمة مدناً تجارية وقام الكثير منها على السواحل أو على حواف الصحراء وبالإضافة إلى ذلك لقد ظهرت عدة مدن دينية كانت قواعد قوية لنشر الدعوة الدينية. وكانت كثير من المدن تحاط بالأسوار في بيئتها التي تعتمد عليها اعتماداً رئيسياً.

المدن العربية في العصور الوسطى:

كانت العصور الوسطى نقطة تحول في تاريخ العمران المدني في الوطن العربي وقد تميزت هذه الفترة بنهضة مدنية كبيرة ارتبطت بنشر الإسلام وخروج العرب نحو إفريقيا الشمالية وجنوب غرب آسيا، ولم يقتصر دور العرب على إعادة الحياة إلى المدن الرومانية بل أضافوا إليها مدناً جديدة ووصلوا بأحجامها إلى مستويات ربما لم تصل إليها المدينة من قبل وحتى بداية العصر الحديث، والواقع أن الفضل الأول في هذه النهضة المدنية يرجع إلى الإسلام والذي دمغ مدنه بطابع أصيل جعلها تتميز بشخصية إقليمية.

ويمكن القول بأن النهضة المدنية في العالم العربي في العصور الوسطى ترجع إلى خمسة عوامل رئيسية هي العامل الديني ـ والحربي ـ والسياسي ـ والتجاري والاجتماعي. ويبدو العامل الديني في أن تعاليم الإسلام تحض على حياة التجمع لأن فروضه تؤدي أحسن أداء في ظل حياة تجمعية مدنية، ومن المدن الدينية التي خلقها الإسلام، فاس ومراكش والرباط وجدة والنجف وكربلاء. أما العامل الحربي فقد كان من ضرورات الغزو في البداية فكان لا بد من إنشاء مراكز عسكرية للسيطرة ومنها البصرة والكوفة والفسطاط والقيروان، وتقع جميعاً على هامش الصحراء. أما العامل السياسي فقد كان من التقاليد العربية الشائعة أن كل حاكم أو أسرة حاكمة لارتباطها بأصول قبلية متعادية كانت تحاول القضاء على المدينة العاصمة السابقة أما بتدميرها أو بهجرها، وكان هذا العامل من أسباب تعدد المدن الجديدة ـ كالانتقال من القطائع إلى العسكر إلى القاهرة.

أما العامل التجاري فقد ساعد على ازدهار المدن، حيث كان كل النشاط التجاري مركزاً بالضرورة في المدن، أي في موانىء الصحراء من ناحية وموانىء البحر من ناحية أخرى[1]، أما عن العامل الاجتماعي فيبدو أن العرب الغزاة لم يكونوا سكان ريف، ففي البدء اعتصموا بهوامش الصحراء كامتداد لتاريخهم البيئي السابق وأنشأوا محلات عمرانية للاستقرار بها، ثم نمت هذه المحلات إلى مدن وظلت تحمل اسمها الصحراوي، فالفسطاط والقيروان كلمتان بمعنى واحد: الخيمة[1].

على أن أبرز سمات المدن العربية هو ميلها الشديد نحو المواقع البرية، وهنا يبدو الفارق بين المدن الرومانية ـ على السواحل البحرية ـ والمدن العربية في المناطق البرية الداخلية، وذلك يفسر الانتقال في الأهمية

---

(١) جمال حمدان ـ جغرافية المدن ـ القاهرة ـ ١٩٥٩ ـ ص ١٠٩.

(١) المرجع السابق ـ ص ١٠٩.

من أنطاكية إلى دمشق في الشام ومن الاسكندرية إلى الفسطاط والقاهرة في مصر، ومن قرطاجة إلى القيروان في تونس.

توزيع المدن في العصر العربي:

أسهم العرب كما ذكرنا في إنشاء مدن جديدة وفي تضخم مدن قائمة، من الشرق إلى الغرب، ويلاحظ أن العرب بعد فتح العراق رأوا ضرورة تخطيط مدن جديدة كمعسكرات لجيوشهم وقواعد حربية للسيطرة - فكانت البصرة في سنة ١٦ هجرية (٦٣٧ ميلادية) والكوفة في ١٨ هـ (٦٣٨ م) وسرعان ما انتقلت وظائف الحكم والإدارة إليهما، ثم كانت النجف وكربلاء من المدن الدينية التي ظهرت فيما بعد. ثم أنشئت بغداد على يد أبو جعفر المنصور فكانت أكبر وأهم المدن آنذاك وكان اختيار موضعها نتيجة لبعض العوامل الجغرافية لأن الأطماء المتزايد أغلق الفرات الأسفل عن البحر إلى حد كبير، بينما نهر الدجلة أعلى منسوباً، وقد وضع أساس بغداد في سنة ١٤٥ هجرية في دائرة قطرها ٢ ميلاً يتوسطها قصر الخليفة والمسجد والدواوين ثم الثكنات حولها ويحيط بها سوران وقد أنشئت المدينة على الضفة اليسرى لنهر دجلة ثم ما لبثت أن امتدت خارج أسوارها على شكل ضواحٍ كالرصافة على الضفة اليمنى، كذلك أسس المعتصم مدينة سامرا في سنة ٢٢١ هجرية على بعد ٦٠ ميلاً شمال بغداد.

ولكن يلاحظ أنه منذ القر ن التاسع بدأت أهمية العراق في التقلص، ولم يلبث القرن العاشر أن شهد إضمحلال بغداد وانهيارها وانتقال الثقل إلى الفسطاط ثم القاهرة المعزية.

أما في الشام فبعد أن كانت أنطاكية عاصمة لسوريا البيزنطية - وأورشليم أكبر مدن فلسطين البيزنطية أدخل العرب تغييرات جوهرية، فقد انتقلت العاصمة إلى دمشق في سوريا وإلى الرملة التي أنشأها العرب جديدة في فلسطين، وأصبحت دمشق مركزاً زراعياً وتجارياً وصناعياً ممتازاً كذلك

ازدهرت موانىء الشام صيدا وعكا وطرابلس واللاذقية وبيروت ويافا وعسقلان.

أما في مصر فقد بدأ العرب بهجر الإسكندرية بعد أن كانت عاصمة لمصر الرومانية والبيزنطية. وسعوا إلى موقع داخلي بري ـ لا يفصله عن بلاد العرب فاصل مائي فكانت الفسطاط على الضفة الشرقية للنيل ثم استحدثت القطائع والعسكر ثم كانت القاهرة.

وقد كان من نتائج هذه التغيرات انحدار مدينة الاسكندرية بدرجة كبيرة وترتب على انحدارها ظهور مدن جديدة تشارك الاسكندرية في تجارة مصر وكانت أهمها الفرما ودمياط ورشيد، كذلك ظهرت أهمية القلزم (السويس) وعيذاب على ساحل البحر الأحمر.

أما في المغرب فقد انقسمت جهود العرب في العمران المدني إلى قسمين: إنشاء مدن جديدة وتجديد وبعث مدن قديمة موروثة من أيام الرومان، ومن أمثلة المدن القديمة التي أحياها العرب بنزرت الفينيقية الأصل وقسنطينة ومكناس. أما المدن الجديدة فهي كثيرة العدد من أولاها مدينة القيروان (الخيمة) التي أنشأها عقبة بن نافع في سنة ٥٠ هجرية في الداخل بعيداً عن الساحل. وعندما ضربت القيروان سنة ١٠٥٢ م على يد بني هلال انتقل المركز إلى ضاحية قديمة لقرطاجنة ـ التي أصبحت منذئذ مدينة تونس والتي نمت نمواً هائلاً حتى وصل عدد سكانها إلى ٢٠٠ ألف نسمة سنة ١٥١٧، وكانت بذلك من أكبر المدن الإسلامية.

ومن المدن الدينية الجديدة التي أنشأها العرب في المغرب العربي تأتي فاس في المقدمة التي بدأت سنة ٨٠٦ ميلادية وتزايدت أهميتها في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، وقيل أن سكانها وصلوا إلى ٤٠٠،٠٠٠ نسمة، كذلك أنشأ الفاطميون الأوائل مدينة المهدية في تونس سنة ٩١٦ م، كذلك أسسوا مدينة الجزائر التي أضاف الأتراك إليها كثيراً واتخذوها قاعدة

بحرية وعاصمة هامة. وفي المغرب الأقصى أسس المرابطون مدينة مراكش في القرن الحادي عشر.

ولكن الذي ينبغي أن يذكر في هذا المجال أن الفترة العربية الوسيطة لم تكن كلها فترة ازدهار مدني، بل كانت النهضة الحقيقية مركزة في القرنين الأول والثاني الهجريين. أما القرون التالية في العصور الوسطى فكانت فترة جمود إن لم يكن تدهور فعلي[1]. فبالإضافة إلى الغزو العثماني الذي شهده الوطن العربي وأدى إلى التأخر السياسي الشديد، فقد حدث ما يعرف بالثورة التجارية نتيجة كشف طريق رأس الرجاء الصالح وتحول التجارة من البحر المتوسط والشرق العربي إلى المحيط الأطلسي وجنوب إفريقيا.

وقد أدى ذلك التحول العالمي في التجارة إلى تدهور مدن الوطن العربي وموانىء البحر المتوسط كما أدى إلى انكماش معظم المدن ـ بل واندثار بعضها ـ وتوقفت تقريباً عملية إنشاء مدن جديدة.

وليست هناك أرقام إحصائية يعتمد عليها لتوضيح ما أصاب المدن العربية فيما بعد القرن السادس عشر الميلادي سوى بعض الأرقام المتفرقة التي ذكرها الرحالة العابرون لبعض المدن، فغداة الحملة الفرنسية على مصر في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر (١٧٩٨ ـ ١٨٠١) كانت مدينة الإسكندرية مثلاً قد هوت إلى قرية صيد متواضعة لا يزيد عدد سكانها على ٨٠٠٠ نسمة أو ربما ٦٠٠٠ والقاهرة إلى نحو ربع مليون نسمة.

وتوضح الأرقام التالية تقديرات لحجم سكان بعض المدن العربية في النصف الأول من القرن التاسع عشر[1]:

---

(١) المرجع السابق: ص ١٣١.

المدينة	السنة	عدد السكان
القدس	١٨١٤	١٢ر٠٠٠
حيفا	١٨٦٠	١ر٠٠٠
بيروت	١٨٢٠	٨ر٠٠٠
حلب	١٨٤٥	٧٧ر٠٠٠
دمشق	١٨٤٩	١٥٠ر٠٠٠
بغداد	١٨٣١	٢٠ر٠٠٠ (عقب وباء)
القاهرة	١٨٤٨	٢٥٤ر٠٠٠
الإسكندرية	١٨٤٨	١٣٤ر٠٠٠
تونس	١٨٨١	١٢٠ر٠٠٠

ومن هذه الأرقام يبدو أن معظم هذه المدن كانت أحجامها السكانية ضئيلة للغاية، رغم أنها بدأت مرحلة انتعاش عمراني كبير منذ منتصف القرن التاسع العشر.

المدن العربية الحديثة:

بدأت المدن العربية مرحلة جديدة في حياتها في العصر الحديث وبالتحديد منذ بداية القرن التاسع عشر، وذلك نتيجة عوامل كثيرة لعل من بينها تزايد أهمية البيئة - من حيث الموقع واستغلال الموارد المتعددة، وكذلك نتيجة الاحتكاك بين الشرق والغرب مما أدى إلى تأثير جوهري على المدن العربية حيث أضيفت إليها مرافق ومصانع ومتاجر وغيرها.

وكان تطور وسائل النقل ونمو التجارة العالمية من العوامل الرئيسية التي أدت إلى ظهور عدة مدن جديدة جاءت كاستجابة لهذا التحول والتطور، ومن مدن النقل البارزه بورسعيد والإسماعيلية حيث نشأتا على قناة السويس في منطقة صحراوية - ومدت إليهما - ترعة الإسماعيلية تحمل المياه العذبة من النيل، وقد لعبت بورسعيد دوراً هاماً في خدمة السفن العابرة بينما قامت

الإسماعيلية بتوجيه الملاحة في القناة، وزادت هذه المدن في الأهمية بعد ربطها بالدلتا وبالقاهرة عن طريق السكك الحديدية والطرق.

ويبدو دور الطرق الحديثة في الواقع دوراً حاسماً في نمو المدن وقيامها، ذلك لأن وسائل النقل البري والبحري والنهري أدت إلى قيام صناعات ضخمة في القاهرة والإسكندرية، كما أدت إلى تحويل بعض المدن الريفية إلى مدن صناعية (مثل المحلة الكبرى) وخلق مدن متخصصة مثل كفر الدوار.

كذلك نشأت مدن جديدة وإن كانت محدودة العدد ولعل أبرزها مدن البترول التي نشأت في صحارى شبه الجزيرة العربية، وهي مدن رغم صغر حجمها إلا أنها تجمع بين ثناياها مظاهر الحياة المادية العصرية، ومن هذه المدن ما قام عند حقول النفط ـ ومنها ما نشأ عند مصبات الأنابيب، ومن المدن البترولية عوالي في البحرين والدخان في قطر وعين دار في السعودية وغيرها، وتقع هذه المدن في ظل أبراج البترول وعلى مقربة من صهار يجه وتضم مساكن للعمال القائمين على إنتاج البترول. كذلك قامت على الساحل موانىء البترول والتي تكون عادة أكبر حجماً من مدن الحقول والأنابيب ومنها الأحمدي في الكويت وأم سعيد في قطر والغردقة في مصر والبريجه في ليبيا.

ومن المدن الجديدة الذي شهدها الوطن العربي وتثير في النفس الأسى والمرارة تلك المدن الاستيطانية الصهيونية في فلسطين ولعل أبرزها تل أبيب ـ التي لم تكن أكثر من ضاحية ليافا في مطلع القرن العشرين ولكنها منذ نكبة سنة ١٩٤٨ فاقت يافا حجماً وأصبحت تضم هي وضواحيها نحو مليون وربع مليون نسمة في الوقت الحاضر (١٩٨٥).

ويرجع التضخم الحضري في الأقطار العربية في العقود الأخيرة إلى ثلاثة عوامل رئيسية هي:

أ ـ معدل الزيادة الطبيعية المرتفع الذي يرجع إلى ارتفاع مستوى الخصوبة

وانخفاض معدلات الوفيات في المسناطق الحضرية، وتعد مكونات النمو الطبيعي فيها مسؤولة عن تزايد السكان بدرجة كبيرة في المدن. وهذه الظاهرة تجعل المدن العربية مختلفة عن المدن في العالم المتقدم في أوروبا وأمريكا الشمالية حيث تنخفض معدلات نموها عن مثيلتها في المناطق الريفية، وفي معظم الأقطار العربية فإن الزيادة الطبيعية مسؤولة عن ٤٠ ـ ٥٠ في المائة من حجم النمو السكاني الحضري[١].

ب ـ تزايد معدلات الهجرة الريفية الحضرية: وتسود هذه ااالظاهرة في كل الأقطار العربية خاصة في الدول الزراعية. ففي هذه الأقطار يؤدي الضغط السكاني في المناطق الريفية ونقص الخدمات التعليمية والاجتماعية وفرص العمالة إلى خلق تيارات هجرة نحو المدن حيث تتزايد الخدمات وفرص العيش في مستويات حياتية أعلى، ويعكس ذلك كله مدى الارتباط بين عوامل الطرد في الريف والجذب في المدن.

جـ ـ الهجرة الدولية الوافدة: ويتمثل هذا العامل في الأقطار البترولية الغنية في شبه الجزيرة العربية وليبيا والعراق، ولا تقتصر هذه الهجرة على العرب فقط بل تشمل مهاجرين من جنسيات غير عربية خاصة من الهند والباكستان وبنجلاديش وسريلانكا، وقد أسهم هذا العامل في تزايد معلات النمو الحضري في الأقطار النفطية في شبه الجزيرة العربية خاصة الكويت والإمارات العربية وقطر بدرجة قلما توجد في دول العالم الأخرى.

---

(١) Omran A.R. op. cit., p. 102.

مستوى التحضر في الوطن العربي

أصبح التضخم الحضري في العقود الأخيرة من أبرز مشكلات السكان في الأقطار العربية سواء الغنية منها أو الفقيرة ويبدو ذلك بوضوح في تطور نسبة سكان الحضر في الوطن العربي، ورغم أن هذه النسبة تعد أحد مؤشرات التحديث والتطور لما يتوفر في المدن من خدمات تفوق مثيلتها في المناطق الريفية خاصة الخدمات التعليمية والاجتماعية والصحية والاقتصادية، فإن لها جانباً آخراً خاصة في الدول النامية ومنها دول الوطن العربي حيث تؤدي زيادة السكان في المدن إلى خلق كثير من المشكلات التي تستعصي على الحل، فتعاني المدن العربية في معظمها من غياب خطط حضرية متكاملة تأخذ في الاعتبار مراحل النمو المدني مما أدى إلى تفاقم مشكلات المدن والتي تجلت في نقص البنيات الأساسية والخدمات لمواجهة الاحتياجات الأساسية للسكان.

وتختلف الأقطار العربية في معظمها في تعريف المدينة، ففي بعض الأقطار يعتمد التعريف على الحجم السكاني للتفرقة بين المدينة والقرية، أو بين الحضر والريف وغالباً ما يتراوح هذا الحجم من ٥٠٠٠ - ١٠,٠٠٠ نسمة، وفي البعض الآخر يعتمد التعريف على الوظيفة الإدارية دون اعتبار لحجم السكان، ورغم أن ذلك التباين في التعريف يشكل صعوبة في مقارنة مستوى التحضر بين الدولة العربية فإن

الاعتماد على ما جاء في تعدادات هذه الدول قد يسهم في فهم هذه الظاهرة.

ويوضح الجدول رقم (٢٥) التطور في نسبة سكان المدن في الأقطار العربية في ربع قرن فقط، ومنه يبدو مدى الطفرة التي شهدتها بعض الأقطار في مستوى التحضر خاصة الأقطار النفطية ذات الحجم السكاني الصغير في شبه الجزيرة العربية، وهي دول مدينة كما سبق القول ويعيش أكثر من أربعة أخماس سكانها في المدن كما في الكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية.

تعريف المدينة في الأقطار العربية:

لبنان: المراكز العمرانية التي يبلغ عدد سكان كل منها ١٠٫٠٠٠ نسمة فأكثر.

سوريا: عواصم المحافظات والأقضية والمراكز العمرانية التي يبلغ عدد سكان كل منها ٥٠٠٠ نسمة فأكثر.

الأردن: كل المراكز العمرانية التي يبلغ عدد سكان كل منها ١٠٫٠٠٠ نسمة فأكثر [باستثناء المراكز العمرانية التي يسكنها لاجئون فلسطينيون فقط]، وكل عواصم الأقضية بصرف النظر عن حجمها السكاني، وكل المراكز العمرانية التي يتراوح عدد سكانها من ٥٠٠٠ ـ ٩٩٩٩ نسمة والتي يعمل ثلثا الذكور العاملين بها في حرف غير زراعية وكذلك ضواحي القدس وعمان.

السعودية: المراكز العمرانية التي يبلغ عدد سكان كل منها ٥٠٠٠ نسمة فأكثر.

الكويت: المراكز العمرانية التي يبلغ عدد سكان كل منها ١٠٫٠٠٠ نسمة فأكثر.

البحرين: المراكز العمرانية التي يبلغ عدد سكان كل منها ١٥٠٠ نسمة فأكثر.

جـدول رقـم (٢٥)

نسبة سكان الحضر في الأقطار العربية ١٩٥٠ ـ ١٩٧٥[١]

الإقليم والقطر	١٩٥٠	١٩٧٥
دول الهلال الخصيب:		
العراق	٣٥	٦٤
سوريا	٣٥	٤٧
لبنان	٤٠	٦٠
فلسطين المحتلة	(× × ×)	٨٧
الأردن	٣٥	٤٤[٢]
دول شبه الجزيرة العربية:		
السعودية	٩	٢٥[٣]
الكويت	٥١	٨٤
البحرين	٧١	٨١
قطر	٥٠	٨٦
الإمارات	٢٥	٨١
عمان	٣	٧[٣]
اليمن الشمالي	٢	١١
اليمن الجنوبي	٩	٣٣
دول وادي النيل والقرن الإفريقي:		
مصر	٣٢	٤٤
جيبوتي	٧	١٨
السودان	٨	١٨
الصومال	(× × ×)	٢٥[٣]

(١) بيانات ١٩٧٥ هي متوسط الفترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ كما وردت في تعدادات الدول.

(٢) الضفة الشرقية فقط.

(٣) سنة ١٩٧٠.

(× × ×) بيانات غير متوفرة.

الجزائر: كل عواصم الولايات والكوميونات و ١٦ مركز عمراني ثانوي (مجموع المراكز ٢٢٢ مركزاً).

المغرب: البلديات والمراكز ذات الإدارة الذاتية والمراكز الأخرى.

موريتانيا: المراكز العمرانية التي يبلغ عدد سكان كل منها عن ٥٫٠٠٠ نسمة فأكثر.

وقد نمت كثير من المدن العربية نمواً كبيراً في العقود الثلاثة الأخيرة وذلك من خلال عاملي الهجرة الوافدة والزيادة الطبيعية وأدى ذلك إلى تغير كبير في مورفولوجيتها، فقد أنشئت كثير من الضواحي الحديثة التي تختلف في مظهرها عن الحي السكني القديم في المدينة اختلافاً كبيراً وتكون مقراً لسكنى الطبقة الحضرية الجديدة، وفي نفس الوقت شهدت تلك المدن ظهور مناطق عمرانية سيئة Slums وتوابع رديئة Shanty - Towns نتيجة تدفق المهاجرين من المناطق الريفية والذين يضيفون إلى المدينة عبئاً إضافياً.

وقد تميز العمران الحضري بنموه السريع للغاية خاصة في المدن الكبرى فقد نمت الدار البيضاء مثلاً من بلدة صغيرة إلى مدينة كبيرة سكانها قرابة نصف مليون نسمة وذلك في ٥٠ عاماً فقط ونمت بغداد من ١٫٠٥٦٫٠٠ نسمة سنة ١٩٥٧ إلى ١٫٧٤٥٫٠٠٠ نسمة في سنة ١٩٦٥، ثم إلى ٣٫٢ مليون سنة ١٩٨٤ وتضاعف سكان القاهرة بين ١٩٤٧ - ١٩٦٦ ثم وصل إلى ١٢ مليون نسمة سنة ١٩٨٤ وأصبحت عمان في سنة ١٩٦٦ أكبر عما كانت عليه في الثلاثينات بحوالي عشر مرات ووصل سكانها - مع ضواحيها إلى نحو مليون نسمة سنة ١٩٨٤.

ومن الحقائق الهامة والبارزة المرتبطة بمقارنة سكان الحضر في الدول العربية أن أكثر من ثلث السكان يعيشون في المدن (حسب التعريف المحلي لكل دولة) وهي بذلك تتفوق على كثير من دول جنوب وجنوب شرق وشرق آسيا - أو إفريقيا المدارية وذلك بالرغم من انخفاض نسبة سكان المدن في

اليمن وسلطنة عمان انخفاضاً كبيراً كذلك فإنه يبدو أن نسبة سكان الحضر تتناسب تناسباً عكسياً مع حجم سكان الدول من ناحية كما ترتبط بأهمية القطاع الاقتصادي الحديث في كل دولة من ناحية أخرى. ولذلك فإن هناك بعض الدول التي تزايدت نسبة التحضر فيها أكثر من الدول التي تميزت بعمران حضري قديم، فليبيا على سبيل المثال تتميز بنسبة عالية من سكان الحضر أكثر من المغرب وتونس واللتان تتميزان بعمران مدني قديم. أما الأردن فإن تدفق اللاجئين عليه أدى إلى ارتفاع نسبة سكان الحضر به وكذلك فإن هناك بعض الدول التي تقل فيها نسبة سكان الحضر في الوقت الذي تتميز فيه بوجود مدن كبرى ـ مثل المغرب التي تقل بها هذه النسبة عن الجزائر مثلاً ولكنها تتميز بوجود عدد كبير من المدن ففي سنة ١٩٦٦ كان بها ١٠ مدى كبرى (أكثر من ١٠٠،٠٠٠ نسمة لكل منها) مقابل ثلاث مدن بالسعودية من نفس الفئة الحجمية وفي دول مثل مصر والكويت والعراق وفلسطين المحتلة. فإن المدن الكبرى (فئة ١٠٠،٠٠٠ فأكثر) تحوي أكثر من ٣٠٪ من إجمالي السكان وفي الجزائر وليبيا وسوريا تحوي من ٢٠ ـ ٣٠٪.

ومن الظاهرات الهامة في توزيع سكان المدن في الدول العربية تركز السكان في مدينة كبيرة أو مدينتين كبيرتين حتى أنه في بعض الأحيان ما تعاني المدن الكبرى من تزايد وضغط سكانيين أكثر من المدن المتوسطة أو الصغيرة الحجم وذلك لما يتوفر للمدن الكبرى من مميزات حضارية وتاريخية يجعلها مراكز قوية للهجرة الوافدة. فالقاهرة بسكانها الذين بلغ عددهم ١٢ مليون نسمة سنة ١٩٨٤ كانت ضمن أكبر ٢٠ مدينة في العالم وتحوي نحو ربع عدد السكان في مصر، وبالإضافة إلى ذلك فإن بغداد بمفردها تضم ٢١٪ من إجمالي سكان العراق سنة ١٩٨٤. (جدول رقم ٢٦٠).

وفي سنة ١٩٧٠ كان بالوطن العربي ٣٣ مدينة كبيرة (سكان كل منها ٢٠٠،٠٠٠ نسمة فأكثر) وثلث هذا العدد يوجد في دولتين هما مصر (٧)

والمغرب (٥)، وبصفة عامة فإن نمو المدن الكبرى في الوطن العربي يكون يمعدل أكبر من مثيله للمدن الصغرى، ويتجلى ذلك بوضوح في الموانيء والعواصم مثل البصرة وبيروت وبنغازي وطرابلس وعمان والرياض والإسكندرية والقاهرة.

جدول رقم (٢٦)

نسبة سكان المدينة الأولى في دول الوطن العربي ١٩٨٤

الإقليم والدولة	عدد سكان أكبر مدينة	٪ من سكان الدولة
دول الهلال الخصيب:		
العراق	٣٢٠٠ ٠٠٠	٢١ر٣
سوريا	٩٥٠ ٠٠٠	٩ر٦
لبنان	٩٥٠ ٠٠٠	٣٤ر٦
فلسطين	١٢٦٠ ٠٠٠	٢٨ر٥
الأردن	١٠٠٠ ٠٠٠	٢٩ر٨
شبه الجزيرة العربية:		
السعودية	٤٠٠ ٠٠٠	٣ر٧
الكويت	٧٥٠ ٠٠٠	٥٥ر٣
البحرين	١١٠ ٠٠٠	٢٦ر٢
الإمارات	٣٥٠ ٠٠٠	٢٦ر٩
عمان	٦٠ ٠٠٠	٥ر١
اليمن الشمالي	٣٠٠ر ٠٠٠	٤ر٧
اليمن الجنوبي	٢٩٠ر٠٠٠	١٣ر١
وادي النيل والقرن الإفريقي:		
مصر	١٢٠٠٠ ٠٠٠	٢٦ر٢
السودان	١٥٠٠ ٠٠٠	٧ر١
جيبوتي	٢٠٠ ٠٠٠	٥٧ر١
الصومال	٥٠٠ ٠٠٠	٩ر١

تابع جدول رقم (٢٦)

ليبيا والمغرب العربي:		
ليبيا	٩٠٠ ٠٠٠	٢٥٫٧
تونس	١٢٠٠ ٠٠٠	١٧٫٠
الجزائر	٢١٦٥ ٠٠٠	١٠٫٢
المغرب	١٩٦٠ ٠٠٠	١٠٫٠
موريتانيا	١٥٠ ٠٠٠	٨٫٢

المصدر:
Atlaseco, 1985; Images Economiques du Monde, 1983.

على أن الملاحظة الرئيسية في توزيع أحجام المدن العربية كما ظهرت في الجدول السابق أن هناك ميلاً لتركز السكان في مدينة كبيرة أو مدينتين كبيرتين - وينطبق ذلك على كل الدول العربية تقريباً، حتى أن هناك في بعض الأحيان ما يعرف بالتركز الزائد Over-concentration في المدن الأولى Primate Cities - ويرجع ذلك إلى عوامل عدة من أبرزها طبيعة الحياة المدنية في عواصم الدول العربية مثل بيروت والقاهرة والدار البيضاء، والتناقض الكبير بينها وبين المدن الإقليمية الداخلية، ومن هنا تتضخم هذه المدن باستمرار على حساب الأقاليم الأخرى وهي الأقاليم الريفية. ففي سنة ١٩٦٦، كانت القاهرة في المرتبة الخامسة عشرة بين أكبر مدن في العالم - كما كانت تحوي مع الإسكندرية أكثر من خمس جملة السكان في مصر كذلك حوت بغداد ٢١٪ من سكان العراق، وبتطبيق نظرية المدينة الأولى المهيمنة Primate City نجد أنها تبدو بوضوح في معظم الدول العربية وخاصة العراق وتونس ومصر وليبيا والكويت وسوريا (حيث تكون المدينة الأولى أكبر بكثير من المدينة الثانية - ومن الثالثة ومن الرابعة وهكذا) - وستدرس هذه الظاهرة في الجزء التالي مباشرة.

المدن الكبرى المهيمنة في الوطن العربي[١]

تتحدد أهمية المدينة بعدة متغيرات أبرزها ، حجمها السكاني ، وظائفها ، دورها في ظهيرها ، ومدى العلاقات المتبادلة بينها وبين المدن الأخرى في الإقليم . ويرتبط حجم المدينة ارتباطاً كبيراً بظروف البيئة المجاورة وتوزيع المراكز العمرانية وتباعدها Spacing على رقعة الإقليم ، ويقصد بالحجم هنا عدد سكان المدينة وليس اتساع رقعتها المبنية Built up area . ولهذا الحجم السكاني أهمية كبيرة ، إذ أنه يعطي انطباعاً مباشراً عن وزن المدينة في الإقليم وأهميتها كمركز حضري وحضاري . كما أنه يرتبط بالوظائف المدنية ارتباطاً كبيراً ، فكلما زاد الحجم كلما تعددت الوظائف ، وهذا التعميم الذي لا يمكن التعبير عنه بحدود رقمية، هو إلى حد ما، حكماً مبالغاً فيه .

والهيمنة الحضرية Urban Primacy هي مفهوم نسبي تماماً ، لأنها تدل ببساطة على سيطرة مدينة كبيرة أو مدينتين كبيرتين في دولة من الدول ـ أو إقليم من الأقاليم ـ دون أن يكون لذلك حدود رقمية قصوى . ويرتبط ذلك في النهاية ، بنمط توزيع المدن على رقعة الإقليم وتفاوتها في الحجم من مدن قزمية إلى مدن صغيرة إلى مدن متوسطة ثم ضخمة فعملاقة . وقد تتساوى نسبة سكان المدن في إقليمين ولكن التركيب الحجمي يختلف فيما بينها اختلافاً كبيراً . ومن هنا كان على الباحث عند مقارنته بين منطقة وأخرى ، أن لا ينساق

---

(١) فتحي محمد أبو عيانة ـ السكان والعمران الحضري ـ دار النهضة العربية ـ بيروت ـ ١٩٨٤ ـ ص ص ٢٨٩ ـ ٣١٦.

كثيراً في استنتاجاته وراء نسبة سكان المدن ، ذلك لأن الأكثر أهمية من ذلك هو تحديد مختلف الفئات الحجمية فيها ، أو ما يعرف بهرم الأحجام Hierar-chical System .

قياس الهيمنة :

نظراً للاختلاف الكبير في تحديد الحد الأدنى لحجم المدينة ، فليس من السهل وضع فواصل صارمة بين فئات الحجم المدني . وقد يصل حجم المدينة في بعض الأحيان إلى ما دون حجم القرية ، ذلك لأن ارتفاع مستوى التحضر في القطر يؤدي لانخفاض حجم المدينة . ففي بعض الدول الأوروبية هناك مدن لا يزيد عدد سكان كل منها عن ٥٠٠ نسمة ، وهي تعتبر مدناً حقيقية بكل معنى الكلمة . ويكاد الرقم ١٠٠٠٠٠ نسمة يمثل حالياً الحد الأدنى لحجم المدن الكبيرة ، وإذا ما وصل هذا الحجم إلى المليون ، تصبح معه المدينة مليونية ، وتلعب في هذه الحالة دور المدينة الأم في الأقليم ككل وتبسط هيمنتها على بقية المدن الأصغر .

لقد ذكر بعض الباحثين أن هناك علاقة منتظمة بين المدينة الأولى Primate City والمدن الأخرى في الدولة الواحدة ، وقد عرف ذلك بقاعدة «الرتبة ـ الحجم» «Rank - size rule» ومضمون هذه القاعدة هو أنه إذا ما رتبت مدن اقليم ما ، حسب حجم السكان فسوف نجد انتظاماً في النسبة بين وضع كل واحدة وحجمها والمدينة الكبرى (الأولى) ، فالمدينة الثانية في سلسلة الترتيب الحجمي تصل في حجمها إلى نصف حجم المدينة الأولى والمدينة الرابعة ربع حجم المدينة الأولى ، والثامنة ثمن حجم المدينة الأولى وهكذا . . . الا أن ذلك الترتيب يبدو نظرياً للغاية ، وقد يكون أكثر انطباقاً على الدول المتقدمة منه على الدول النامية بما فيها الدول العربية حيث تختلف البيئات الجغرافية فيما بينها وتتفاوت مساهمتها في نمو المدن وتضخمها . كذلك فإن هناك عوامل أخرى يجب أخذها بعين الاعتبار ، ترتبط بتفاوت التنمية في الأقاليم الصغرى في الدول العربية مما يجعل الكثير منها ـ

خاصة الأقاليم الريفية ـ مناطق طاردة للسكان باتجاه المدن الكبرى على وجه الخصوص .

ان ابرز ما يبدو من توزيع المدن الكبرى في الوطن العربي ، ليس فقط التباين الكبير بين المدن التي يضمها الهرم المدني ، بل وحتى التباين بين أكبر مدينتين ، او بمعنى آخر بين العاصمة ـ وهي أكبر مدن الدولة ـ وبين المدينة التالية لها في الحجم . وهنا يبرز بوضوح قانون المدينة المهيمنة Law of Primate City الذي جاء به مارك جيفرسون في أواخر الثلاثينات . ويذهب إلى القول بأنه .داخل الإطار المساحي الواحد، تتفوق مدينة واحدة على المدن الأخرى بشكل لا يتناسب مع الترتيب التدريجي . ويرى أن المدينة المهيمنة هي عادة عاصمة الدولة وأنها تعبّر أكثر من أي مدينة غيرها عن الكيان الوطني وتسهم أكثر من أي مدينة أخرى في توحيد الأمة ، علماً بأن العواصم الإتحادية والمستحدثة تمثل شذوذاً لهذه القاعدة..

ويبين الجدول (٢٧) نسبة المدينة الثانية إلى المدينة المهيمنة في الدول العربية على أساس أن الرقم القياسي للمدينة الأولى = ١٠٠ .

ويبدو أن هيمنة المدينة الأولى هي أشد وأقوى في لبنان والعراق والأردن ، حيث تصل المدينة الثانية إلى ما دون الخمس أو ربع حجم المدينة الأولى ، هذا بينما تقل هيمنة المدينة الأولى في الجمهورية العربية السورية والعربية السعودية . وليس هناك قاعدة عامة للمدن المهيمنة في الوطن العربي ، رغم أن تضخم الهيمنة الشديد صفة تميز المجتمعات التي لم تصل إلى النمو الحضري الكامل، أذ ترسم صورة مختلفة للأحجام يمكن تشبيهها بقزم ضخم الرأس ، ولذا فإن نسب الأولوية والهيمنة هي تعبير خاص عن الشخصية الجغرافية وتطور العمران في الأقاليم .

وإذا نظرنا إلى الوطن العربي نظرة كلية نلاحظ، من خلال الجدول (٢٨) بأن المدن التي يزيد حجم سكانها عن ٢٠٠٫٠٠٠ نسمة تصل إلى ٣٣ مدينة ، ويتضح أيضاً أن هناك خمس مدن مليونية فقط في هذا النطاق الشاسع

جدول رقم (٢٧)

نسبة حجم المدينة الثانية إلى المدينة الأولى في بعض الدول العربية ، حوالي ١٩٧٠ (مقياس الهيمنة = ١٠٠)

الدولة	المدينة الأولى	الحجم السكاني	المدينة الثانية	الحجم العدد السكاني	النسبة المئوية
لبنان	بيروت	٩٥٠٠٠٠	طرابلس	١٥٧٠٠٠	١٧
العراق	بغداد	٢٢٠١٠٠٠	البصرة	٥٣٨٠٠٠	٢٤
الأردن	عمّان	٥٠٠٠٠٠	الزرقا	١٣٦٠٠٠	٢٧
الجزائر	الجزائر	١٢٠٠٠٠٠	وهران	٤٠٠٠٠٠	٣٣
مصر	القاهرة	٥٧٠٠٠٠٠	اسكندرية	٢٠٣٢٠٠٠	٣٦
المغرب	الدار البيضاء	١٤٦٥٠٠٠	الرباط	٥٥٠٠٠٠	٣٧
الجماهيرية العربية الليبية	طرابلس	٥٥١٠٠٠	بنغازي	٢٨٢٠٠٠	٥١
اليمن	صنعاء	١٤٨٠٠٠	الحديدة	٨٨٠٠٠	٦٠
الجمهورية العربية السورية	دمشق	٨٣٦٠٠٠	حلب	٦١٠٠٠٠	٧٣
العربية السعودية	الرياض	٦٦٧٠٠٠	جدة	٥٦١٠٠٠	٨٤

المصادر :

(أ) Ibrahim 1974. p. 84

(ب) ارتكزت بيانات المدن السعودية على العربية السعودية (١٩٧٧ ص . ٣) .

(ج) ارتكزت بيانات المدن الليبية على الجماهيرية الليبية ، (د . ت) .

(د) ارتكزت بيانات المدن اليمنية على اليمن (١٩٧٧) .

الذي تبلغ مساحته ١٥ مليون كيلومتر مربع وسكانه نحو ١٨٥ مليون نسمة (من المرجح أن عدد المدن المليونية العربية ارتفع إلى ١١ مدينة في منتصف الثمانينات بإضافة بيروت ودمشق إليها). وتبدو ظاهرة الهيمنة الحضرية ممثلة في عواصم الدول بصفة عامة ، حيث أن أكبر تسع مدن عربية هي عواصم لدولها (باستثناء الاسكندرية والدار البيضاء) . أما أحجام العواصم في شبه الجزيرة العربية فهي صغيرة جداً ، ومرد ذلك لأسباب عديدة أبرزها أنها إما

عواصم حديثة، أو لأن عوامل السبق الجغرافي Geographic Momentum لم تسهم في تزايد أحجامها قبل عهد البترول .

وخلاصة القول أن العمران الحضري في الوطن العربي يتميز بظاهرة الهيمنة الحضرية Primate City الماثلة في تركز نسبة كبيرة من السكان في مدينة كبيرة أو مدينتين كبيرتين في الدولة الواحدة ، وسيطرة هذه المدينة أو كلتاهما معاً على ظهيرها البشري وما يحويه من مراكز حضرية صغيرة ، وقد سبق وأشرنا بأن النمط العكسي للهيمنة الحضرية ، وهو التوازن الحضري Urban Balance الذي يقاس بقاعدة الرتبة ـ الحجم ، غير سائد على الاطلاق في الدول العربية ، ذلك لأنه غالباً ما يفوق حجم المدينة المهيمنة حجم ثاني أكبر المدن بفارق كبير .

جدول رقم (٢٨)

سكان المدن الكبرى (٢٠٠,٠٠٠ نسمة فأكثر) في الوطن العربي ومعدلات نموها السنوي ١٩٧٠

الرتبة الحجمية	المدينة	عدد السكان	معدل النمو السنوي (بالمائة)
١	القاهرة	٥٧٠٠٠٠٠	٤,٥
٢	بغداد	٢٢٠١٠٠٠	٥,٠
٣ *	الاسكندرية	٢٠٧٠٠٠٠	٣,١
٤	الدار البيضاء	١٣٩٥٠٠٠	٤,٢
٥	الجزائر	١٢٢٦٠٠٠	٥,٧
٦	بيروت	٩٥٠٠٠٠	٣,٧
٧	دمشق	٨٣٩٠٠٠	٤,٥
٨	تونس	٧٥٥٠٠٠	٤,٠
٩	الخرطوم ـ ام درمان	٧٠٠٠٠٠	٦,٠
١٠	حلب	٦٣٨٠٠٠	٣,٩
١١	الكويت	٥٧٠٠٠٠	١٨,٠

١٢	الرباط	٥٠٤٠٠٠	٣,٨
١٣	عمان	٥٠٠٠٠٠	٥,٥
١٤	البصرة	٤٩٠٠٠٠	٦,٦
١٥	وهران	٤٠٦٠٠٠	٥,٠
١٦	الرياض	٣٦٦٠٠٠	١٠,٠
١٧	الموصل	٣٣٥٠٠٠	٤,٦
١٨	مراكش	٣٢٣٠٠٠	٢,٨
١٩	السويس	٣١٥٠٠٠	٤,٣
٢٠	فاس	٣١٢٠٠٠	٣,٦
٢١	قسطنطينة	٣١٠٠٠٠	٥,٦
٢٢	جدة	٣٠٨٠٠٠	١٠,٥
٢٣	مكة	٢٩٤٠٠٠	٦,١
٢٤	طرابلس (الجماهيرية العربية الليبية)	٢٧٧٠٠٠	٤,٨
٢٥	عدن	٢٧٠٠٠٠	٤,٥
٢٦	حمص	٢٥٩٠٠٠	٥,٨
٢٧	المحلة الكبرى	٢٤٤٠٠٠	٣,٤
٢٨	مكناس	٢٤٠٠٠٠	٣,١
٢٩	كركوك	٢٣٠٠٠٠	٤,٦
٣٠	طنطا	٢٢٥٠٠٠	٢,١
٣١	شبرا الخيمة	٢٠٧٠٠٠	٧,٣
٣٢	المنصورة	٢٠١٠٠٠	٣,١
٣٣	بنغازي	٢٠٠٠٠٠	٧,٤

المصادر .

Cairo Demographic Center. pp. 512- 513.

Ibrahim 1974, p. 80.

Abu-Lughod 1970-1972, pp. 44-45.

ملاحظة : تم احتساب معدل نمو المدن السعودية على أساس بيانات تعداد ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م) (العربية السعودية ١٩٧٧) .

وحتى إذا استخدمنا مقياساً آخر من المقاييس الشائعة للتوزيع الحضري وهو يعرف بمقياس الأولوية أو الهيمنة Index of Primacy والذي ينسب المدينة المهيمنة إلى مجموع المدن الثلاث التالية في الحجم ، فإن النتيجة ستكون تأكيداً للحقيقة السابقة وهي أن التحضر العربي تسيطر عليه ظاهرةالهيمنة الشديدة . كما أن الاتجاه السائد يميل نحو تأكيد هذه الظاهرة وبالتالي زيادة التباين الحضري Urban disproportion ، ليس فقط بين المدينة المهيمنة والمدينة الثانية ، بل وأيضاً بين بقية مدن الدولة .

ويعد مقياس الهيمنة السابق الذكر ، أبسط المقاييس للحكم على الحجم النسبي للمدينة المهيمنة في القطر بالمقارنة مع المدن الثلاث التالية لها . ويعتمد على تقسيم عدد سكان أكبر مدينة في الدولة على مجموع عدد سكان المدن الثلاث التي تليها ، فإذا كانت النتيجة واحداً صحيحاً ، فذلك يعني بأن عدد سكان المدينة الأولى يعادل مجموع عدد سكان المدن الثلاث التالية لها. ويبين الجدول (٢٩) كيفية تطبيق هذا المقياس على بعض الدول العربية وغير العربية للمقارنة بينهما .

ويبدو من هذه الأرقام أنه باستثناء الكويت « كدولة مدينة » City- state ذات الظروف المختلفة ، فإن الأقطار العربية ترتفع فيها الهيمنة الحضرية بدرجة شديدة خاصة في تونس والعراق ولبنان ، حيث يصل حجم أكبر المدن فيها ، وهي العواصم ، إلى ضعف حجم المدن الثلاث التالية في الهرم الحضري . أما بقية الدول ، باستثناء سوريا والمملكة السعودية ، فإن حجم أكبر المدن فيها يزيد أيضاً على حجم المدن الثلاث التالية علماً بأن هذه الزيادة لا تصل لحدود ضعف الحجم .

وبالمقارنة بين الدول العربية والدول الأجنبية المتقدمة ، نلاحظ اختلافاً شديداً إذ لا تطغى المدن الكبرى في الدول الأجنبية المتقدمة على ما عداها من المدن ، وبصورة عامة فقد بيّن المقياس رقماً دون الواحد وحتى في

جدول رقم (٢٩)

نسبة سكان المدينة المهيمنة إلى مجموع سكان المدن الثلاث التالية لها في بعض الدول العربية وغير العربية، ١٩٧٠

الدول العربية		الدول غير العربية	
الكويت	٤,٦٠	اليابان	١,٥٣
تونس	٢,٦٠	الاتحاد السوفياتي	٠,٩٨
العراق	٢,٤١	بلجيكا	٠,٧٧
لبنان	٢,٢٨	الولايات المتحدة	٠,٧٧
البحرين	١,٧١	ايطاليا	٠,٦٩
مصر	١,٥٩	كندا	٠,٦٣
المغرب	١,٤١	يوغوسلافيا	٠,٦٣
الجزائر	١,٢٦	الصين	٠,٥١
الأردن	١,٢٢		
الجمهورية العربية الليبية	١,٢١		
الجمهورية العربية السورية	٠,٨٠		
العربية السعودية	٠,٥٢		

المصادر : Clarke and Fisher 1972.
Ibrahim 1974, p. 85.

اليابان ، التي تتصف عاصمتها بالضخامة وبيئتها بالضيق المساحي ، فإن هذا المقياس لم يتعد ١,٥٣ .

وليس ذلك فحسب ، بل إن المتتبع لتطور هذا المقياس في الدول العربية ، يلاحظ أنه في تزايد مستمر . ففي الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ ، ارتفع في العراق من ١,٧٥ إلى ٢,٣١ ، في لبنان من ١,٨٤ إلى ٢,٢٨ ؛ في مصر من ١,٩١ إلى ٢,٠٨ ؛ وفي الجزائر من ١,١٣ إلى ١,٢٨

التزايد في أحجام المدن الكبرى:

لقد ذكرنا سابقاً أن التوزيع النظري للمدن يتحدد فيما يعرف بالهرم

المدني Urban Hierarchy ، وتتكون قاعدته من مدن صغيرة وقمته من المدينة الأكبر في الإقليم . ونظرياً ينبغي أن يكون الهرم منتظم الشكل ، إلاّ أن سوء توزيع السكان الناجم بدوره عن عوامل متعددة مثل توزيع الثروة والخدمات في البلاد وغيرها ، يحدث فجوات واسعة في جوانبه .

والملاحظ أن قمم الأهرام المدنية في الدول العربية آخذة في التضخم بمعدلات أكبر من قاعدتها ، مما يعني بأن المدن الكبرى آخذة في التضخم وبأن نصيبها من جملة سكان الدولة ومن جملة سكان الحضر يتزايد بمعدلات كبيرة ، وبالتالي يبدو الهرم المدني غير متوازن ، ففي مصر مثلاً ، يصل حجم أكبر مدينة إلى ثلاثة أمثال حجم المدينة الثانية ، وأكبر مدن العراق تصل إلى أربعة أمثال المدينة الثانية ، وفي لبنان يبلغ الحجم السكاني لمدينة بيروت حوالي خمسة أمثال مدينة طرابلس وهي المدينة الثانية في البلاد (راجع الجدول (٢٧).

ويضم الوطن العربي مدينة ذات هيمنة عظمى Super-Primate ، هي مدينة القاهرة الكبرى ، التي وصل عدد سكانها في منتصف ١٩٧٨ نحو ٨,٣ مليون نسمة ، يليها في الهرم المدني كل من بغداد والاسكندرية وبكل منهما حوالي مليوني نسمة ، أما مدن المرتبة الحجمية الثالثة فهي الدار البيضاء والجزائر وبيروت ودمشق ، وتحوي كل منها نحو مليون نسمة في نطاقها العمراني الكبير Metropolitan Zone . ويلي ذلك في الحجم مدن نصف مليونية فأكثر وتتمثل في تونس (العاصمة) والخرطوم وحلب والكويت والرباط ، وبعدها تأتي مدن أصغر يتراوح حجمها من ٢٠٠٠٠٠ إلى ٥٠٠٠٠٠ نسمة .

وتشمل هذه الفئة الأخيرة العواصم الاقليمية للمحافظات ، كما في مصر وسوريا والعراق والمغرب ، كما تشمل أيضاً بعض عواصم الدول كما في اليمن الديمقراطي . أما فئة المدن الصغيرة الباقية والتي تقل أحجام سكانها عن ٢٠٠٠٠٠ نسمة ، فتشمل المدن المحلية في معظم الدول العربية، وان كانت تضم أيضاً بعض عواصم دول الخليج العربي مثل الدوحة ، المنامة ،

جدول رقم (٣٠)

المدن المهيمنة في الوطن العربى
ونسبة سكانها إلى مجموع سكان الحضر ، ١٩٧٠

الدولة	المدينة المهيمنة	الحجم	النسبة المئوية من مجموع سكان الحضر
مصر	القاهرة	٥٧٠٠٠٠٠	٣٨,٠
العراق	بغداد	٢٢٠١٠٠٠	٤٩,٠
المغرب	الدار البيضاء	١٣٩٥٠٠٠	٢٦,٠
الجزائر	الجزائر	١٢٢٦٠٠٠	٣٢,٥
لبنان	بيروت	٩٥٠٠٠٠	٥٠,٧
الجمهورية العربية السورية	دمشق	٨٣٩٠٠٠	٣١,٦
تونس	تونس	٧٥٥٠٠٠	٣٥,٠
السودان	الخرطوم	٧٠٠٠٠٠	٢٤,٩
الكويت	الكويت	٥٧٠٠٠٠	٩٥,٠
الأردن	عمّان	٥٠٠٠٠٠	٤٦,٧
العربية السعودية	الرياض	٣٦٦٠٠٠	٢٦,٠
الجماهيرية العربية الليبية	طرابلس	٢٧٧٠٠٠	٤٥,٤
اليمن الديمقراطي	عدن	٢٧٠٠٠٠	٨٣,٦
اليمن	صنعاء	١٠٠٠٠٠	٥٠,٣
البحرين	المنامة	٩٦٠٠٠	١٠٠,٠
قطر	الدوحة	٧٢٠٠٠	١٠٠,٠

المصادر :

Davis 1969.

UNESOB 1972.

Ibrahim 1974, p. 80.

جدول رقم (٣١)
مكوّنات النمو السكاني لبعض المدن الكبرى
في الوطن العربي ١٩٧٠

نوع النمو والمدينة	معدل النمو السنوي التقريبي (بالمائة)	متوسط النسبة المئوية للنمو الناتج عن	
		الزيادة الطبيعية	صافي الهجرة
نمو منخفض			
الاسكندرية	٣,١	٨٣	١٧
بيروت	٣,٧	٦٤	٣٦
القاهرة	٤,٥	٦٠	٤٠
دمشق	٤,٥	٦٦	٣٤
نمو متوسط			
بغداد (١٩٦٥ ـ ١٩٧٠)	٦,١	٥٤	٤٦
البصرة (١٩٥٧ ـ ١٩٦٥)	٨,٣	٣٩	٦١
جدة	٨,٥	٣٤	٦٦
نمو مرتفع			
عمّان (١٩٦٧ ـ ١٩٧١)	٩,٠	٣٧	٦٣
الرياض	١٠,٠	٢٩	٧١
الكويت (١٩٦١ ـ ١٩٦٥)	١٨,٠	١٨	٨٢

المصدر :

Abu- Lughod 1970- 1972, p. 47.

باستثناء القاهرة والاسكندرية وهما من اعداد المؤلف .

أبو ظبي ، مسقط ، بـالإضافة لمدينة صنعاء .

وإذا كانت دول الوطن العربي تتباين في مستوى التحضر ومعدلات النمو ، فإنها تتباين أيضاً في مكونات نمو المدن الكبرى . والقاعدة العامة أن نمو المدن يتحدد بعاملي الزيادة الطبيعية للسكان المقيمين فيها من ناحية وصافي الهجرة الوافدة من ناحية أخرى ، وباستثناء مدن الخليج العربي ، فإن

نمو المدن العربية ناجم بالدرجة الأولى عن التزايد الطبيعي لسكانها وصافي الهجرة الداخلية نحوها . وتتباين المدن في معدلات نموها الكلية كما يبيّن ذلك الجدول (٣١).

ويتضح من هذا الجدول أن المدن الكبرى في المجتمعات الزراعية القديمة ، تقوم بدور القطب الجاذب للمهاجرين الريفيين . ولما كانت المناطق الريفية تتميز بارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية وبالتالي تزايد الضغط على الأرض الزراعية في ضوء بقاء الأساليب الزراعية التقليدية من ناحية ، وثبات الرقعة المزروعة من ناحية أخرى ، فان جزءاً من الفائض السكاني يهاجر إلى المدن الكبرى التي ما زالت تشكل القطب الجاذب الرئيسي لهم . وعلى النقيض من ذلك فان هناك هجرة داخلية في بعض الأقطار العربية تنتج أساساً عن عوامل مختلفة ، منها قلة الكثافة السكانية على الأرض الزراعية وإهمالها وانخفاض انتاجيتها مما يؤدي بالتالي إلى خلق عوامل طرد تدفع نحو الهجرة باتجاه المدن الكبرى ، ولعل في السودان والعراق خير مثل عن ذلك .

وتختلف المدن الكبرى في دول الخليج في مكونات نموها السكاني ، لأن القسم الأكبر من هذا النمو ينجم عن الهجرة الدولية الوافدة التي خلقها استغلال النفط وعوائده . وقد أدى ذلك إلى استمرار تضخم المدن الكبرى بمعدلات عالية تفوق بكثير بقية المدن العربية (راجع الجدول ٣١)، كما ترافق ذلك أيضاً مع الارتفاع الكبير في نسبة التحضر التي وصلت إلى أعلى مستوياتها في الوطن العربي ، بل وفي الدول النامية بصورة عامة . ففي دولتي الكويت وقطر مثلاً ، يعيش نحو ثلاثة أرباع السكان في المدن ، وفي ضوء معدلات النمو الحالية ، فان عاصميتهما يمكن أن تتضاعفا في فترة تقل عن عشر سنوات . وحالياً تضم مدينة الكويت ثلاثة أرباع سكان الدولة ، كما تضم مدينة الدوحة ٧٠ بالمائة وهما بذلك يعدان دولة مدينة City- States وقد أصبح سكان هاتين المدينتين يختلفون اختلافاً كبيراً في تركيبهم المتعدد المظاهر عن سكان المدن العربية الأخرى ، فنصف سكان الكويت من

الأجانب متعددي الجنسيات وان كانوا في معظمهم من العرب ، ولا تختلف الدوحة والمنامة وأبو ظبي ودبي عن ذلك النمط كثيراً .

وفي ضوء معدلات النمو السكاني العالية للمدن الرئيسية في الوطن العربي، فمن المتوقع أن تتزايد أحجامها لدرجة كبيرة قد يصعب تصورها في جيلنا الحالي . فالقاهرة مثلاً التي تنمو حالياً بمعدل يصل في المتوسط الى ٤,٥ بالمائة سنوياً ، ستضاعف حجمها كل ١٨ سنة ، وسيقترب عدد سكانها من ٩ ملايين نسمة سنة ١٩٨٠ ثم يرتفع إلى ٢٠ مليون نسمة سنة ٢٠٠٠(*) .

وتنمو بغداد بمعدل أكبر قليلاً، مما يعني تضاعفها بعد نحو ١٢ سنة فقط، ومن ثم يمكن أن تصل إلى ١٢ مليون نسمة سنة ٢٠٠٠، (أنظر الجدول ٣٢). وإذا افترضنا أن مدينة الكويت ستخفض مستقبلاً معدل نموها من ١٨ بالمائة إلى ٧,٥ بالمائة سنوياً، فإنها يمكن أن تصل بسهولة إلى ٤ مليون نسمة في نهاية هذا القرن أما الرياض فتنمو حالياً بمعدل كبير يصل إلى ١٠ بالمائة سنوياً (وربما أكثر من ذلك) ، وباستمرار هذا المعدل في المستقبل يرجح أن يصل عدد سكانها إلى ١٠ ملايين نسمة في سنة ٢٠٠٠ . وينبغي الإشارة إلى أن هذه الأحجام المستقبلية تمت في ضوء افتراض استمرار معدل النمو الحالي من ناحية ، واستمرار الهجرة الدولية الى المدن الكبرى في الدول النفطية من ناحية أخرى . ويضاف إلى ذلك بطبيعة الحال ، استمرار سياسات الدول في العمران الحضري وعدم توجيه تيارات الهجرة نحو المدن الأصغر .

(*) ان المدينة التي تنمو بمعدل ١٠ بالمائة سنوياً يتضاعف حجمها كل سبع سنوات ، وإذا كان النمو بنسبة ٧ بالمائة سنوياً فإنها تتضاعف كل عشر سنوات ، وبمعنى آخر فإن مدينة يبلغ عدد سكانها نصف مليون نسمة وتنمو بمعدل ١٠ بالمائة سنوياً ، فإنها تزداد بنحو ٥٠٠٠٠ نسمة سنوياً .

جدول رقم (٣٢)

أحجام المدن المشر الكبرى في الوطن العربي، ١٩٧٠ و ٢٠٠٠

المدينة	الحجم سنة ١٩٧٠	الحجم سنة ٢٠٠٠
القاهرة	٥٧٠٠ ٠٠٠	٢٠ ٩٠٠ ٠٠٠
بغداد	٢ ٢٠٠ ٠٠٠	١٢ ٠٠٠ ٠٠٠
الاسكندرية	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٧ ٢٠٠ ٠٠٠
الدار البيضاء	١ ٤٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠
الجزائر	١ ٢٠٠ ٠٠٠	٤ ٨٠٠ ٠٠٠
بيروت الكبرى	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٥٠٠ ٠٠٠
دمشق	٨٥٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠
تونس	٧٥٥ ٠٠٠	٢ ٣٠٠ ٠٠٠
حلب	٦٠٠ ٠٠٠	٢ ٢٠٠ ٠٠٠
الكويت	٥٧٠ ٠٠٠	٤ ٥٠٠ ٠٠٠

المصدر : Ibrahim 1974, P. 81.

مظاهر الهيمنة الحضرية:

ليست الهيمنة الحضرية وليدة العصر الحديث ، بل أنها ترجع إلى عهود سابقة عندما قامت المدينة بوظائف متعددة لخدمة اقليمها المجاور . الآ ان مفهوم الهيمنة الحضرية الحديث ارتبط لدى كثير من الباحثين بالحجم السكاني فقط ، طالما أن المدينة العاصمة أو المركز التجاري أو الصناعي تجذب إليها أعداداً كبيرة من الفائض السكاني في البيئات الريفية الأخرى . ومن هنا تضخم حجمها السكاني وتعددت وظائفها وأصبحت المدينة المهيمنة تحظى بأكبر نسبة من سكان الدولة ومن سكان الحضر ككل في هذه الدولة .

والواقع ان حجم المدينة لا حدود له، فهو دائم التغير والنمو ويخضع في ذلك لعوامل جغرافية مختلفة قد تجعل المدينة العاصمة أكبر مدن الدولة . ومن جهة أخرى ، فقد تحتوي الدولة على مدينتين كبيرتين فقط ، وعدد من المدن الصغيرة (مثل القاهرة والاسكندرية في مصر ، ودمشق وحلب في سوريا ،

وطرابلس وبنغازي في الجماهيرية العربية الليبية والرياض وجدة في العربية السعودية . . .) . ولا يخضع حجم هذه المدن لقانون أو قاعدة رياضية وإنما توجهه ضوابط بيئية محلية واقليمية بل وعالمية أحياناً .

ويؤدي بنا ذلك إلى القول بأن الحجم السكاني هو مجرد مؤشر للأولوية أو الهيمنة الحضرية ولا يشكل مقياساً كافياً للحكم عليها،ومن هنا يتطلب الأمر الحصول على بيانات عن الوظائف المختلفة التي تمارسها المدينة وعن علاقاتها بمدن الهرم الحضري الأخرى في الدولة . وإذا كان الحصول على هذه البيانات أمراً صعباً على المستوى المحلي ، فانه أكثر صعوبة على المستوى الدولي وبالتالي تصعب مقارنة الدول بعضها ببعض . وهكذا يبقى الحجم السكاني الأساس في المقارنة رغم عدم كفايته العائدة لكون أهمية المدن لا ترتبط بحجم سكانها فقط ، بل بوظائفها الادارية والتجارية والثقافية والصناعية وغيرها ، ودورها الذي تمارسه في حياة ظهيرها المحلي والاقليمي والقومي .

ولا شك ان معدلات نمو المدن الكبرى في الدول النامية،ومن بينها الدول العربية ، تفوق كثيراً معدلات الزيادة الطبيعية . ويرجع معظم النمو الى تيارات الهجرة الوافدة من المناطق الريفية المتخلفة والتي تجذبها فرص العمل في المدن حيث تتركز الصناعات والخدمات . ولكن أعداد المهاجرين أصبحت تفوق بكثير فرص العمل المتاحة في المدن التي باتت تزخر باعداد ضخمة من المتعطلين أو أشباه المتعطلين الذين غالباً ما يعيشون في محلات عمرانية غير منضبطة Uncontrolled Settlements في ضو ـي المدن أو في أحيائها الفقيرة . وهذه المحلات التي نشأت عشوائياً بوضع اليد Squatter Settlments ، تشكل في الوقت الحاضر على الأقل نحو ثلث السكان في الكثير من مدن العالم النامي ويفوق معدل نموهم ١٢ بالمائة سنوياً ، وهي بالتالي تكوّن مشكلة اسكانية واجتماعية مزمنة في تلك المدن .

لقد سبق وأشرنا بأن هناك اتجاهاً قوياً في أقطار الوطن العربي نحو

الهيمنة الحضرية ، أي نحو تركّز السكان في المدينة الأكبر في الترتيب الحضري . وفي كل الدول العربية باستثناء المغرب ، فان أكبر المدن هي العاصمة، وهكذا فقد تعاظم دورها بدرجة كبيرة حتى أصبحت المدينة المهيمنة هي الدولة في الواقع The Primate City is the country فهي نافذة الدولة على العالم الخارجي بل أن هذا العالم يكوّن فكرته الأولى عن الدولة ذاتها بانطباعاته عن العاصمة أو المدينة المهيمنة فيها ومظاهرها الثقافية والمادية والحضارية وغيرها . وتميّز هذه السمة عواصم الدول النامية عموماً.

والواقع أن الدور المهيمن للمدن الكبرى في الوطن العربي يختلف من قطر لآخر حسب الظروف البيئية والاقتصادية مثل علاقتها بحجم الدولة وموقعها الجغرافي بالنسبة للنطاق المعمور ومستوى التنمية ومدى كثافة شبكة النقل وغير ذلك . وقد سبق ملاحظة ان الهرم الحضري في معظم أقطار الوطن العربي ليس متوازناً ، وان بعضها بدأ يعي مشكلة التركز الزائد لسكان الحضر في العاصمة وبدأ التفكير في خلق مراكز عمرانية تشكل أقطاباً للجذب السكاني خارج نطاق العواصم . بل أن البعض فكر في انشاء عواصم جديدة (مثل البيضا في الجماهيرية العربية الليبية) ولكن ذلك لم يثبت فعالية في تقليل الهيمنة الحضرية للمدن الكبرى .

وللوقوف على مظاهر الهيمنة الحضرية للمدن الكبرى يمكن ان نأخذ القاهرة وبيروت كمثالين على ذلك . فالقاهرة ربما تكون أكثر عواصم العالم توسطاً لأقاليمها العمرانية ، فالدلتا شمالاً ووادي النيل جنوباً والصحراء شرقاً وغرباً ، وقد وجّه هذا الموقع مراحل نموّ المدينة واتساعها في الفترات التاريخية المختلفة .

ومنذ أن عرفت مصر العواصم الموحدة، والعاصمة فيها تحقق حجماً هائلاً بالنسبة لمجموع حجم الدولة وعلى حسابه . والمركزية تورث الحجم ، وكانت العاصمة المصرية دائماً تسود الحياة المصرية بصورة طاغية غير عادية ،

وقد لا نبالغ كثيراً إذا قلنا أن تاريخ مصر ليس الا تاريخ العاصمة أو يكاد

وتعد القاهرة أكبر المدن العربية ، بل أكبر مدن العالم الإسلامي قاطبة ، وليست ضخامتها وليدة السنوات الأخيرة لأنها تعتبر مدينة كبيرة منذ القرن التاسع عشر ، وهي قلب النشاط الاقتصادي ومركز الثقل السكاني في مصر كلها . وقد أصبحت مركزيتها طاغية منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وخاصة بعد التغير الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته مصر بعد سنة ١٩٥٢ .

وترجع مركزية القاهرة وهيمنتها الحضرية الى عهد بعيد منذ العصور الوسطى . وفي أيام الحملة الفرنسية (١٧٩٨ - ١٨٠١) ، احتوت القاهرة وحدها نحو خمس سكان مصر البالغ عددهم آنذاك ٢,٥ مليون نسمة ، وهي الآن تضم نحو ١٢ مليون نسمة من مجموع قدره ٤٦ مليون نسمة، مما يجعل القاهرة ليست أكبر مدن الوطن العربي وأفريقيا فحسب ، بل أنها أكبر مدينة في نطاق ضخم في العالم القديم يشمل كل أوروبا ، جنوب جبال الألب والكربات ، وجنوب غرب آسيا ، جنوب القوقاز وغرب السند .

لقد سبق وأشرنا إلى أن الحجم الخام وحده ليس كافياً. وحتى لو لم تتعد القاهرة ربع سكان مصر من حيث العدد المجرد، فهي قد تزيد عن نصفها من حيث الوزن الفعّال . فلو قيمنا الدخول المرتفعة والعقارات والأملاك والصناعات والمرافق والخدمات الراقية وكذلك ما لا يمكن قياسه رقمياً كالسطلة والنفوذ . . . الخ ، فقد ترجح العاصمة كفة بقية البلد ببساطة وسهولة ولهذا، ليس من المبالغة في شيء أن نقول بأن مصر هي القاهرة. وليس صدفة أن تكون مصر من البلاد القليلة التي يطلق فيها اسم البلد على العاصمة في العرف الدارج رغم اختلافاتهما رسمياً.

أما بيروت، فهي أكثر هيمنة على لبنان من هيمنة القاهرة على مصر. وتتجمع في مدينة بيروت وضواحيها معظم الصناعات والخدمات ، فتضم نحو ٧٥

بالمائة من مجموع العاملين في القطاع الصناعي و ٧٥ بالمائة من العاملين في قطاع الخدمات ، مما يعني أنها تستقطب نحو ٦٠ بالمائة من العاملين في البلاد على اختلاف قطاعاتهم . الأمر الذي أدّى إلى بروز هيمنة بيروت بشكل لم يعرف له مثيل في كثير من البلاد . وقد سبق القول بأن مقياس هيمنة بيروت يصل إلى ٢,٥ (مقياس المدن ـ الأربع) وهو من أعلى المستويات في العالم . كما أن هذا المقياس يزداد باستمرار اذ ارتفع خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ ، من ١.٨ إلى ٢,٥ . وبمعنى آخر « فان مدينة بيروت تهيمن على لبنان بدرجة أكبر بكثير مما تهيمن عواصم أخرى على بلدانها ، وان هذه الهيمنة تزداد بشكل مضطرد ».

والواقع أن أبرز ملامح العمران الحضري في لبنان هو ذلك التركز السكاني في العاصمة وضواحيها، ويقدر أن حوالي ثلثي الهجرة الداخلية في لبنان تتجه إليها . وقد تضاعفت المدينة نحو عشر مرات منذ سنة ١٩٣٢ ، وأصبحت تستوعب بمفردها نحو خمس سكان البلاد ، وثلاثة أرباع سكان الحضر . ومن هنا فقد تميزت بيروت بالهيمنة الشديدة الطاغية ووصل حجمها إلى خمسة أمثال المدينة الثانية (طرابلس) في الوقت الذي وصلت فيه طرابلس نفسها إلى ٤ مرات حجم المدينة الثالثة (زحلة) .

ان مظاهر الهيمنة الحضرية للعاصمة بيروت تتجلى في ذلك التركز الزائد Over concentration للمؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها . فجميع الوزارات الحكومية ونحو ٧٩ سفارة وقنصلية وأكثر من ٩٠ بالمائة من البنوك والمحامين في الدولة و٨٢ بالمائة من المهندسين وحوالي ٧٥ بالمائة من الأطباء والممرضين وما يقرب من ٦٠ بالمائة من المؤسسات التجارية والصناعة وأكثر من ٨٠ بالمائة من الموظفين العاملين في هذه المؤسسات ، هؤلاء جميعاً يتركزون في بيروت الكبرى[1].

(١) أدت الحرب الأهلية التي شهدها لبنان منذ سنة ١٩٧٥ إلى تغيير كبير في هذه النسب حيث اكتوت بيروت بنيران هذه الحرب وتغيرت وظائفها وتقلصت هيمنتها على الدولة إلى حد كبير.

أبرز مشكلات المدن المهيمنة في الوطن العربي:

لا شك بأن للتحضر الزائد في الدول النامية ومن بينها الدول العربية مساويء عديدة تتجلى في استمرار نمو المدن الكبرى بمعدلات تفوق معدلات نمو السكان في دولها . ويترتب على ذلك الكثير من المشكلات في تلبية مطالب الأعداد المتزايدة ، سواء في مجالات الاسكان والنقل أو في مجالات الخدمات المتعددة الجوانب كالصحة والتعليم والثقافة وغيرها .

والواقع أن مشكلات المدن المهيمنة في الوطن العربي نجمت عن عوامل متعددة ، أبرزها غياب خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة على مستوى القطر وعدم تحقيق توازن بين مناطق الطرد في الأقاليم الريفية ومراكز الجذب في المدن الكبرى . كذلك فان قصور عمليات الاحلال والتجديد في هذه المدن قد أدّى إلى تفاقم الكثير من المشكلات .

وإذا كان مفهوم الهيمنة يعني التركز الزائد، فإن ذلك يعكس تركز السكان والنشاط الاقتصادي والخدمات في المدينة المهيمنة ، وما ينتج عن ذلك من عدم قيام منافس آخر لها في البلاد . وهكذا تستمر المدينة المهيمنة في استقطاب السكان بمعزل عن العوائق المتعلقة بحدود مجالات الاستيعاب الحضري واستخدام الأرض في المدينة .

والواقع أن المدينة المهيمنة تعاني في معظم الأحيان من غياب خطة عمرانية متكاملة حيث تنمو بداخلها مناطق فقيرة Slums وحولها ما يعرف بمدن الأكواخ (أو التنك) Shanty Towns . ففي مدينة بيروت مثلاً ، لا يوجد في مجال خطتها سوى قانون للبناء صدر عام ١٩٣٣ وعدّل سطحياً في سنة ١٩٥٤ ، وتعني هذه الخطة بشكل رئيسي بإنشاء شبكة طرق داخل العاصمة دون التطرق إلى أهم اعتبارات تخطيط المدن كتحديد مناطق خاصة بالسكن أو بالأعمال التجارية أو المحافظة على الثروات الطبيعية والتاريخية أو اقامة الحدائق وملاعب الأطفال . وقد نشأ عن ذلك ان اجتاحت المراكز التجارية

مواقع السكن وأصبح العديد من الشوارع عاجزاً عن استيعاب حركة المرور والسير في المدينة.

وتشير الدلائل في المدن العربية الكبرى الى ان الاسكان هو إحدى أكبر المشكلات التي تعاني منها هذه المدن ان لم يكن أكبرها على الإطلاق . وتعكس الظروف السكنية الحالية مدى تفاقم هذه المشكلة اذ بلغت درجة التزاحم في القاهرة سنة ١٩٦٠ مثلاً ٢,٨ شخصاً في الغرفة الواحدة ، وفي عمّان قدر المسح الاجتماعي لسنة ١٩٦٦ أن هذه النسبة تصل إلى ٢.٥ شخصاً في الغرفة ، وفي بغداد الكبرى قدر ان المتوسط يصل إلى ٣ أشخاص في الغرفة الواحدة.

كذلك يقدر بعض الباحثين ان نسبة تتراوح بين ٣٠ و٥٠ بالمائة من سكان العواصم العربية يعيشون في مناطق سكنية سيئة ، أو في مساكن غير ملائمة ولنأخذ بيروت مثلاً على ذلك، فتبعاً للإحصاءات الرسمية هناك ٣٠ بالمائة من جملة مساكن العاصمة يمكن أن تصنف على أنها مناطق فقيرة، وتستوعب هذه المساكن نحو ٤٠ بالمائة من السكان في العاصمة، وقد أظهر (تشرشل) في دراسته عن بيروت منذ نحو ٢٥ سنة نفس النسبة تقريباً من المساكن المتداعية ولكن نسبة أقل من السكان الذين يعيشون فيها. وربما تكون بيروت من أكثر العواصم العربية التي تبدو فيها ظاهرة مدن الصفيح (أو التنك)، وهي نمط من العمران لا يخضع لأي تخطيط مسبق وقد بناه الوافدون إلى المدينة في غياب السلطة أو حتى في حضورها.

وليس الوضع بأحسن حالاً في القاهرة،حيث يقدر أن المناطق الفقيرة تستوعب نحو ٤٥ بالمائة من جملة سكانها . ورغم عدم وجود ظاهرة مدن الصفيح حول القاهرة ، إلا أنها محاطة بمساكن شبه ريفية ، وبعدد يتراوح بين ١٠٠٠٠٠ ـ ٢٠٠٠٠٠ نسمة يعيشون في نطاق كبير من المقابر يمتد إلى الشرق والجنوب من المدينة .

وتتصاعد كثافة السكان في القاهرة إلى حدود كبيرة بلغ متوسطها نحو ٢٤٠٠٠

نسمة في الكيلومتر المربع سنة ١٩٧٦ ، بل ترتفع إلى أكثر من ١٠٠٠٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع في بعض أحيائها (حي باب الشعرية) .

وليس من السهل وضع حلول حاسمة لمشكلات الاسكان في المدن المهيمنة في الوطن العربي ، لأن علاج تلك المشكلات ينبغي أن يكون في إطار تخطيط قومي شامل يهدف إلى إعادة توزيع السكان باسلوب علمي وخلق مناطق جذب لتقليل تيارات الهجرة نحو المدن الكبرى . كذلك فان تنمية المناطق الريفية سيؤدي إلى الحد من استنزاف الأيدي العاملة والعناصر الشابة من هذه المناطق .

ويواكب ذلك بطبيعة الحال العمل على تخفيض معدلات النمو السكاني بصفة عامة ، ذلك لأن نمو السكان بمعدلات عالية يعرقل على المدى البعيد خطط التنمية وإعادة توزيع الثروات على رقعة الدولة الواحدة . وإذا كان التضخم العمراني للمدن الكبرى هو نتيجة لمجموعة من العوامل المتشابكة ، فان زيادة السكان في الدولة هي أبرز هذه العوامل دون جدال . ذلك لأن الضغط على الإسكان والاستجابة الحكومية له تمثل واحدة من الدوائر الجهنمية في ظاهرة التحضر العربي ، فما ان تشيّد المساكن تلبية للطلب عليها ، حتى يكون الطلب المستجد قد فاق المعروض بكثير ، وهكذا ما تلبث ان تنتقل حالة الإسكان من سيء إلى أسوأ . وقد قادت هذه الدائرة الجهنمية بعض الباحثين الى القول بأن مشكلة الإسكان الحضري في الدول النامية ، ومن بينها الدول العربية بطبيعة الحال، هي مشكلة غير قابلة للحل. وبالرغم من أننا لا نجاري هذه الحتمية اليائسة، إلا أنها تتضمن قدراً كبيراً من الصحة .

المـــراجع

المراجع العربية

١ ـ إبراهيم، سعد الدين، ١٩٧٤. «التحضر في العالم العربي». **النشرة السكانية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا**، (بيروت)، ع ٧، تموز، ص ص. ٧٤ ـ ١٠٢.

٢ ـ أبو عيانة، فتحي: ١٩٨٤ ـ **السكان والعمران الحضري** ـ دار النهضة العربية ـ بيروت.

٣ ـ جامعة الدول العربية ـ ١٩٨٠ معهد البحوث والدراسات العربية ـ **التحضر في الوطن العربي** ـ القاهرة.

٤ ـ الجماهيرية العربية الليبية، وزارة التخطيط. د. ت. **النتائج الأولية للتعداد العام للسكان، ١٩٧٣**.

٥ ـ حمدان، جمال: ١٩٥٩. **جغرافية المدن**. القاهرة.

٦ ـ حمدان، جمال: ١٩٦٧. **شخصية مصر ـ دراسة في عبقرية السكان**. القاهرة.

٧ ـ صالح، حسن عبد القادر: ١٩٨٥ ـ **سكان فلسطين: ديموغرافياً وجغرافياً** ـ دار الشروق ـ عمان.

٨ ـ طبارة، رياض. ١٩٧٧. «السكان والتنمية في لبنان». **النشرة السكانية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا**، (بيروت)، ع ١٢، كانون الثاني، ص ص. ١٥ ـ ٢٣.

٩ ـ العربية السعودية، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، مصلحة الاحصاءات العامة. ١٩٧٧. **التعداد العام للسكان، ١٣٩٤ هـ. ١٩٧٤ م. النتائج الأولية**. الرياض.

١٠ ـ فرجاني، نادر: ١٩٨٣: **الهجرة إلى النفط** ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت.
١١ ـ اليمن، الجهاز المركزي للتخطيط. ١٩٧٧. خريطة وبيانات التوزيع السكاني. صنعاء.

المراجع الأجنبية

1 — Abu-Lughod, Janet. 1970-1972, «Problems and Policy Implications of Middle Eastern Urbanization». In *Studies on Development Problems in Selected Countries of the Middle East.* Beirut: UNESOB.
2 — Atlaseco; Atlas Economique Mondial, 1985, Paris, 1985.
3 — Birks J.S., and Sinclair, C.A., International Migration in the Arab World, Arab Planning Institute, Kuwait, 1978.
4 — Breese, Gerlad. 1966. *Urbanization in Newly Developing Countries.* englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall Inc.
5 — Cairo Demographic Centre. 1973. *Urbanization and Migration in Some Arab and African Countries.* Research Monograph Series, no. 4. Cairo.
6 — Clarke, J.I., and Fisher, W.B., eds. 1972. *Popultions of the Middle East and North Africa.* London: University of London Press.
7 — Davis, Kingsley. 1969. *World Urbanization: 1950-1970.* Vol. 1. Berkely: University of California Press.
8 — Ibrahim, Saad Eddine. 1974. «Urbanization in the Arab World». *Population Bulletin of ECWA,* no. 7, July, pp. 74-102.
9 — L'institut National D'étudés Demographiques, Population et Sociètés, 1983, N° 171, Paris, 1983.
10 — Jefferson, Mark. 1939. «Law of the Primate City.» *Geographical Review,* April.
11 — Khalaf, Samir, and Kongstad, P. 1973. *Hamra of Beirut.* Leiden: E.J. Brill.
12 — Omran, A.R. Population of the Arab World, Problems and Prospect, UNFPA and Croom Helm Ltd,New York, 1980.
13 — United Nations Economic and Social Office in Beirut (UNESOB). 1972. *Population Bulletin,* no. 3.
14 — U.S. Department of Commerce, Bureau of the Census, World Population, 1983, Washington, 1983.

فهرس الأشكال

١ ـ الوحدات السياسية في الوطن العربي .. ١٣
٢ ـ أكثف المناطق سكاناً في الوطن العربي .. ٣٩
٣ ـ أنماط الهجرات في الوطن العربي ٦٥
٤ ـ الهرم العمري النوعي لسكان الكويت ١٩٧٥ ٨٦
٥ ـ الهرم العمري النوعي لسكان سوريا والإمارات العربية المتحدة ١٩٧٥ ٩٠

١٨ ـ التوزيع النسبي لقوة العمل في أقطار مجلس التعاون الخليجي وليبيا ٧٧
١٩ ـ التوزيع النسبي للعمالة المهاجرة حسب الجنسية ٧٩
٢٠ ـ فئات السن الكبرى في الوطن العربي والعالم ٨٤
٢١ ـ نسب الإعالة النظرية والحقيقية في بعض الأقطار العربية ٨٨
٢٢ ـ نسبة التعليم في الأقطار العربية ٩١
٢٣ ـ التوزيع النسبي للسكان العاملين في الوطن العربي ٩٣
٢٤ ـ متوسط نصيب الفرد في الدول العربية من الناتج القومي بالدولار ٩٦
٢٥ ـ نسبة سكان الحضر في الأقطار العربية ١٩٥٠ ـ ١٩٧٥ ١١١
٢٦ ـ نسبة سكان المدينة الأولى في دول الوطن العربي ١١٥
٢٧ ـ نسبة حجم المدينة الثانية إلى المدينة الأولى في بعض الدول العربية ١٢٠
٢٨ ـ سكان المدن الكبرى في الوطن العربي ومعدلات نموها السنوي ١٢١
٢٩ ـ نسبة سكان المدينة المهيمنة إلى مجموع سكان المدن الثلاث التالية لها ١٢٤
٣٠ ـ المدن المهيمنة في الوطن العربي ونسبة سكانها إلى مجموع سكان الحضر ١٢٦
٣١ ـ مكونات النمو السكاني لبعض المدن الكبرى في الوطن العربي ١٢٧
٣٢ ـ أحجام المدن العشر الكبرى في الوطن العربي سنة ١٩٧٠و ٢٠٠٠ ١٣١

الفهـــرس

الإهداء ٥
مقدمة ٧

الفصل الأول
نظرة شاملة

أوجه التشابه والاختلاف ١٤
أبرز المشكلات السكانية ٢١

الفصل الثاني
حجم وتوزيع السكان

حجم السكان ٣٤
كثافة السكان ٣٨

الفصل الثالث
النمو السكاني

المواليد ٥١
الوفيات ٥٤
أمد الحياة ٥٨

الفصل الرابع
الهجرة

الهجرة الدولية ٦٤

الهجرة الدولية الوافدة من خارج الوطن العربي ٦٦
الهجرة اليهودية إلى فلسطين ٦٧
الهجرة الدولية بين الأقطار العربية ٧٣

الفصل الخامس
تركيب السكان

التركيب العمري ٨٣
نسب الإعالة ٨٥
التركيب النوعي ٨٧
الحالة التعليمية ٨٩
التركيب الاقتصادي ٩٢

الفصل السادس
التحضر ومشكلاته

- نظرة تاريخية ١٠١
المدن العربية في العصور الوسطى ١٠١
توزيع المدن في العصر العربي ١٠٣
المدن العربية الحديثة ١٠٦
- مستوى التحضر في الوطن العربي ١٠٩
- المدن الكبرى المهيمنة في الوطن العربي ١١٧
- مظاهر الهيمنة الحضرية ١٣٠
- أبرز مشكلات المدن المهيمنة ١٣٥
المراجع ١٣٩
فهرس الأشكال ١٤٣
فهرس الجداول ١٤٥